جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# استراتيجية اتخاذ القرار الاداري

## مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

## ادارة عامة

من اعداد

أ. عبدالقادر حسين

**فهرس المحتويات:**

المحور الأول: مفهوم المجتمع المدني ( التعريف، الخصائص)

المحور الثاني: تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

في الفكر والممارسة الاسلامية

في الفكر والممارسة الغربية

في الفكر الكلاسيكي

في الفكر المعاصر

المحور الثالث: المجتمع المدني و الأنظمة السياسية

النظام الديمقراطي

النظام الديكتاتوري

النظام الاسلامي

التحول الديمقراطي

المحور الرابع: الدولة والمجتمع المدني في ظل العولمة

المحور الخامس: الدولة والمجتمع المدني في الجزائر

مقدمة: ترجع مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إلى أواخر القرن 18، حيث ترى الدولة نفسها في مواجهة قوى جماعية مثل الطبقات والجمعيات والحركات والاتحادات القومية التي أنتجتها، وتحاول الآن أن تشكك في أولويتها في الترتيب وتتسابق معها على السلطة والتأثير، فبناء المجتمع المدني يعتمد من ناحية على تمركز السلطة في المؤسسات الحكومية، ومن ناحية أخرى المسيرة التي تلي ذلك للمنافسة بين الدولة والمجتمع حول السلطة التي تنتقل ومنذ القرن 19 إلى المجتمع المدني، أين عرفت هذه المرحلة أوج العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني، ثم عادت لتختفي من التداول لحوالي قرن كامل وعادت من جديد في الثلث الأخير من القرن 20 لتحتل صدارة النقاش السياسي، وعلى مر هذه الأزمنة كان للمجتمع المدني منظروه، وكانت متضمناته وطبيعة العلاقة التي تربطه بالدولة في تغير دائم، ولكن في الحديث عن الدلالات الزمنية لا نغفل كي لا نتحدث عن الدلالات والخصوصيات الجغرافية، وهذا راجع إلى أن الحديث عن المجتمع المدني ككيان متميز عن الدولة ظهر أولا في العالم الأنجلوسكسوني، حيث لم يكن هناك (خلافا للتجربة الأوروبية) دولة قوية تحتل الفضاء وتفعل فيه وتقتضي الطاعة التامة من رعاياها.

أما على الصعيد الأوروبي فقد تبلور المفهوم بطريقة أسرع في كل من انجلترا وفرنسا خلافا لألمانيا التي حافظت على المفهوم التقليدي الذي لاينزع إلى فصل الدولة عن المجتمع المدني.

بالرجوع إلى الحديث عن هذه العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني في التاريخ العربي أو الإسلامي نجد جملة من التساؤلات والتحفظات، كون هذا الأخير (المجتمع المدني) هو مصطلح حديث وان استخدم في الثرات الفكري العربي عند الفارابي وابن خلدون على سبيل المثال.

من خلال هذا التقديم نحاول من خلال هذا المقياس أن نقارن بين طبيعة العلاقة في المنظور الأوروبي والمنظور العربي الإسلامي، كون أن النشأة والاستخدام المعاصر للمصطلح شديد الالتصاق بالتجربة الغربية، لا سيما في وجهها الليبرالي- الديمقراطي.

1- مدخل مفاهيمي:

إن المقاربة العربية للحالة الأوروبية لمفهوم المجتمع المدني لم تقارب الواقع العربي بشكل كامل، فرغم الحديث المتزايد عن مجتمع مدني عربي إلا أننا من الصعب أن نجد مجتمعا مدنيا في المنطقة العربية قادرا على فرض إرادته أو رغباته أو تأثيره على قرارات الدولة كما هو في الحالة الأوروبية الغربية والشرقية أو كما هو الحال في بعض أقطار شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية بمعنى أخر أنه من الصعب أن نجد مجتمعا مدنيا في المنطقة العربية مستقل عن الدولة وقادر على التأثير فيها.[1]وان استخدم التعبير في الثرات الفكري العربي عند الفارابي وابن خلدون على سبيل المثال.[2]إذ هو لصيق بالتجربة الغربية، لا سيما في وجهها الليبرالي- الديمقراطي، كما يرتبط بتشكل حقوق المواطن ووعي هذا الأخير مواطنيته في اجتماع سياسي مدني أوروبي كما أن المشكلة التي تتار في المقارنة ترجع إلى ترجمة المصطلح société civile حيث نجد تطابقا في اللغة الأجنبية الأوروبية وتدرجا في الاشتقاق اللغوي والمفاهيمي معا، ما يضع نوعا من المفارقات سواء من حيث المفهوم أو الممارسة.

إن المصطلح الأقرب إلى التعامل في تراث العرب والمسلمين عبر تاريخ علاقاتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية فهو الأخ، الأخوية والأهل وهكذا يكون المصطلح الأقرب للاستخدام في المجتمع العربي هو المجتمع الأهلي، إذ أشار ابن خلدون في مقدمته إلى " أهل الدولة" أشار كذلك إلى " أهل العصبية" وأهل الحرف والصنائع والطرق...الخ ، كما أن بناء الدولة في التاريخ العربي الإسلامي قام على تداخل قاعدتين أساسيتين هما، " قاعدة الدعوة" المستندة إلى أهل الشريعة التي كانت تقوم مقام" المبرر الشرعي" لنشأة الدولة، و"قاعدة العصبية" التي هي وسيلة التغلب للوصول إلى الملك، هذا ما أكده ابن خلدون حيث جعلها أساسا لقيام الدولة ونشوئها.[3]

إن التاريخ الإسلامي يبين أن الأمة كإطار انتماء عقائدي وفكري وسلوكي للجماعة لم تندمج اندماجا عضويا في الدولة وإنما كانت تخضع لعلاقة واسطة لا علاقة اندماج بين جماعات الأمة وفرقها، نظام

---

[1]– باقر النجار، "المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح"، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الإسكندرية، 21–22 جوان 2004.

[2]– أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، بيروت: دار أحياء التراث العربي، د.ت ، ص.303.

[3]– ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص.132.

الملل من جهة وأهل الدولة من جهة أخرى، هذا ما يدفعنا للقول أن مفهوم المجتمع المدني وجد في الفكر العربي الإسلامي من خلال ما يلي:

- إن جذور المجتمع المدني موجودة بكثافة في تاريخ الوعي العربي، من خلال الدين والثقافة التراتبية ووعي التاريخ بما هو حالة معرفة متجددة ونقدية للماضي[1]، ويعود انقطاع هذا الوعي إلى ممارسات وتوجهات الدولة التوتاليتارية المحلية التي تماثلت في إيديولوجيتها وهياكلها وأحزابها مع نموذج الدولة القومية الحصرية في الغرب، وثقافة سياسية شاعت بين النخب مفادها أن التغيير لا يحصل إلا بركوب مغامرة السلطة، أي عبر استعادة نموذج الدولة المتغلبة في تراثنا العربي والإسلامي.
- إن المجتمع المدني ما هو إلا نتاج تراث المجتمع الأهلي القديم، حيث حل محل الطائفية الحرفية ما يعرف بالنقابة الحديثة، وحل محل تعددية الطرق والمذاهب، الأحزاب وتعددية البرامج السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

من خلال هذا العرض نقول أن المشكلة تكمن في عقل أهل الدولة العربية المعاصرة التي تأبى فكرة التداول على السلطة (الدولة السلطانية)، وفي عقل المعارضة العربية على اختلاف اتجاهاتها التي تستعجل أمر الاستيلاء على السلطة، وبين نزعة التأييد من جهة والرغبة الجامحة في الاستيلاء من جهة أخرى، ستطول محنة الديمقراطية وتتعثر نشأة المجتمع العربي.[2]

على العكس من هذا يرى البعض أن الحديث عن موازنة المجتمع الأهلي في المجتمع العربي بالمجتمع المدني في الغرب هو ما نسميه بالتاريخ الاعتذاري، أي هو شكل من أشكال التبرير لعدم مساهمتنا في صياغة بعض المفاهيم والوقائع السياسية، إذن نجزم بظهور المفهوم في الديمقراطية الغربية التقليدية والمجتمع العربي الإسلامي لم يتبن هذا المفهوم القائم في الديمقراطية الغربية.

مفهوم المجتمع المدني

---

[1]– وجيه الكوثراني، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص. 129.

[2]، وجيه الكوثراني، المرجع نفسه، ص.131.

إن نشوء المجتمع المدني بصيغته العصرية مرتبط بنشوء البرجوازية في أوروبا خلال القرن السابع عشر عندما اكتسبت هذه الطبقة الحقوق وأصبحت تطالب بها، ومع انتشار العولمة أصبح هذا المفهوم مرادفا للتحول الليبرالي السياسي والاقتصادي تناوله عدة مفكرين أمثال: أفلاطون، أرسطو،أوغسطين،هيغل ماركس وغيرهم، وسنحاول استعراض أهم التعريفات في بحثا عن نوع من المقارنة بين المفهوم في الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي.

أ- <u>المجتمع المدني في الفلسفة السياسية الغربية:</u>

في إطار دراسة الفلسفة اليونانية أشار أرسطو إلى مفهوم المجتمع المدني معتبرا إياه " مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يميز بينه وبين الدولة، فالدولة عنده يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها، ودعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخبة، ويحرم منها ومن حق المواطنة العمال الأجانب والنساء.

كما تناولت الليبرالية مفهوم المجتمع المدني استنادا إلى منهج معرفة يستند إلى فكرة القانون الطبيعي، واستنادا إلى منهج علماني في موقفه من الدين، فردي في موقفه من الدولة، واستنادا لفكرة القانون الطبيعي يرى أنصار هذا المذهب أن تكف الدولة عن التدخل في المحاولات الفردية لتغيير الواقع وأن تبقى في حدود وظيفتها الطبيعية (الدولة الحارسة)، إذن فالمفهوم الليبرالي للمجتمع المدني مرتبط بضرورة تقليص دور الدولة في إدارة المجتمع، وبناء على موقفها العلماني من الدين، كما ترى أن المجتمع المدني مرتبط أيضا بفصل الدين عن الدولة فيستبعد الجماعات والمنظمات والهيئات ذات الطابع الديني من مؤسسات المجتمع المدني، وبناء على الموقف الديمقراطي من الدولة فهو أيضا مرتبط بسيادة الشعب ووضع ضمانات تحول دون استبداد الحكام، حيث نجد مثلا جون لوك الذي أكد على استبدال الصيغة

الملكية بصيغة أكثر ديمقراطية وهي المجتمع السياسي ذي القوانين[1]. بالمقابل فقد انتهى هيغل إلى إلغاء الدولة للمجتمع المدني الذي يعرفه بأنه " ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة، ويتضمن المجتمع أفرادا يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجياتهم المادية التي تمثل القانون والنظام والضامنة لحقوق كل المنافسين بواسطة أجهزتها الشرعية كالقضاء والشرطة".[2] أما كارل ماركس فاستنادا إلى المنهج المادي الجدلي والمادية التاريخية فهو يفسر المجتمع المدني بالتركيز على العوامل المادية الاقتصادية الطبقية ويتجاهل أو يقلل من أهمية دور العوامل الفكرية والثقافية، كما ركز على الطابع التنافسي للمجتمع المدني وتجاهل طابعه التكميلي.

في القرن العشرين طرح أنطونيو غرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للصراع الاقتصادي بل ساحة للصراع الإيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الإيديولوجية التي فرضتها الرأسمالية واستطاعت أن تفرض نجاحها من خلال آليتين: آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة، وآلية الهيمنة الايديويوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطا تطوعيا لحل مشاكلهم الفئوية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والمعيشية، وتأتي أهمية الآلية الثانية من أنها تؤكد استجابة مختلف الفئات الاجتماعية بقيم النظام الرأسمالي وقبولها لها وممارستها نشاطها للدفاع عن مصالحها في إطارها، وبذلك تتأكد قدرة الطبقة السائدة على إدارة الصراع في المجتمع بما يدعم أسس النظام الرأسمالي وإيديولوجيته، وهكذا فان طرح غرامشي لمسألة المجتمع المدني قد تم استنادا إلى منهج ماركسي معدل.[3]

---

[1]– حامد خليل، "الوطن العربي والمجتمع المدني"، مجلة كراسات إستراتيجية، جامعة دمشق: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 01،2000، ص 12.

[2] – ربيع وهبة، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص.19.

[3]– أحمد شكر الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.18.

ب- المجتمع المدني في الفكر السياسي الإسلامي:

تتعدد زوايا الدراسة في الفكر الإسلامي بين الرفض المطلق والقبول المطلق، ومحاولة التوفيق بينهما، ونستعرض أهم هذه النقاط من خلال ما يلي:

- الرفض المطلق (التقليد): يرى منظور علم أصول الفقه أن تحقيق التقدم الحضاري يكون بالعودة لأصول الدين وفروعه، وهو موقف يقوم على الرفض المطلق لمفهوم المجتمع المدني، ويستندون إلى حجة مفادها أن مفهوم المجتمع المدني يتطابق مع النظام الليبرالي العلماني كما تم تطبيقه في واقع المجتمعات الغربية والذي يتناقض مع الإسلام.
- القبول المطلق(التغريب): يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تحقيق التقدم الحضاري للمجتمعات المسلمة يكون بقطع الجذور وتبني قيم المجتمعات الغربية، أي القبول المطلق لمفهوم المجتمع المدني، بما يعرف بالتغريب الذي مضمونه أن تستبدل القيم والآداب والقواعد التي جاء بها الإسلام بالقواعد والقيم الأوروبية التي كانت محصلة تطور هذه المجتمعات وهذا ما يؤدي إلى قدر من الشعور بالانتماء إلى الحضارة الغربية.
- الموقف النقدي(التجديد):يرى أنصار هذا الاتجاه أن تحقيق التقدم الحضاري يتم باستيعاب ما لا يناقض أصول الإسلام التي تمثل الهيكل الحضاري للمجتمعات المسلمة سواء كانت من إبداع المسلمين أو إسهامات المجتمعات المعاصرة الأخرى، إذن يدعو هذا الموقف إلى مجتمع مدني يتفق على المستوى النظري مع منهج المعرفة الاسلامي والفلسفة الاجتماعية السياسية الإسلامية، ويتسق على المستوى التطبيقي مع واقع المجتمعات المسلمة ، سواء اتفق أو اختلف على المستوى النظري مع التصور الليبرالي للمجتمع المدني المسند لليبرالية كفلسفة وكمنهج وعلى المستوى التطبيقي مع واقع المجتمعات الغربية المعاصرة، ومن بين أهم مؤسسات المجتمع المدني في التاريخ الإسلامي: الأوقاف، نقابات الحرف والصنائع،

جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، المساجد، الطرق الصوفية[1]،وغيرها، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها هي : مبدأ التوحيد، حيث يدعو إلى إسناد الحاكمية لله تعالى وحده(السيادة أو السلطة المطلقة في المجال السياسي، أما في المجال الاقتصادي، ملكية المال وحق التصرف المطلق، وفي مجال التشريع، له حق وضع القواعد القانونية أي الأصول، وهنا نلمس أن التوحيد ضابط موضوعي مطلق للمجتمع المدني الإسلامي، أما المبدأ الثاني فهو الاستخلاف على أن يكون قائما على المساواة، العدل والشورى.

من خلال هذا التقديم نخلص إلى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، حيث أنه مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بالإشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة والطريقة التي حاول بها المثقفون مواجهتها .فهو بالضرورة ابن بيئة تاريخية اجتماعية محددة وهو ابن فكر محدد أيضا، ثم إن المفاهيم لا تولد في النظرية فقط وعبر التفكير أي لا يستهل واحدها من الآخر بصورة منطقية ورياضية، ولكن ظهورها وتطورها يرتبطان بالصراع الاجتماعي، أي بنوع من الاستخدام الاستراتيجي، ويبدو أنه ليس هناك من مفهوم تنطبق عليه هذه العوامل الثلاث التي تجعل منه مفهوما ديناميكيا جدا ومتحولا وملتبسا في الوقت نفسه أكثر من مفهوم المجتمع المدني، ولكن ما نجمع عليه أن المجتمع المدني يتضمن منظمات ومؤسسات غير حكومية، نقابات مهنية وجمعيات مهنية وثقافية وتعاونية، ووسائل إعلام خاصة إضافة إلى الأحزاب السياسية غير ممثلة في مؤسسات الدولة، تمارس هذه المجموعات بعض الرقابة الشعبية على العمل الحكومي، كما تلعب دورا أساسيا في العمل على تحقيق التكامل الاجتماعي، وتمتين الهوية والولاء الوطنيين، ورفع مستوى المشاركة الشعبية في المجال العام، وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية[2]، من خلال إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية

---

[1]– أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، ط1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر،2000.

[2]– حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص.122.

والاجتماعية من أجل التأثير في السياسات العامة، كما تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكومة عن طريق تعبئتها للجهود الفردية والجماعية التي يتم استخدامها.

2- القراءة النظرية والمنهجية لمفهوم المجتمع المدني:

إن القراءة النظرية والمنهجية للمفهوم تجعله مفهوما محوريا يستحق المراجعة النقدية حيث انه من المستحيل دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الفكر الإسلامي دون معرفة أصول المفهوم ومرجعيته من حيث طبيعته وعناصره لأنه مفهوم لا يمكن فصله عن خصوصية النمط المجتمعي الذي يوجد فيه لان جوهر المشكلة يكمن في النقل المستمر للمفاهيم والاصطلاحات والمناهج دون مراعاة خصوصيات البيئة التي سيحيى فيها لأنه على الرغم من تنوعات الفكر الغربي ومنتجاته الفكرية والمفاهيمية على وجه الخصوص ترتبط بخبرته وكيانه الحضاري وتاريخه والذي يشهد صناعة هائلة تسمى( صناعة الفكر)[1] إلا أن هذا الكم المعرفي المتراكم لا يعدو إلا أن يكون حالة من التجاوز على ما يعرف بالفكر غير الغربي.

إن الدارس لتاريخ ظهور المفهوم في المنطقة العربية يجده يتسم بالغموض حيث يطلق عليه "المفاهيم الموضة " لأنها تتسلل متخفية تقبل وفق عملية تزيين تطول مدتها أو تقصر تصاحب بمقولات حول أهميتها وضرورتها ضمن بنية المشروع الحضاري أو كمخرج من أزمات الواقع الراهن أو كخطوة على طريق الخلاص من الأزمة الحضارية.[2]

إن مفهوم المجتمع المدني له سيرة وتاريخ مكون من شقين المجتمع والمدني وهو مكمن الغموض والمتعارف عليه انه معروف بمصدرتيه الغربية مختلفة تماما عن الفكر والخبرة والممارسة الإسلامية المعاصرة لهذا

---

[1]– UNESCO ,cultural industries :A challenge for the future of culture, Paris : UNESCO,1982,pp9.

[2]– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة، مراجعة منهجية"، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص.283.

وجب البحث في مصادر بناء المفهوم، خبرته، بيئته ونمطه المجتمعي، تصوراته المنهجية، تأثيراته في العمليات المختلفة الرصد والوصف والجمع والتحليل والتفسير والتقويم...الخ.[1]

إن صفة المدني تحتمل أكثر من تعريف فهي تارة تقابل(العسكري) حين الإشارة إلى العلاقات المدنية العسكرية كما تعني كل ما يتعلق بالمدينة ومتطلباتها[2] كما ترتبط ببعض المفاهيم الأخرى كالتحديث والمواطنة دون أن ننسى أنها تتقابل مع مصطلح "الديني" والثقافة المدنية[3] حيث استخدمت في تراث المسلمين خاصة، الفرابي وابن خلدون والتي كانت تدور حول وصف الإنسان وحاجته للاجتماع، أما المدارس الفكرية الغربية فقد لمسناها في نظريات العقد الاجتماعي وهيغل، ماركس، غرامشي وغيرهم.

عندما نطلق مصطلح المفاهيم الموضة على المجتمع المدني فإننا نشير إلى أنه مفهوم لا يتحر الفهم، وإنما يقصد به القبول الحسن، وهذا ما يعاب على استخدام المفاهيم والمصطلحات المترجمة إلى اللغة العربية لأن تطبيقها سيخضع للمنهج واللامنهج وهكذا سنكون أمام مأزق منهجي[4] يتراوح بين القبول والرفض لأنه قد تؤخذ مثل هذه المفاهيم تقليدا دون فحص ولا تمحيص في حين كان الأولى أن تتحدد غاياتها لأنها مفاهيم حضارية تتعلق ببناء الأمة ومشروعها الحضاري، لابد من البحث في مصادرها ومدى ارتباطها بالخبرة، وضرورة معايشتها للواقع لان مشكل اليوم ينصب على نقل المفهوم إلى الوسط الأكاديمي العربي إذ يتخذ هذا النقل للمفهوم محورا لتجديد عقيدة سياسية، وشعارات الحرب العقائدية والسياسية الراهنة في المجتمعات العربية كما لا يمكن أن ننس مشكل الانتقائية والتحيز في نقل المفهوم سواء تعلق الأمر بالناقل أو محتوى النقل وغاياته وأهدافه أو هؤلاء جميعا، حيث قد تهمل بعض الجوانب المهمة إذ

---

[1]– منير شفيق، الإسلام في معركة الحضارة، ط2، بيروت: دار الكلمة للنشر، ص.ص.11–13.

[2]– جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، تر: محمد عرب، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985، ص.ص 15–16.

[3]– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المرجع نفسه، ص.285.

[4]– منير شفيق، مرجع سبق ذكره، ص.11.

نجد مثلا من أسسوا المجتمع المدني في الغرب يدخلون فيه مجموعة من المؤسسات كالكنيسة مثلا، ووفقا لاعتبارات معينة، فان بعض الناقلين للمفهوم يستبعدون بشكل أخر مثل هذه المؤسسات وما شابهها.[1]

إذن فان المشكلة الجوهرية هي "ضعف التأهيل النظري لمفهوم المجتمع المدني وذلك على الرغم من شيوع استخدامه، ففي الآونة الأخيرة تزايد استخدام المفهوم بصورة ملفتة للنظر بل أصبح من لزوميات الحديث والكتابة في قضايا عديدة مثل مشكلة الديمقراطية، طبيعة الدولة دور الأحزاب ،جماعات المصالح، ظاهرة الانتقال نحو القطاع الخاص في الوطن العربي ...الخ وعلى الرغم من ذلك فانه لم يحدث تأهيل نظري رصين للمفهوم من حيث تعريفه وضبطه وتحديد متغيراته وشروط ظهور المجتمع المدني وتطوره.[2]

خلاصة القول أن مفهوم المجتمع المدني ذو مرجعية غربية ومنقول إلى الواقع العربي وهو في خبرته مفهوم إيديولوجي يرتبط باتجاهات مختلفة كما تتبناه مدارس مختلفة وهو مضطرب المعاني، صعب التكييف، كما انه ليس محل اتفاق، وهو مفهوم منظومة يستدعي سيلا من المفاهيم الغربية، وهو مفهوم حضاري يرتبط أو هكذا أريد له بالمشروع الحضاري والنهضوي التحديثي، وهو أيضا مفهوم نسبي وهو وفق البعض مفهوم نظري إجرائي[3]،حيث يشير إلى المؤسسات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها:أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي (الأحزاب السياسية ) ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنية والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات

---

[1]– إبراهيم سعد الدين، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في الديمقراطية، القاهرة: د.د.ن، 1991، ص.14.

[2]– حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، ورقة مقدمة لندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992،ص ص 684–685.

[3]– برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي، دور العوامل الداخلية والخارجية"، ورقة مقدمة لندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992،ص.733.

الثقافية التي يهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن القول أن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

لا يمكن الاكتفاء بإعطاء تعريف إجرائي حتى نفهم طبيعة المفهوم بل لا بد من البحث في مضمونه وجوهره الذي يشمل العناصر التالية:

_طبيعة المفهوم التي تشير إلى جوهر فكرة (الطوعية)[1] باعتبارها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة .

_فكرة المؤسسة: فكرة المؤسسات الوسيطة (تشير إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية، لان الظاهرة السياسية تمثل اشتقاقا من الاجتماعية وان تميزها لا يعني فصلا أو استقلالا أو اقتلاعا من وسطها الاجتماعي.

_عنصر الغاية أو الدور: والتي تشمل استقلاليتها عن السلطة السياسية يدور مفهومه في فلك منظومة من المفاهيم مثل المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية، العلاقة السياسية، هذه المعاني تشير إلى مفهوم ذا أهمية ضمن عناصر منظومة المفاهيم الإسلامية وهو مفهوم (مؤسسات الأمة) التي تتمايز عن مؤسسات السلطة.

3- القراءة التاريخية المعاصرة للمفهوم:

من خلال استعراض مفهوم المجتمع المدني الذي يتلاءم مع المجتمع الغربي الذي ظهر فيه والجزم بأن المفهوم لا يتلاءم وطبيعة البيئة الإسلامية منوهين بضرورة الاكتفاء بتعريف إجرائي يتسم بنوع من النسبية والظرفية والأصح أن يطلق عليه مؤسسات الأمة بدلا من المجتمع المدني في إشارة إلى تحريره من محورية فكرة السلطة السياسية وما يتركه من أثار بحثية وفكرية و حركية في التصورات والممارسة وبما يعيد الاعتبار إلى العناصر المجتمعية فيها من خلال مايلي:

[1]– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر: رؤية إسلامية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989، ص.383.

_ الالتزام بالجماعة لإقامة مؤسسات تسد حاجات الأمة بكل تكويناتها بما فيها السلطة أي أنها تكون ضمن مكوناتها لأعلى رأسها كما أن هذه المؤسسات لا يجب أن تشير فقط إلى مؤسسات السلطة بل تعبر بصورة أوسع عن "مؤسسات الأمة"[1] التي يجب أن تتمتع بالاستقلالية بدءا باستقلالية تأسيسها وهدفها هو الجمهور وليس السلطة.

_لا بد أن تتمتع هذه المؤسسات بالشخصية الاعتبارية كما ينظر لها على أنها جزء لا يتجزأ من وسائل هذه الأمة لحماية الكيان الحضاري لها (المسجد، الإفتاء...)

_ضرورة تفاعل هذه المؤسسات مع ما يصطلح على تسميته المؤسسات التقليدية من أجل استثمار فاعليها وايجابياتها، لأنها جزء من نسيج الأمة ومحققة لمقاصدها حيث نجد مثلا القبيلة باعتبارها المحاضن الطبيعية للفرد، كانت أحد أسس بناء مجتمع المدينة على عهد النبي"ص" مع الدعوة إلى الهجوم على الجاهلية والعصبية.

_عدم إغفال التكوينات الطوعية الإلزامية للعلماء ودورها في موازنة عناصر العلاقة السياسية في حين أن العلماء هم مؤسسة أمة قادرة على فرض رقابتها على السلطة لصالح الرعية كأحد أطراف العلاقة السياسية[2] وهكذا تكون مؤسسات الإفتاء هي الأخرى قد تحولت من مؤسسة أمة إلى مؤسسة سلطة استبدلت وظائفها في حين كان أهم شروط نجاحها هو العمل في استقلالية عن السلطة وأن تظل مرتبطة بالأمة لا بالسلطة.

_تعتبر الحركات الإسلامية من أهم المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني لكن انطلاقا من ما يلي "ظهر في الفترة الأخيرة في الوطن العربي تيار إسلامي فاعل يهدف إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من منظور إسلامي يختلف عن النموذج الغربي وعليه نلمس أن النظر إلى هذه الحركات يهتم بالجوانب السياسية دون النظر إليها كتكوينات وحركات اجتماعية لها نشاطاتها المجتمعية والتربوية الذي هو جوهر حركتها الاجتماعية كما نلمس أنه في الدول العربية ما يعرف بالتيار الإسلامي ينشط لإعادة

[1]– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.180.

[2]– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المرجع نفسه، ص.300.

صياغة العلاقة بين الدولة المجتمع المدني من منظور إسلامي حيث تهدف إلى معارضة السلطة من خلال المشاركة في العملية الانتخابية بحثا منه عن قنوات شرعية للممارسة وإبداء الرأي، حيث تحرص السلطة في هذه الدول على جعله ضمن القوى المحجوبة الشرعية هذا ما ينادى به خاصة دعاة العلمانية (المثقفون ذوو الاتجاه العلماني) الذين يتخذون موقفا سلبيا من هذه الحركات ويروجون لفكرة المجتمع المدني ويستبعدون الحركات نظريا بدعوى رفضهم للحزب الديني، هذا ما يفرز أثار سلبية لدى مثل هذا التيار مما يجعله يشك في إمكانية الممارسة ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية وأصول الليبرالية وحقيقة التعددية إن بناء الأمة وتكوين مؤسسات المجتمع يتطلب تأسيس عقد اجتماعي جديد[1] على أساس للحوار بشكل منهجي يخرج من أفكاره توجهات الاستبعاد لكل قوى أو تكوينات اجتماعية لأنها في التحليل الأخير قوى مضافة للكيان الاجتماعي الحضاري للأمة وهذا من خلال النظر إلى العنصرين التاليين:

_الإنسان لأنه أصل القضية حيث وجب مراعاة حقوقه وواجباته من خلال مطالبة هذه المؤسسات بحد الكفاف الإنساني من الحقوق التي تنتهك بصورة يومية.

_قضية السلطة حيث أصبحت تعرف" السلطة التنين " حيث يجب أن تظل تكليفا لا تشريفا وهذا من خلال ضرورة إبداع آليات مختلفة تعين على تهميش السلطة في نفوس الشعوب إذ السلطة مشكلة تربوية ثقافية وقد ساهمت الجماعات الأكاديمية في تضخيم ظاهرة السلطة حيث جعلتها محورا للتحليل السياسي وجعلت كل تحليل أو بحث يتعلق بها أو يتبع منها أو يرتد إليها بشكل أو بأخر تهميش السلطة ضمن عملية تربوية ممتدة.

4- تفسير ظهور المفهوم ثم ضموره وهل هذا راجع لبسط سيطرة الدولة:

لقد اعتبر هيغل المجتمع المدني وحدة عاجزة في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة حيث لم يعتبره شرطا وإطارا طبيعيا للحرية وإنما اعتبره فضاء للحياة الأخلاقية بوصفها نتاج تاريخي يتموضع بين مؤسستي العائلة والدولة كما يراه فسيفساء تتشكل من أفراد وطبقات وجماعات ومؤسسات

[1]– غسان سلامة، "نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية"، سلسلة الثقافة القومية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص. 215.

تنتظم كلها داخل القانون المدني وهذه الفسيفساء لا ترتبط مباشرة بالدولة، إذن هو منظومة غير مستقرة منظومة قلقة ومضطربة ومهددة باستمرار الانفجار إذن هو يجزم أن المجتمع المدني يتحقق إلا عبر الدولة وعلى الدولة أن تؤمن حل التناقضات الداخلية للمجتمع المدني ومن واجب المجتمع المدني بالنتيجة أن يخضع لسلطة الدولة هذه الأفكار هي التي دفعت إلى تمييز المجتمع المدني عن الدولة ولكنه لا يتمظهر إلا من خلالها أي أنهما يشكلان وحدة معقدة من الصراع والتكامل.[1]

أما كارل ماركس فيقدم قراءة مزدوجة للمجتمع المدني فهو من جهة يعتبر المجتمع القاعدة الواقعية والمادية للدولة ومن جهة أخرى فانه يعتبر هذا المجتمع نقيضا للدولة وهكذا كان المجتمع المدني في نظره كيان مزدوج، أي انه من جهة مجتمع مدني اقتصادي ومن جهة أخرى مجتمع مدني سياسي، هذا الأخير الذي انصبت عليه تحليلات غرامشي (المضمون السياسي للمجتمع المدني)، الذي رأى أن الدولة لا يجب أن تقتصر على دورها القمعي بل يجب أن تشمل مؤسسات عدة حرة قانونيا، أي أنه المكان الذي نمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية هذا ما يدل على تحول مفهوم المجتمع المدني في القرن العشرين مرورا بالدور الكبير الذي أسهم من خلاله ألكسيس دي توكفيل في كتابه " الديمقراطية في أمريكا"، حيث شده الانتباه إلى كثرة الجمعيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمية الأدوار التي تقوم بها داخل المجتمع حيث يقول :" إن الأمريكان من جميع الأعمار ومن جميع المنازل ومن مشارب مختلفة نجدهم يكونون الجمعيات، ليس لهم جمعيات اقتصادية واجتماعية وصناعية فقط حيث الكل يشارك فيها، لكن لهم أنواع كثيرة أخرى، من دينية وأخلاقية مهمة وغير مهمة، جمعيات عامة وأخرى خصوصية.....، يتعلق الأمر بحقيقة واضحة، إنهم يشكلون الجمعيات باستمرار في كل مناحي حياتهم، وفي كل مجال، فأنت تجد على رأس مؤسسة جديدة ما في فرنسا حضور الدولة، وفي انجلترا حضور رجل إقطاعي، أما في أمريكا فلا ترى إلا الجمعيات..."، هو إذن يركز على التجمع الطوعي والحر.

[1]– عبد الباقي الهرماسي،" المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية"، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مرجع سبق ذكره، ص.93.

عرف المجتمع المدني بعد هذه الفترة نوعا من الخمود حتى أواخر القرن العشرين، فسره البعض بظهور مسالة دولة القانون التي من شأنها أن تؤدي إلى التشكيك في مصداقية الحديث عن مجتمع غير سياسي، بعدما استطاع غرامشي خلق مجتمع مدني شيوعي لا طبقي، فيه فصل بين الدولة والمجتمع المدني، وخلق ما يسميه المجتمع المتسق la société régulée هذا ما اتفق مع الفكر الماركسي لخلق الهيمنة المضادة للبرجوازية داخل المجتمع المدني الذي يعتبر نفسه عنصر ربط بين اقتصاد متهيكل طبقيا ومؤسسات الدولة المعتمدة على القوة، وعموما يمكن إرجاع الحديث عن المجتمع المدني في الثلث الأخير من القرن العشرين للأسباب التالية[1]:

- نقد دولة الرفاه: فقد الثقة لدى الناس في فترة ما بعد الحرب جعلهم يشكون في قدرة دولة الرفاه على تحقيق الحاجيات الأساسية، خاصة من حيث إحداث مستوى عادل من التشغيل، فإخفاقات دولة الرفاه(الكينزية) أدت إلى خلق خصومات سياسية أعادت طرح مسألة الفصل بين الدولة والمجتمع المدني، وظهور المحافظون الجدد الذين يردون مسألة الإخفاق إلى تدخل الدولة.
- ظهور الحركات الاجتماعية: نذكر منها حملات باسم الحقوق المدنية، الحركات الطلابية، الحركات السلمية والايكولوجية والنسوية، كلها حظيت بالقبول لدى طبقات اجتماعية مختلفة، ما يزيد من قدرتها على فهم نشاط المؤسسات المهيمنة للدولة والمجتمع، وتحاول البحث في كيفية ومدى شرعية علاقات السلطة على المستوى العام، فهي تساهم إذن في تعمق الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني، وتساهم في بناء أنماط جديدة من التضامن، وتشارك في نشر وتكثيف التعددية داخل المجتمع المدني نفسه، هكذا ظل المجتمع المدني قوة ضاغطة على الهيئات الرسمية ومراقبة المنظومات السياسية،الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، كما ارتبط هذا الضغط واستمر مع نمو وازدهار الحركات الجمعوية الشعبية المناهضة للبرامج التنموية الشاملة وكبيرة الحجم والفاشلة، التي أثقلت كاهل الشعوب، وقد تزامن ميلاد هذه الجمعيات مع الحركة الديمقراطية، وما أحدثته من تحولات فكرية وثقافية وسياسية، هذا من جهة

[1]– عبد الباقي الهرماسي،" المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية"، مرجع سبق ذكره، ص.99.

ومن جهة أخرى ما أنتجته من مفاهيم ومبادئ أساسية كالمواطنة، حرية التعبير، حرية الممارسة السياسية، حقوق الإنسان، التعددية الحزبية....الخ، وهكذا أصبح مفهوم المجتمع المدني مرادفا ومعادلا دلاليا ووظيفيا ورمزيا للديمقراطية وحقوق المواطن.

- تأثير التحولات في الكتلة الاشتراكية: لقد ساهم النضال ضد النموذج الكلياني في البلدان الاشتراكية إلى تكثيف الخطاب حول المجتمع المدني في الفترة الأخيرة، حيث أجمع الدارسون للنظم الاشتراكية أن الأنماط الكليانية لا تحافظ على استقرارها إلا بالقدر الذي تنجح فيه السيطرة على المجتمع المدني عبر الترهيب والقوة، وعليه أصبح مفهوم المجتمع المدني (المركز الهندسي) le lieu géométrique للقاء جميع الأفكار المضادة للدولة، كما صاحبه تحول من منطق السوق والمنافسة إلى منطق العفوية والتضامن والتعايش المشترك.

5- المجتمع المدني* والموجة الديمقراطية:

تعتبر الاستقلالية النسبية عن الدولة من أبرز خصائص المجتمع المدني[1]، وقد أكدت العديد من الدراسات أن الحديث عن تقوية المجتمع المدني وتعزيز دوره لا يعني بحال من الأحوال إضعاف دور

*– يشير المجتمع المدني إلى شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام و التراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات،( أنظر: أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني في مصر"، عالم الفكر، العدد03 مارس 1999.)

[1]– في هذا الإطار يتميز المجتمع المدني بالعديد من الخصائص التي تحدد درجة فعاليته، وهي:

– القدرة على التكيف: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات سواء أكانت دولية أو محلية حيث كلما كانت المؤسسة أكثر قدرة على التكيف مع الأوضاع كلما أدى ذلك إلى تحقيق الفعالية، ويأخذ التكيف ثلاثة أنواع: التكيف الزمني، التكيف الجيلي والتكيف الوظيفي.

– الاستقلالية: أي عدم تبعية مؤسسات المجتمع المدني لأي جهة أو فرد أو جماعة فلا بد من تمتعها بهامش من الحرية والاستقلالية عن الدولة، سواء أكانت استقلالية مالية تعتمد على التمويل الذاتي من خلال مساهمة الأعضاء في شكل رسوم عضوية أو تبرعات أو بعض أنشطتها الخدمية والإنتاجية أو كانت استقلالية إدارية تنظيمية من حيث كون الإدارة بعيدة عن تدخل الدولة أو أي جهة أخرى.

– التعقيد: يشير هذا العنصر إلى تعدد المستويات التنظيمية داخل المؤسسة من ناحية وانتشارها الجغرافي داخل المجتمع ككل الذي تمارس نشاطها فيه من ناحية أخرى .

الدولة، فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية وليست تسلطية، أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استنادا إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفاعلية، ووجودهما معا يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فيما يؤدي غيابهما معا أو غياب أحدهما إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار التي قد تأخذ شكل الحرب الأهلية.[1]

يشكل المجتمع المدني[2] بناءا متضاربا على المستوى الابستمولوجي، فعلى الرغم من خلفياته العميقة في تاريخ الفكر السياسي إلا أنه اختلفت المدارس كثيرا حول ماهيته كما أن هنالك نقاش واسع حول مستوى محوريته في ترقية الحكم الراشد الذي يقتضي الشفافية بالمشاركة ويقتضي أيضا الحسبة الديمقراطية بالمراقبة والمتابعة والمسؤولية.[3]

هناك من الدراسات من تشير إلى أنه لا يوجد مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي في الدول العربية[4]، حيث أن تنظيمات المجتمع المدني أو بعضها إما غائبة حيث لا يسمح بقيامها من الأصل أو تعاني الضعف والهشاشة في بعض الدول حتى وإن سمحت بقيامها وهذا راجع إلى طبيعة النخب التي تولت الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث أقامت نظما سلطوية، عسكرية ومدنية هيمنت على الاقتصاد والمجتمع،

---

[1] – الحبيب الجنحاني، " المجتمع المدني بين النظرية والممارسة "، عالم الفكر،العدد 03، مارس 1999.

[2]– نشير إلى أنه خلال السنوات الأخيرة برز مفهوم" المجتمع المدني العالمي" الذي يشمل المنظمات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية التي تهتم بقضايا ذات طابع عالمي على نحو ما سيأتي ذكره في ما بعد، ولذلك فان استخدام مفهوم المجتمع المدني كمدخل لتحليل ودراسة التطورات السياسية والاجتماعية في مناطق أخرى من العالم( أنظر: مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسة العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد 95، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.)

[3]– أمحند برقوق، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، سلسلة محاضرات لطلبة العلوم السياسية، الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

[4]– نشير أن المجتمع المدني كمفهوم غربي ليس بالحديث، ويعود في جذوره الأولى إلى ما يسمى بفترة النهضة الأوروبية، وارتباطه بأفكار نظرية العقد الاجتماعي لهوبز، جون لوك و جان جاك روسو، وصولا إلى الثورة الفرنسية وصعود البرجوازية الغربية في القرن 18 مرورا بالتطورات في القرن 19 وحتى أوائل القرن 20(أنظر: سعيد بن سعيد العلوي،" نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث"، ورقة مقدمة إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص 41.

ما حال دون تطور المجتمع المدني في هذه الدول،[1] وحتى النظم التي سمحت بقيام بعض تنظيمات المجتمع المدني، فقد أخضعها لجملة من القيود والضوابط القانونية والسياسية والإدارية والأمنية ، ما يجعلها في الأخير مجرد امتدادات لأجهزة الدولة[2]. ومن خلال الندوة الخاصة بالمجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992، تبنت تعريفا للمجتمع المدني كما يلي: " يقصد به المؤسسات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومنها الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحاد الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".[3] ومن بين الآليات التي تساهم في تدعيم دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية نجد:

- ضمان استقلالية المجتمع المدني، هذا لا يعن الانفصال الكامل عن أجهزة الدولة، بل أن تتمتع مؤسساته بهامش من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من جانب الدولة أي تنظيم العلاقة بينهما.
- التخلي عن آلية التعبئة الجماهيرية التي تمارسها الدولة.
- تعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني، إذ يتطلب تقوية المجتمع المدني وتحولها إلى مؤسسات حقيقية أن تتوافر لها المقومات الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تمارس نشاطها كمؤسسة مثل توفير البيئة الحقوقية التي تحدد وضعها القانوني، ووجود نظام أساسي يتضمن شروط العضوية وتوزيع المهام

---

[1]– حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008، ص.200.

[2]– أحمد عبد الحميد ثابت، "المجتمع المدني: الصلاحية المنهاجية وضرورة التطوير"، مجلة النهضة، العدد 5، أكتوبر 2000.

[3]– الفاتح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص. 26.

وكيفية اتخاذ القرار وكذلك تحقيق الديمقراطية الداخلية، ومن المقومات الأساسية لتعميق الطابع المؤسسي تحديد أهداف المنظمة متضمنة إستراتيجيتها وبرامجها.

6- السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

تعرف حركية المجتمع المدني عدة تطورات في الوقت الحالي وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي المتزايد به
- التغيرات التي تشهدها مناطق العالم
- تصاعد حرية التعبير والصحافة
- الثورة المعلوماتية
- سياسة التحالفات

من خلال الحديث عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني نجد أحيانا وجود فجوة قد تصل إلى درجة القطيعة وأحيانا آخري إلى الاحتواء وبالتالي فتتبع المسار المستقبلي للعلاقة بينهما قد يكون من خلال المظاهر التالية

أ- استمرار هيمنة الدولة على المجتمع المدني:

- فرض النظام نفسه كمصدر وحيد للشرعية والقوة في المجتمع
- المركزية الشديدة
- حداثة الدولة
- ظهور الاغتراب السياسي
- إشراك النخب لا على أساس الكفاءة بل على أساس الاحتواء

ب- اعطاء دور محدود للمجتمع المدني في ظل اصلاح جزئي للدولة: من خلال الحوار والتفاهم وتوزيع المسؤوليات حيث يكون هناك نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع

ت- سيناريو التوازن بين المجتمع المدني والدولة: وهو أكثرهم تفاؤلا ولكن أكثر صعوبة في التحقيق حيث يفترض بناء دولة مؤسسات والتداول السلمي على السلطة

يرجح جل المفكرين قيام السيناريو الثالث ،منهم محسن البوعزيزي الذي يسمي فكرته ب "الحركة الزوبعة" وهي عبارة عن تغييرات احتجاجية مرتجلة لا تحكمها أية طقوس ، تهب فجأة حين يشتد وهن المجتمع وتضعف مؤسساته المدنية وتضيق مساحته الحرة فتنتشر كردة فعل على تسلطية الدولة.

أضحى موضوع المجتمع المدني منذ عقدين من الزمن من بين أهم الحقول المعرفية التي تحظى بحيز كبير من الدراسات الأكاديمية والمعرفية، وهذا راجع للأهمية الكبيرة والاهتمام المتزايد الذي يلقاه خاصة من طرف المؤسسات المانحة.

كما أن دراسة المجتمع المدني تعد أحد أهم المداخل المساعدة على فهم علاقة الدولة بالمجتمع، هذه العلاقة التي تتميز بالتعقيد والتشابك ونوع من الضبابية، غير أن معرفة طبيعة ونوع هذه العلاقة وأثرها يعد من الأهمية بمكان لما تبينه من خصوصية للأنظمة وطريقة تعاملها مع المجتمع ما يعطي صورة واضحة عن النهج،التوجه،الإيديولوجيات،التنظيم وطبيعة التسيير داخل نظام معين،يمكننا من المقارنة هذا التصنيف من المقارنة من جهة ومعرفة درجة الديمقراطية داخل ذات النظام والحريات من جهة أخرى .

ويثير موضوع المجتمع المدني العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع بقواه وتكويناته ومؤسساته وأنماط ثقافته ، كما يثير أيضاً العديد من الإشكاليات على صعيد الدولة بأجهزتها وقوانينها وسياستها في المجالات المختلفة . ذلك أن طبيعة الحركة وحدودها ومساحتها أمام المجتمع المدني تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من ناحية ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى.

أهمية الموضوع:

يعد تناول موضوع المجتمع المدني من الأهمية بمكان، وذلك مع بروز هذا المصطلح بشدة في العقدين الأخيرين من الزمن على المستوى العملي من حيث درجة تناول هذا الموضوع من طرف الباحثين والمفكرين.إضافة إلى تصاعد الإهتمام به من طرف المؤسسات المانحة من خلال الدور المناط به من أجل تحقيق ديمقراطية مشاركاتية أكبر.

أما من الناحية الأكاديمية والعلمية فنلاحظ الإسهامات الكبيرة والإسهابات في تناول الموضوع من طرف الأكاديميين وذلك بالموازاة مع الخطابات الرسمية للقادة والسياسيين لضرورة إيجاد الميكانيزمات اللازمة لتفعيل دور المجتمع المدني في رسم السياسات العامة واستفادة المجتمع السياسي من هذا الأخير في تطوير أداء النظام السياسي ككل .

إضافة إلى ما سبق فإن المجتمع المدني ووفقا لمنظور السياسة العامة يعتبر الشريك الثالث إذا ما أضفنا له الدولة والقطاع الخاص، بحيث يمكننا من معرفة طبيعة النظام السياسي وتحديد العلاقة بين هذا الأخير والمجتمع المدني ومجال الحرية التي يتمتع بها.

مناهج و مقتربات الدراسة

فيما يخص مناهج و مقتربات الدراسة، ارتكزنا في بحثنا ثلاث مناهج أساسية و هي المنهج التاريخي و المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى الاعتماد على المقترب القانوني و المؤسساتي و ذلك على النحو التالي:

1- المنهج التاريخي : أعتمد هذا المنهج للتعرف على مجمل التحولات و التطورات السياسية التي عرفتها البلاد، فانطلاقا من تفسير الأحداث و معرفة جذورها التاريخية و أهم العوامل التي ساعدت على بروزها أو اختفائها، نتمكن من تحديد طبيعة المجتمع المدني في الجزائر،كيفية تكوينه و أسباب قوته و ضعفه وتوصيف العلاقة بينه وبين المجتمع السياسي.

2- المنهج المقارن:عرفت الجزائر مع بداية الثمانينات تحولا في منهجها السياسي و الاقتصادي، بالانتقال من النهج الاشتراكي و الأحادية الحزبية إلى النهج الليبرالي و التعددية

الحزبية.لذلك كان لزاما علينا في بعض الأحيان عقد نوع من المقارنة بين هاتين الفترتين لمعرفة التشابه و الاختلاف في طبيعة العلاقة بين المجتمعين وأهمية المجتمع المدني في رسم السياسة العامة، والدور الذي لعبه في النهج الاشتراكي ويلعبه في النهج الليبرالي.

3- منهج دراسة الحالة:لأن منهج دراسة الحالة يقوم على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها و إدراك خفاياها و معرفة أهم العوامل المؤثرة فيها و تحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها، فقد تم استخدامه في هذه الدراسة لغرض الحصول على أهم المعلومات و الحقائق المتعلقة بالظروف المحيطة بعملية صنع السياسة العامة في الجزائر و معرفة العوامل المتشابكة،والتي يمكن الارتكاز عليها لوصف و تفسير العملية السياسية التي تنشأ بفعل التفاعل القائم بين المجتمع المدني والسلطة في الجزائر، مع تحديد طبيعة هذا التفاعل هل يستند بالأساس على الصراع، أم الائتلاف، أم المساومة، أم الهيمنة.

4- المقترب القانوني :استخدم هذا المقترب من خلال الرجوع إلى النصوص القانونية و الدستورية المتعلقة بالمجتمع المدني و المحددة لدوره، و وظائفه، و أيضا ترتيب المسؤوليات فيه بهدف معرفة مدى التطابق بين التصرف و الإجراء الصادر عن المجتمع المدني و القاعدة القانونية،و طبيعة العلاقة فيما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.كما تم أحيانا و في هذا الإطار عقد نوع من المقارنة بين مختلف الدساتير الجزائرية و القوانين لتحديد حجم التغييرات المترتبة عنها.

5- المقترب المؤسساتي : ينظر هذا المقترب للسياسة العامة على أنها نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، ثم اعتماده باعتبار أن المجتمع المدني أحد المؤسسات المساهمة في عملية رسم السياسة العامة.

المحور الثاني: تطور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

يعد مفهوم المجتمع المدني من بين أكثر المفاهيم شيوعا و استعمالا في العقدين الأخيرين خاصة بعد الانتفاضة العمالية لنقابة تضامن في بولندا سنة 1980 بمعية الحركة الكنسية[1]. غير أن هذا الاستعمال يختلف حسب طابع الدراسات المقدمة من جهة،وحسب الهيئة المشرفة على البحث والجهة المختصة في إعداده كما يختلف باختلاف الزاوية التي يعالج من خلالها من جهة أخرى حيث يوجد خلاف بين المفكرين حول مفهوم ومبررات وجود المجتمع المدني[2]، يتمحور حول رؤيتين جوهريتين: الأولى تعطي لمفهوم المجتمع المدني بعدا سياسيا، وتربط وجوده بالدولة التي ينبغي أن تكون القيم عليه لأنه يستمد شرعيته منها، والثانية تعتبر المجتمع المدني ظاهرة اقتصادية، تتشكل من تقسيم العمل وتبادل المنافع وينظمها السوق.

كما يعتبر مفهوم المجتمع المدني وليد الخبرة السياسية الأوربية بحيث دخلت أوربا عصر التنوير بعد أن كان المجتمع الأوربي قبل الثورة الصناعية قسم إقطاعيا إلى طبقتين الأولى تملك رأس المال وأدوات الإنتاج والثانية هي الطبقة العاملة وبدأت مع ذلك تتشكل معالم التعارض بين مصالح الطبقتين .وحسب موريس دوفرجيه* فإن الصراعات في محاولة السيطرة على الأسواق من أجل تحقيق أقصى الأرباح،كانت نتائجها مؤلمة على الفقراء وبالتالي أدى إلى توترات اجتماعية وصراعات[3].

كما أن المجتمع المدني لم يكن وليد الصدفة، ولم يتبلور دفعة واحدة،بل جاء بفضل الإسهامات النظرية لفلاسفة الفكر السياسي عبر العصور والتي كانت تعكس وفي واقع الأمر

---

[1] ARATO, ANDREW, Civil society against the state Poland 1980-1981,polonie:Toles,1981-1982/ pp 23-47.

[2] أبشر،الطيب، حسن،تحليل السياسات العامة،القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،د.ت.ن،ص8 .

[3] موريس،دوفرجيه،مدخل إلى علم السياسة ،ط1،تر.سامي الدروبي وجمال الأتاسي،الإمارات:مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، 2009،ص7

ومن مرحلة لأخرى تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون واحد،إنها تعني في كل مرة شيئا مختلفا،لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا يولد حاجات جديدة،وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم[1] .

أما في ما يخص السياسات العامة. ودراسة السياسات العامة فهي حقل علمي معرفي يدرسه ويهتم به الكثيرون من طلاب وأساتذة الإدارة العامة وإدارة الأعمال والاقتصاد والسياسة، بالإضافة إلى المهتمين بهذا الحقل من سياسيين وموظفين ومديرين وقادة. وحقل السياسات العامة هو مجال متنوع الاختصاص يجمع بين العلم والتطبيق، أو بين النظريات العلمية من جهة وبين المهارات العملية التطبيقية من جهة أخرى. و تختص السياسات العامة بما تقوم به الحكومة من أجل حل المشكلات التي تواجه المجتمع. فالسياسات العامة هي كل ما تقوم به الحكومة- أو من هو في مقامها- من أنشطة وعمليات حول قضايا محددة. وتصبح السياسة العامة بذلك هي الترجمة العملية لفلسفة وأهداف واستراتيجيات الحكومة وإدارتها (الإدارة العامة).[2]

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن كثير من المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية من حيث عدم وجود تعريف واحد له، إذ رصد أحد الباحثين نحو أربعين تعريف للمفهوم[3].وللسياسات العامة مسميات عديدة مثل: "السياسات الحكومية"، و"برامج الحكومة"، و"المشروعات العامة". وسواء استعملنا مصطلح السياسة العامة أو أيا من المصطلحات الأخرى، فكلها تشير إلى أنشطة الحكومة ومؤسسات الدولة وشخوصها الرسميين لحل مشكلات المجتمع. وقد يتباين كنه السياسات من دولة إلى أخرى بحسب تباين المجتمعات من حيث ظروفها وثقافاتها. فإذا كانت الدولة يسودها نظام الشورى

[1] عزمي،بشارة، المجتمع المدني(دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع العربي)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص29 .

[2] سلوى شعراوي جمعة وآخرون، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ، القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2002،ص.29.

[3] فهمي،خليفة،الفهداوي، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل، عمان : دار المسيرة،2001، ص30 .

(ديمقراطية أو حرة أو تعددية) فإن تركيز السياسات سينصب على محاولة إرضاء المواطن وخدمته والحرص على محاسبة المسئولين الحكوميين عن أعمالهم. أما عندما يسود نظام الحكم الفردي في دولة ما، فإن أولويات رسم السياسات العامة ستنصب على تسيير شئون الدولة وتقديم الحد الأدنى من الخدمات بشكل مستمر. لكن بغض النظر عن كنه النظام السياسي في الدولة، يبقى الجزء الأكبر من العمليات الإجرائية للسياسة العامة متشابهًا بين الدول، حيث إنَّ آلية وطبيعة العلاقة بين الحكومة والشعب تكون متشابهة إلى حدٍّ كبير. فكل الحكومات لديها هدف، وهو تسيير شئون دولها، وكل المواطنين في أي مكان يحرصون على تلقّي أفضل الخدمات، على أن تكون لديهم حكومة ممثلة لقيمهم واحتياجاتهم.[1]

وتأتي أهمية دراسة السياسات العامة من كونها تبحث في موضوعات تهم كل المواطنين في الدولة. فهؤلاء المواطنون هم من يدفع الضرائب والرسوم، وبذلك فهم من يمول الحكومة ويعطيها القدرة على الإنفاق ويخولها تنفيذَ المشروعات العامة التي تخدم المواطنين وتحسن من مستوى معيشتهم. وليس بإمكان الحكومة القيام بهذه الأنشطة دون توافر الموازنة العامة التي من خلالها تجمع الحكومة أموالها من المواطنين بشكل متواصل. ولهذا، فإنَّ المواطنين يسعون دائما إلى إيجاد أساليب تمَكنهم من مراقبة الحكومة والتأكد من أنها تنفق أموال الضرائب في أوجه مشروعة ترضيهم وتلبي احتياجاتهم. وهذه الأوجه هي ما تتضمنه السياسات العامة من مشروعات وبرامج عمل حكومية.[2]

[1] محمد،موفق،حديد، إدارة الأعمال الحكومية،عمان: دار المناهج،2002، ص.233.

[2] Thomas.r.Dey, public policy, englewood clffs, prentice-hall,2end,1975,p.45.

أ- مفهوم المجتمع المدني

لاقى موضوع المجتمع المدني اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والسياسيين والمثقفين على حد سواء، لاسيما في إطار النظام العالمي الجديد والعولمة. وبالرغم من كثرة الحديث عن المجتمع المدني في الأوساط السياسية والأكاديمية، فإن هذا المفهوم ما زال يتسم بالكثير من اللبس والغموض. إن المتتبع للأدبيات يلاحظ بجلاء الغنى الملحوظ في الإنتاج العلمي باللغة العربية بشكل عام، واللغة الإنجليزية بشكل خاص. وبالرغم من الغنى الملحوظ في الأدبيات العربية، فإن المتتبع لذلك يلاحظ بجلاء تحيزها إما إلى المفهوم الليبرالي أو الليبرالي الجديد من ناحية، وتجاهلها المفهوم الماركسي والاشتراكي السائد في الدول النامية حيث إن الدولة ما زالت تلعب دورا هاما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية من ناحية أخرى.[1]

و لقد نشأ مفهوم المجتمع المدني عن تشكل المجتمع الحديث حيث لا يوجد مجتمع مدني دون المدنية الحديثة وهو نتاج الحداثة الأوروبية المؤسسة بوجه عام على انتصار الرأسمالية [2].أين برز في الخطاب الأكاديمي والسياسي معظم العقد الماضي[3] .إن عمليتي التمفصل والفرز مستمرة بعد ظهور المجتمع المدني كمفهوم في حلقته الأولى عند توماس هوبز حيث لم يكن منفصلا عن الدولة ، بل كان مجرد تعبير عن انتقال مبدأ السيادة من السماء" الحكم بالحق الإلهي " إلى الأرض " الحكم على أساس العقد الاجتماعي "، أما جون لوك فلا يربط المجتمع المدني بالدولة مفترضا بأن الناس أفرادا اجتماعيين في حالتهم الطبيعية وهذا هو الافتراض الذي بني عليه المجتمع المدني في حلقته الثانية كمجتمع قائم بذاته منفصلا عن الدولة أما مونتيسكيو ودو توكفيل فيرون بأن المجتمع المدني يعتبر وسيطا يوازن الدولة ويحد من تأثيرها المباشر في الأفراد ويمثل الحيز الأخلاقي والاجتماعي الواقع بين العائلة والدولة حسب المنظور الهيغليفي

1 مصطفى،عبد الله، أبو القاسم، خشيم،"المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق"،مجلة دراسات، العدد 24،ص8.

[2] غازي،الصوراني،**تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، القاهرة :مكتبة جزيرة الورد ، الطبعة الثالثة 2010،ص12.

[3] جون،إهرنبرغ ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ، الطبعة الأولى، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم ، لبنان :المنظمة العربية للترجمة ، الحمراء ،2008 ، ص .14

فلسفة الحق[1] .أطلق الباحث يورغن هابرماس على المجتمع المدني مسمى الفضاء العمومي كإطار تاريخي عرف توهجه مع تشكل الرأي العام في إنجلترا في نهاية القرن السابع عشر ،ثم في فرنسا في القرن الذي يليه وهذا الفضاء يتسم بأنه فضاء للتوسط بين الدولة والمجتمع يسمح بالمناقشات العامة المؤسسة على الاعتراف الجماعي بفضائل العقل وقوته وخصوبة التبادل القائم على الحجة بين الأفراد وتصارع الأفكار والآراء المستنيرة .وفي ذات السياق بين بأن الدولة رفضت طويلا بأن يمارس المجتمع المدني السياسة ولقد بدا اليوم بأن العديد من المؤشرات تؤكد أن هذه الوضعية في طريقها إلى الزوال ، كما أن الصعوبات التي تعاني منها الديمقراطية والدور المتصاعد لأنوية المجتمع[2]،وتصاعد وتيرة حس المواطنة بفعل الظروف الاجتماعية الحديثة يشير إلى إرادة المواطنين للإفلات من البديل الخاطئ .وفي ذات المنحى بين الباحث أنتوني جيدنز بأن المواطنين على اختلاف توجهاتهم بصورة متزايدة في الانضمام إلى مؤسسات بديلة للتعبير عن همومهم ولممارسة حقوقهم في الحياة العامة مثل الحركات الاجتماعية والسياسية المتعددة ومنظمات المجتمع المدني بصورة عامة،وكثيرا ما تتركز اهتمامات هذه الحركات في قضايا محددة تتراوح في اتساع مجالاتها بين مناهضة العولمة،أو منظمة التجارة العالمية،ومكافحة التمييز العنصري أو الانتشار النووي وغيرها .وفي ذات الوجهة بين بأن المجتمع المدني مجال النشاط الذي يقع بين الدولة والسوق بما في ذلك العائلة والمدارس،وجمعيات المجتمع المحلي والمؤسسات غير الاقتصادية و"المجتمع المدني "أو الثقافة المدنية يعتبر من المكونات الجوهرية الأساس في المجتمعات الديمقراطية الحية[3] .

1-تعريف المجتمع المدني

---

[1] عزمي،بشارة ، **المجتمع المدني دراسة نقدية** ، الطبعة السادسة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ،ص 24.

[2] صادق ،الأسود،الرأي العام :ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية،بغداد :دار الحرية للطباعة والنشر،1993 ،ص35

[3] فيصل،بوراس و عادل،سلطاني ،" المجتمع المدني في الجزائر والمنطقة العربية هل هو آلية لحفظ الاستقرار أم خطر ضدها "،**مداخلة في جامعة بسكرة بمخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة**، يوم 03/02 سبتمبر 2013، ص4-5.

من الصعب أن نعطي تعريف جامع مانع لهذا المفهوم لاختلاف الحقول المعرفية التي تناولته و تعاقب التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الدول.لهذا سنكتفي بالتالي :يشير المجتمع المدني إلى " مجمل التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي[1]".

و جاء كتعريف للمجتمع المدني، في ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992، على انه" يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في رسم القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"[2] .

ويعرف ستيفن فيش (Steven Fish) المجتمع المدني في دراسة "عن التحول الرابع في روسيا" بقوله : "إن مفهومي للمجتمع المدني هو مقيد على نحو معقول، انه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، انه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل والدولة، وبما يشتمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام، فانه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابية أساسية، انه يشمل الأحزاب السياسية (في أنظمة حزبية تنافسية) واتحادات العمال

---

[1] الحبيب،الجنحاني، **المجتمع المدني بين النظرية والممارسة** ، دمشق : دار الفكر ،2003 ،ص23 .

[2] خليل،احمد العيد،فهيمة ،"**الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**"، **ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر التوافق السنوي الثالث المنعقد بالكويت** ما بين 11/10 أفريل 2006، ص10، نقلا عن وكالة الأنباء الكويتية، منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت، مركز المعلومات والأبحاث، نوفمبر 2005، ص11.

ومجوعات المصالح وكثيرا من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا لبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي."[1]

ويرى ريمون هينيبوش (Raymand A.Hinnebush) المجتمع المدني بأنه": في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الانتقال التعددي المستقر فإن المجتمع المدني الحيوي يتمثل في "شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها."[2]

كما يتحدّث جون لوك عن المجتمع المدني فيقول:"وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني[3]."

ويُركز الذين كتبوا عن المجتمع المدني أن هذا المجتمع هو الوجود الثالث بين الفرد والدّولة، بين الفلسفة الفردية التي تعطي مجالاً غير محدود للفرد، وبين نظريّة سيطرة الدولة، واتِّساع سلطتها ونشاطها.

وفي هذا الإطار جاء تعريف للمجتمع المدني على أنه" :مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، وبالتالي تحقيق مصالح المجتمع ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والتعاون والتنافس الصراع السلمي، مع توفر قيم ومبادئ العمل الإنساني والإدارة السلمية في التنوع والاختلاف، وهي لا تهدف إلى الربح ولا ترتبط بالحكومة

1 الفالح،متروك ، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدينة**، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص26

2 **المرجع نفسه**، ص27

3 توفيق،المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي،دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997 ،ص11ـــ

وتتلاقى طوعيا حول مجموعة قيم ومصالح مشتركة، وتقع في موقع ما بين السلطة ومؤسساتها من جهة والقطاعات الأخرى من جهة أخرى ."[1]

كما يعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه":مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف."[2]

وتضم تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة)، وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان أساسية :

- الركن الأول :هو الفعل الإرادي الحر، فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن "التنظيمات العائلية "كالأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي التنظيمات العائلية لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي،دون قبول مسبق منهم، وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من اجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية ."
- الركن الثاني :هو التنظيم الجماعي فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

---

[1] خليل احمد العيد فهيمة ، **المرجع السابق ذكره**، ص9

2 علي ،توريدي ،محمد ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص5.

- الركن الثالث :هو ركن أخلاقي سلوكي وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المجتمع المدني هو عبارة عن تنظيم طوعي مستقل عن السلطة والمجتمع، يسعى إلى تحقيق مصالح أفراده. وعليه يمكن للمجتمع المدني أن يلعب احد الأدوار التالية[1]:

-دور منافس للسلطة أو معارض لها يسعى إلى تحقيق مصالح فئة معينة من المجتمع مثل النقابات، وهنا يصبح مفهوم المجتمع المدني مرادفا لجماعات المصالح.

-دور وسيط يحاول تقريب وجهات النظر بين الدولة والمجتمع، ويسعى إلى تهذيب علاقة المجتمع بالدولة والحيلولة دون تدهورها وتحولها إلى عنف يمارسه احد الطرفين ضد الآخر.

-أو يكون وسيلة توظفها الدولة من أجل التدخل وإدارة بعض مجالات الحياة التي تعجز الدولة التدخل فيها بصفة مباشرة، إما لكثرة انشغالات الحكومة واعتماد نظام اللامركزية في تسيير شؤون المجتمع، أو لان ميكانزمات اقتصاد السوق تمنع ذلك.[2]

توجد صعوبة من الناحية العملية في إيجاد تعريف جامع مانع ومتفق عليه بين جمهور الباحثين والمحللين حول مفهوم المجتمع المدني، وهو شيء على كل حال ليس بالغريب على مفاهيم العلوم الإنسانية، ولكن رغم ذلك بالإمكان وضع تعريفات إجرائية تتضمن جملة من المؤثرات التي تحظى بشبه

---

[1] متروك،الفالح، **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية** ، بيروت:دـــــن،2002 ـــ

[2] مرسي،مشري ، **"التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات(المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعليه)"، ورقة بحث مقدمة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر(واقع وتحديات)**، جامعة الشلف، 2008/08/20، ص6-7

اتفاق بين أولئك الباحثين والمحللين ولعل من بين أهم هذه التعريفات تلك التي عرفت المجتمع المدني على أنه[1]:

- ✓ "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال :الأحزاب السياسية،التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية.
- ✓ "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مراكز وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، وبين الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى."
- ✓ هناك من يعرفه على أنه" :الحيز أو المجال العام المتكون من مجموعة المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية، وهي كل منظمة لم تنشأ بواسطة الدولة ولا توجه مباشرة من قبلها، ولديها أهداف اجتماعية ونشاط يخدم غرض الجماعة كما يخدم المجتمع عموما".
- ✓ "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف " .
- ✓ "المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة .ورغم أنه يعلي من شحن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات"

[1] حميد،رشيد، عبد الوهاب،**التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**،دمشق:دار المدى للثقافة والنشر،2003 ،ص12 ــ

- ✓ " المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والحقوقية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، التي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة
- ✓ "المؤسسات التي تنشأ طواعية وتعمل باستقلال عن الدولة ".
- ✓ "هو مجموعة التنظيمات الاجتماعية الطوعية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي، وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسلطة، ومن مهماتها :بلورة المصالح– الوساطة – الضغط، ولها أهداف أساسية ثلاثة :الديمقراطية – التنمية – والمناعة،بفضل ثقافة إنسانية جامعة تتخطى الانقسامات السياسية[1] .

1. "المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية، كالمشاركة في رسم القرار على المستوى الوطني ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة،والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية،ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحيق التنمية .وبالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي : الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية.[2]

كما أن استعراض الأدبيات يشير بوضوح إلى أن مفهوم المجتمع المدني يختلف باختلاف المدارس الفكرية، ويمكن في هذا السياق تحديد واستعراض ثلاث مدارس فكرية رئيسية تتعامل مع مفهوم

---

[1] فريال،حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**،القاهرة :مكتبة مدبولي،2005 ،ص34 ــ

[2] حسن ،قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية(إقصاء أم تكامل)**، ط2 ،المغرب:إفريقيا الشرق، 2000،ص53-54

المجتمع المدني من زوايا مختلفة، وهي:

1-المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني .

2-المفهوم الاشتراكي للمجتمع المدني .

3-المفهوم الليبرالي الجديد للمجتمع المدني .[1]

أ- المفهوم الليبرالي-الكلاسيكي للمجتمع المدني:

تعود جذور المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني إلى بداية القرن الخامس عشر، حيث اشتق هذا المفهوم من المصطلح اللاتيني "*Civilis Societas*". لكن الفيلسوف الروماني الشهير سيشرو " Cicero " قد لمح إلى معنى المجتمع المدني منذ القرن الأول قبل الميلاد.(2) ويلاحظ أن المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني قد تأثر أيضا بفلسفة العقد الاجتماعي، لا سيما فلسفة جون لوك (1632-1740)، الذي أكد على وجود علاقة وثيقة بين المجتمع المدني وفلسفة العقد الاجتماعي، اعتبار أن الأفراد في حالة الطبيعة الأولى يمكنهم تلبية حاجاتهم بحرية وكرامة ويمكنهم فعل نفس الشيء في إطار تنظيمات المجتمع المدني. لكن فريدرك هيجل (1770-1831) يؤكد بدوره على تقديس وسمو الدولة على ما عداها من تنظيمات، بما في ذلك تنظيمات المجتمع المدني، ومن ثَمّ فهو يؤكد على عدم التعويل على شرط الاستقلالية كشرط كلاسيكي من شروط بروز المجتمع المدني. ويستند هيجل في إطار فلسفته لسمو الدولة على المجتمع المدني إلى المنهج الجدلي، حيث إنه يعتبر المجتمع المدني فكرة مناقضة للأسرة، وأن الدولة تعتبر بالتالي الفكرة البديلة أو الفضلى لكل من الأسرة والمجتمع المدني معا. وإذا كان الفرد يمكنه تحقيق العاطفة والسعادة في إطار الأسرة، فإنه يتمكن من تحقيق مصالحه في إطار المجتمع المدني، والأمن والطمأنينة في إطار الدولة[2].

يلاحظ مما سبق أن المفهوم المبكر للمجتمع المدني يعنى المجتمع السياسي "political society" أي المجتمع والدولة معاً، لكنه تطور فيما بعد ليعنى التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية المستقلة عن

---

[1] **المرجع نفسه**،ص57

[2] فريال،حسن،خليفة، **المجتمع المدني (عند توماس هوبز وجون لوك)** ،القاهرة :مكتبة مدبولي، 2005 ،ص .15-16

الدولة أو الحكومة. كما يشتمل المفهوم المبكر للمجتمع المدني أيضا على الظروف المعيشية للجماعة السياسية المتحضرة "civilized political community "، التي تشمل المدن أو الدول التي لديها نظمها القانونية "legal codes "، وعليه لا تعتبر النظم التي تفتقر إلى الحضر "urbanization" والنظم القانونية مجتمعات مدنية وفق المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني . ويعكس المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني عموما بعدين أساسيين هما:

1- بيئة أو مكان المجتمع "space" حيث إن المجتمع المدني يعتبر مستقلاً ليس فقط عن الدولة، ولكنه يعتبر مستقلاً أيضا عن الأسرة ونظام السوق "market economy ". ويطلق على المجتمع المدني مصطلح القطاع الثالث "the third sector" على أساس أنه يلي القطاعين العام والخاص . لكن استقلالية المجتمع المدني عن الدولة لا يعنى بالضرورة أن المجتمع المدني لا يتداخل ويتفاعل مع القطاعين العام والخاص، لاسيما إذا كانت مصالحه وأهدافه تتوافق وتتماشى مع هذين القطاعين.[1]

فالأفراد ينضمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بقصد تحقيق منافع ومكاسب مشتركة، على اعتبار أن المجتمع المدني يشمل طوائف وتنظيمات فرعية مختلفة تجمعها أهداف مشتركة ومصلحة واحدة. إذن، فوفقا لمعيار بيئة أو مكان المجتمع المدني، فإن المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني يقر بوجود خصائص محددة، وليس طبيعة موحدة على غرار رابطة الدم الموجودة مثلاً في إطار الأسرة.

إن اختلاف بيئة المجتمع المدني من مكان إلى آخر، يعنى أنه لا توجد له خصائص محددة تتسم بالثبات. إذن، فخصائص المجتمع المدني في دولة ما ليست بالضرورة مطابقة لتنظيمات المجتمع المدني في مكان أو بيئة أخرى، ومن هناك يلاحظ أن المجتمع المدني يعكس طموحات وأهداف وظروف البيئة التي يوجد فيها، الأمر الذي يعنى أن المجتمع المدني في الدول النامية يجب ألا يكون بالضرورة نسخة مطابقة لما هو موجود في الدول الغربية.

[1] إبراهيم،سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1988 ،ص23ـــ

2-نظام القيم"the value system " السائد في المجتمع، ويلاحظ أنها تعكس إلى حد كبير المبادئ الإيديولوجية لليبرالية والرأسمالية، خاصة المبادئ المتعلقة بالحرية، والانفتاح، والشفافية.ففيما يتعلق بالحرية، فإن الأفراد يعتبرون أحرارا في أن ينضموا أو لا ينضموا إلى تنظيمات المجتمع المدني. لكن متى تأسست تنظيمات المجتمع المدني على أساس تطوعي، فإن السمة المميزة لهذه التنظيمات تتجسد في الانفتاح والشفافية معاً، على أساس أن العملية السياسية تعني الحوار وتقبل وجهات نظر الآخرين. ونظراً إلى أن الإيديولوجية الليبرالية تقوم على أساس الحرية الفردية "individualisme " فإنها تقر بهذه الحرية كمطلب أساسي لتشكل تنظيمات المجتمع المدني. فإن نظام القيم الذي يقوم عليه المجتمع المدني لا يعنى فقط قيام هذه التنظيمات على أساس تطوعي، ولكنه تعني أيضاً توفر خصائص أخرى، مثل الانفتاح على الآخرين والشفافية. [1]

ب- المفهوم الماركسي للمجتمع المدني:

إن طبيعة بيئة المجتمع المدني في النظم الاشتراكية تختلف عموما عن طبيعة بيئة المجتمع المدني في النظم الليبرالية، وذلك لأنها تغلب الجماعة على الفرد من ناحية، ولأنها تؤكد على تدخل الدولة في كافة أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. ويلاحظ أن الإيديولوجية الماركسية ترفض المجتمع المدني، وعليه لا تسمح لتنظيماته ومؤسساته بالعمل في إطار النظم الشيوعية استنادا إلى تغليب الجماعة على الفرد من ناحية، واستنادا إلى أن بروز وتطور المجتمع المدني قد تم في إطار الليبرالية والرأسمالية من ناحية أخرى[2].

وينطلق المفهوم الماركسي للمجتمع المدني من فرضية تأثير وهيمنة العامل الاقتصادي على التاريخ الاجتماعي، حيث يلاحظ أن سيطرة الطبقة البرجوازية على وسائل الإنتاج يعني تحكمها في مؤسسات وأجهزة الدولة إلى جانب تحكمها في تنظيمات المجتمع المدني والبيروقراطية. إن المفهوم

---

[1] أماني،قنديل، **المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة**،القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2000 ــ

[2] على،عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني(قراءة أولية)** القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007 ،ص25.

الماركسي للمجتمع المدني يأتي عموما في إطار هيمنة الصراع الطبقي إلى جانب قيام دولة البروليتاريا التي تعني اختفاء النظام الطبقي إلى الأبد، الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى تنظيمات المجتمع المدني. وإذا كان المجتمع المدني يعني تلاحم شرائح المجتمع المختلفة في تنظيمات تحقق مصالحها، فإن مرحلة الانتقال الاشتراكية تعنى وجود طبقة عمالية متجانسة لا تتطلب وجود مجتمع مدني على غرار ما هو موجود بالمجتمعات الرأسمالية ذات التقسيم الطبقي الحاد. كما أن مرحلة الشيوعية، التي تعنى نظريا تحقق مبدأ المساواة و اللاطبقية، لا تتطلب أيضاً وجود تنظيمات للمجتمع المدني، على أساس أن مصلحة الجميع تتحقق في هذه المرحلة[1].

إن المفهوم الماركسي للمجتمع المدني يأتي عموماً في إطار نقد كارل ماركس لفلسفة فرد ريك هيجل. ويؤكد ماركس أن فهم العلاقة القانونية القائمة بين تنظيمات المجتمع المدني من ناحية، ومؤسسات الدولة أو الحكومة لا يمكن أن تتم إلا في إطار مفهوم الحتمية التاريخية والظروف المادية للحياة البشرية، حيث تهيمن العوامل الاقتصادية على ما عداها. فالمجتمع المدني الذي تحدث عنه الفيلسوف الالمانى الشهير فرد ريك هيجل لا يمكن أن يوجد بشكل تطوعي ويكون مستقلا عن الدولة، مادامت الطبقة البرجوازية تمسك بزمام الحكم وتسيطر على وسائل الإنتاج.[2]

وللمحافظة على مصلحة الجماعة، فإن الماركسية تؤكد ضرورة سيطرة ورقابة الدولة على أوجه الحياة المختلفة، ولذلك يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني، مثل نقابات العمال والجماعات المصلحية تخضع باستمرار لرقابة وتحكم الدولة. وبالفعل خضعت تنظيمات المجتمع المدني، لاسيما الكنيسة والعديد من الجماعات المصلحية، للرقابة من قبل النظم الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية قبل انهيارها في نهاية العقد الثامن من القرن العشرين .

إن رفض المفهوم الماركسي للمجتمع المدني يستند عموماً إلى عدة عوامل لعل أهمها:

---

[1] المرجع نفسه،ص28

[2] أحمد،شكر، الصبيحي، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1998 ــ

1- استمرار وجود النظام الطبقي، وامتلاك طبقة ما وسائلَ القوة والسيطرة، الأمر الذي يعنى أن تنظيمات المجتمع المدني لن تسلم في مثل هذه الحالة من الهيمنة والتبعية للطبقة الأقوى، لاسيما الطبقة التي تملك المال والنفوذ معاً.

2- غياب العدالة الاجتماعية"Social justice"يعني استمرار وجود صراع طبقي، الأمر الذي يعني أيضا أن تنظيمات المجتمع المدني ستكون متفاوتة من حيث مستوى الولاء والتلاحم والتميز لطبقة أو أخرى.

3- إن وجود الطبقية وغياب العدالة الاجتماعية يعني عدم الحاجة إلى وجود تنظيمات المجتمع المدني، نظرا إلى أنها ستكون أداة تابعة للأقلية التي تهيمن على الاقتصاد والسياسة.

4- إن تنظيمات المجتمع المدني- وإن كانت موجودة في إطار النظم الاشتراكية والشيوعية- فإنها يجب أن تكون مراقبة من قبل الدولة حتى لا تنحرف عن تحقيق أهدافها التي يجب أن تعكس تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية أو مصلحة الأقلية. وإذا كانت تنظيمات المجتمع المدني تخضع لرقابة الدولة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، فإن الشيوعية ليست في حاجة إليها مادام مبدأ المساواة و اللاطبقية يفترض أن يتحقق في هذه المرحلة.

ويلاحظ أن النظم الماركسية، مثل الصين وكوريا الشمالية وكوبا، تسمح بنشاطات تنظيمات المجتمع المدني من ناحية، ولكنها تخضعها للرقابة المستمرة من ناحية أخرى. فأحداث الطلبة في الصين عام 1989، التي نظمها الاتحاد العام للطلبة الصينيين، قد تم القضاء عليها بالقوة بالرغم من الدعاية الغربية لتأييد مطالب هؤلاء الطلبة في الحرية. فالحكومة الصينية استخدمت القوة لتفريق الطلبة المحتشدين في ميدان تيانمن "Tiananmen Square"، نظرا لاستغلال وتدخل الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية في شؤونها الداخلية.

إن رقابة وسيطرة الدولة على تنظيمات المجتمع المدني في النظم الماركسية لا تعنيان بالضرورة عدم ممارسة هذه التنظيمات الضغط على حكومات هذه الدول، حيث تشير إحدى

الدراسات إلى وجود جماعات مصلحية مارست ضغوطاً سياسية على حكومة الاتحاد السوفيتي سابقاً، ومن أمثلة هذه التنظيمات: النخب السياسية المتقاعدة، نقابات العمال، ورابطة المنشقين والمعارضين لسياسات الحكومة، ولكنهم يؤيدون في نفس الوقت استمرار النظام الشيوعي " Legal dissenters"[1].

ت- المفهوم الليبرالي– الجديد للمجتمع المدني:

يتسم المفهوم الليبرالي – الجديد "Neo-Liberal concept " بشمولية مفهوم المجتمع المدني، حيث إنهم يستخدمون مصطلح المنظمات غير الحكومية "Non-governmental organization" بدلا من مفهوم المجتمع المدني، وعليه فإن المصطلح الجديد يشمل كل التنظيمات غير الحكومية، بما في ذلك الشركات عبر القومية التي تسعى إلى تحقيق الربح، والأسرة التي تقوم على رابطة الدم. إن توسيع مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل التنظيمات غير الحكومية يعنى تقليص دور الدولة أو الحكومة في المجتمع ككل .

إن عمومية مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل التنظيمات غير الرسمية لا تقبل فقط بدور الدولة في المجتمع، ولكنها تعتبر أيضا آلية تحد من قوة الدولة المعاصرة من ناحية، وأنها تعتبر بديلا يقوم بالعديد من الوظائف التي كانت تقوم بها الدولة في السابق من ناحية أخرى. وتتزعم كلية الاقتصاد بلندن "The London School of Economic" الاتجاه الليبرالي الجديد، حيث يؤكد ديفيد هيلد "' David Held " في هذا الشأن على أن التنظيمات غير الرسمية أو غير الحكومية" Informal organizations " تعكس المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني. عليه، يلاحظ أن أنصار المفهوم الليبرالي الجديد يستخدمون مفهوم الجماعة السياسية "Political community " بدلا من مصطلح المجتمع السياسي "Political society"، الذي أكد عليه أصحاب المفهوم الليبرالي– الكلاسيكي .

---

[1] عدنان جرجس، **حول مصطلح المجتمع المدني :مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه**،لبنان:الثقافة العالمية ،2001،ص38

كما يوسع المفهوم الليبرالي- الجديد من نطاق المجتمع المدني، حيث أنه يمتد ليشمل التنظيمات المدنية على المستويات الجهوية "Sub-regional "، والإقليمية "Regional"، والعالمية " Global "، الأمر الذي يعنى أن هناك مجتمعا مدنيا جهويا وإقليميا، إلى جانب مجتمع مدني عالمي " Global civil society ".

إن تداعيات العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات أدت إلى بروز مجتمع مدني لا يتقيد بالحدود القومية، ومن ثَمّ اتسمت تنظيماته بأنها غير قومية. ويؤكد ديفيد هلد في هذا السياق، أن التنظيمات غير الحكومية، مثل حركة أنصار البيئة، والحركة النسائية العالمية،والكنيسة الكاثوليكية لا تتقيد بالحدود القومية المتعارف عليها، نظرا إلى أن نشاطاتها تمتد إلى جميع دول العالم.

يتضح مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني لا يتعدى فقط نطاق الجماعة السياسية التي تتكون من كافة التنظيمات غير الحكومية " Non-governmental organizations "، ولكنه يتعدى أيضا مستوى الدولة إلى مستوى النظام العالمي، حيث برز مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين مفهوم *المجتمع المدني العالمي* "Global civil society". فالمجتمع المدني إذن هو عبارة عن شبكة من المؤسسات الاجتماعية تجسد العلاقات الاقتصادية، والأسرة، والجماعات القبلية والمدنية وغيرها من الجماعات ذات الانتماءات الاجتماعية، والتي تقع تحت تأثير المؤسسات السياسية. لكن المؤسسات الاجتماعية- وفقا للنظرية الديمقراطية- تتمتع بطابع الاستقلالية، لا سيما في مرحلتي التأسيس وممارسة النشاطات[1].

ومادام المفهوم الليبرالي– الجديد يستخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية، عليه فإنه سيتم توضيح هذا المصطلح لكي نتعرف على الأنماط المختلفة لهذه التنظيمات ذات الطابع المدني، وبالتالي يلاحظ أن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن منظمات دولية غير حكومية " Non – governmental Organizations " ، أو هي عبارة عن جمعيات أو تنظيمات غير رسمية أو أهلية تضم في عضويتها

[1] عزمي بشارة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص .112-120

جماعات من الأفراد أو الروابط الأهلية في مجالات ذات علاقة تجسد وجود تضامن عبر وطني أو عبر قومي، أي وجود تضامن بين جمعيات وروابط أهلية أو خاصة بغض النظر عن الحدود السياسية والإدارية بين الدول. فالحدود في مثل هذه الحالة لا تحول دون تشكل المنظمات الدولية غير الحكومية نتيجة لوجود تضامن واتفاق في الأهداف بين أعضائها. ويمتد نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ليغطي عموماً نشاطات متنوعة في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والمدنية والسياحية وغيرها.

وتشترك المنظمات الدولية غير الحكومية مع المنظمات الدولية الحكومية عموماً في مجموعة من الخصائص، يمكن تلخيصها في مجموعة النقاط التالية:

أ- عقد كل منها اجتماعات عادية محددة لأعضائها .

ب- تبني كل منها آلية محددة متفقا عليها لعملية اتخاذ القرارات .

ج- امتلاك كل منها هيكلا تنظيميا له أمانة أو سكرتارية عامة .

وكما أن هناك أنماطا مختلفة للمنظمات الدولية الحكومية، فكذلك يمكن القول بأن هناك عدة أنماط للمنظمات الدولية غير الحكومية، وهي كما يلي:

أ- منظمات ذات طابع تجاري، ومن أمثلة ذلك المشاريع عبر الوطنية"Transnational Enterprises" الهادفة إلى تحقيق الربح عن طريق نقل التقنية أو التكنولوجيا ورؤوس الأموال والإدارة، والشركات، والجمعيات التجارية، والنقابات الأممية، وشركات تصدير الأسلحة.

ب- منظمات ذات طابع إعلامي، وتتمثل في وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء الحرة أو غير الخاضعة للسيطرة الحكومية، ومن أمثلة ذلك شبكات الإعلام العالمية التي لها فروع ومراسلون في معظم دول العالم على غرار الجزيرة، CNN، و BBC وغيرها.

ج- منظمات ذات طابع أكاديمي، ومن ذلك الجامعات التي لها فروع في أكثر من دولة ومراكز البحوث العالمية.

د- منظمات ذات طابع غير أكاديمي، نظراً إلى عدم تبعيتها مؤسسات علمية ذات طابع أكاديمي، ولكنها تنظم باستمرار حلقات نقاش يشارك فيها أكاديميون وغير أكاديميين أو ما يعرف " Think Thank ". ويركز هذا النمط من المنظمات عموماً على الأبحاث العسكرية والسياسية والاقتصادية ذات العلاقة بإدارة المشكلات أو القضايا الدولية المعاصرة.

هـ - منظمات دولية غير حكومية ذات طابع أممي، ومن أمثلة ذلك أمميات الأحزاب السياسية التي من أبرزها الأممية الاشتراكية، والأممية النقابية كالفدرالية النقابية العالمية، والاتحاد العالمي للعمل، والاتحاد العالمي للنقابات الحرة.

و- منظمات ذات طابع ديني، وهي عبارة عن منظمات غير حكومية لها فروع دولية يتم من خلالها التأثير في مجريات السياسة العالمية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الكنيسة الكاثوليكية التي تعتبر من أكثر هذه التنظيمات تلاحماً. فدولة الفاتيكان لها وضع دولي خاص بموجب اتفاقية لاتران لعام 1929، حيث إنها مخولة بتوقيع الاتفاقيات، وحق التمثيل الدبلوماسي الإيجابي والسلبي، والمشاركة في مؤتمرات دولية.

ز- منظمات ذات طابع إنساني ، لا سيما أثناء الكوارث الطبيعية والحروب وما ينتج عنها من دمار، ومن أمثلة ذلك منظمة الصليب الأحمر الدولي وجمعية الهلال الأحمر. ولقد تأسس الصليب الأحمر الدولي عام 1863، بمبادرة من المواطن السويسري هنري دونان " Henri Dunant " الذي تأثر كثيراً بالأهوال والأضرار التي يعاني منها العسكريون والمدنيون معاً أثناء وبعد الحروب، بهدف تقديم المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الحروب. وتنظم اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 أهداف ووظائف الصليب الأحمر الدولي في المجال الإنساني.

ح- منظمات ذات طابع علمي، وهي عبارة عن تنظيمات ينخرط في عضويتها علماء وباحثون يدعون إلى نزع السلاح النووي وإلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية أو المحافظة على سلامة البيئة من التلوث، خاصة التلوث النووي.

ط- منظمات ذات طابع شبابي، وهي عبارة عن تنظيمات هدفها خلق علاقات تفاهم وتفاعل بين الشبيبة في العالم، ومن أمثلة ذلك وجود اتحاد عالمي للشبيبة الديمقراطية، واتحاد دولي للطلاب، وجمعية عالمية للشبيبة.[1]

ثالثا: خصائص وبيئة المجتمع المدني

يعد عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنغتون من أبرز الباحثين الذين ساهموا في إبراز المعايير التي تحدد درجة مؤسسية أي نسق، حيث يرجع الفصل إليه في تحديد خصائص واضحة لمؤسسات المجتمع المدني[2]، وتتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها صامويل هنتنغتون وهي كالتالي:

1- القدرة على التكيف: ونقصد به قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف والتلاؤم مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة، سواء كان تكييفا زمنيا ومدى قدرتها على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن،أو تكيفا جيليا ومدى قدرة هذه التنظيمات على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات، أو تكيفا وظيفيا ومدى قدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2- الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: بمعنى أن لا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو جماعة، وأن تتمتع بالاستقلال:

- من حيث النشأة:فلا تتدخل أي جهة في نشأتها.

- استقلال مالي:ويعتبر الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة.

---

[1] عزمي بشارة، **المرجع سبق ذكره**،ص123

[2] عبد الوهاب ،علوب ، **الموجة الثالثة"التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20** ، القاهرة: دار سعاد الصباح 1991 ، ص. 167

- استقلال إداري وتنظيمي:ويقصد به استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

3- التعقد: ونقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع.

4- التجانس: ويقصد به عدم وجود صراعات وانقسامات داخل مؤسسات المجتمع المدني،ومحاولة إدارة الصراعات -إن وجدت-بطرق سلمية.[1]

اما عند الحديث عن البيئة فقد برز المدخل البيئي "The ecological approach" في إطار ما يعرف بالمدرسة السلوكية "The Behavioral school" خلال بداية عقد الستينيات. ويعود الفضل في بروز هذا المدخل إلي فريد ريجز "Fred Riggs"، وفريل هيدي ومادام المدخل البيئي يتعامل مع المجتمع المدني كتنظيم يتماشى وظروف كل مجتمع أو دولة على حدة، عليه فإن محور تركيز أصحاب هذا المدخل قد انصب على مدى قابلية أو عدم قابلية الدول المعنية للتغير وتبني أو عدم تبني نظام المجتمع المدني.

وتشير الأدبيات إلى أن التغير أو عملية تبني نظام المجتمع المدني تعكس وجود ثلاث مراحل، هي على التوالي:

1-وجود اختلافات في الرأي حول جدوى أو عدم جدوى قيام تنظيمات المجتمع المدني، بغض النظر عن تبعيتها أو استقلاليتها عن الدولة،

2-اختيار نظام المجتمع المدني الذي يتماشى مع بيئة واحتياجات المجتمع أو الدولة المعنية بالأمر.

3-إن اختيار النظام الملائم لتنظيمات المجتمع المدني بعد تكييف ذلك مع الظروف البيئة المحيطة لا يعني بالضرورة أنها تتسم بالديمومة على اعتبار أن تغيير الظروف البيئية المحيطة في المستقبل سيؤدى إلى تطوير أو حتى إلغاء تنظيمات المجتمع المدني القائمة. إذن، فالمجتمع المدني يعتبر بالنسبة لأنصار

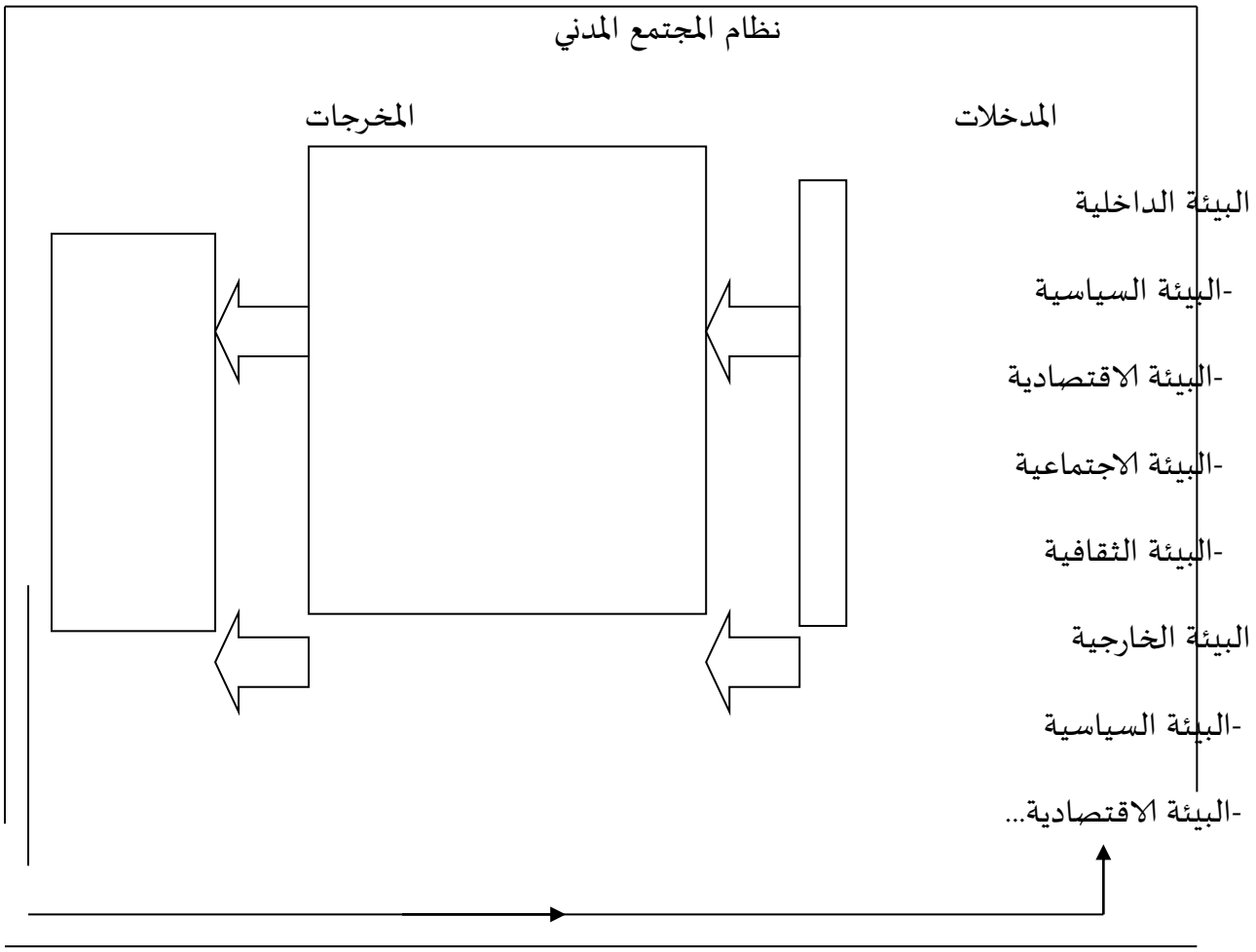
[1] نادية،بونوة ،"دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر-باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسة، السنة الجامعية 2009-2010،ص39-40.

المدخل البيئي نظاما مفتوحا Open system" يتفاعل باستمرار مع البيئة المحيطة سلبا أو إيجابا.

ويشير الجدول: (1) إلى الأسس النظرية التي يقوم عليها المدخل البيئي الذي تتبناه هذه الدراسة، وهو إطار يؤكد على تباين الظروف البيئة المحيطة بالمجتمع المدني كنظام له مدخلات "in puts"، وعملية تحويل "conversion process"، ومخرجات "outputs"، وقنوات اتصال رسمية وغير رسمية تعرف بنظام التغذية العكسية أو الاسترجاعية "feedback system". [1]

الشكل: 1

*تأثير العوامل البيئية في نظام المجتمع المدني*




[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، (المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق)،**مرجع سابق ذكره**، ص17

الجدول: 1

بيئة المجتمع المدني

*أولا- البيئة الداخلية:* وتشمل عموما أربعة أنماط بيئية، هي:

*1-البيئة السياسية*: الدستور، القوانين، السياسة العامة، المؤسسات السياسية وطبيعة العلاقة بينها، الايدولوجيا السائدة، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، تأثير التنظيمات غير الرسمية كالأحزاب السياسية، الرأي العام، وسائل الأعلام، والجماعات المصلحية.

*2-البيئة الاقتصادية*: البنية الهيكلية للنظام الاقتصادي القائم (زراعي، خدمي، صناعي)، مستوى التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من متوسط دخل الفرد وإجمالي الدخل القومي، طبيعة النظام الاقتصادي السائد (رأسمالي، اشتراكي، أو مختلط).

*3-البيئة الاجتماعية*: طبيعة وأنماط العادات والتقاليد السائدة (محافظة، متحررة أو معتدلة)، البنية الهيكلية للنظام الاجتماعي القائم ومدى غلبة التنظيمات الأولية (الأسرة والقبيلة...) أو التنظيمات الثانوية (الجماعات المصلحية، والنقابات والروابط المهنية، وتنظيمات المجتمع المدني).

*4-البيئة الثقافية*: البنية الهيكلية للنظام التعليمي السائد من حيث الكم والكيف، ونوعية النظام التعليمي القائم في المجتمع ومدى التركيز على التعليم النظري، أو التطبيقي، أو كليهما معا.

*ثانيا- البيئة العالمية أو الدولية*: وتشمل أيضا أربعة أنماط بيئية، هي:

*1-البيئة السياسية*، وتشمل بدورها تأثير النظام العالمي الجديد، وما يرتبط به من فرض القيم السياسية للطرف أو الأطراف المهيمنة والفاعلة في إطار هذا النظام.

*2-البيئة الاقتصادية*: العولمة وما يرتبط بها من تسويق للرأسمالية والقيم الغربية ذات العلاقة، والمشكلات والأزمات الاقتصادية الحادة، مثل مشكلة الديون الخارجية.

*3-البيئة الاجتماعية*: وتتمثل في إحلال التنظيمات الثانوية بدلا من التنظيمات الأولية، وهيمنة النمط الاجتماعي الغربي.

*4-البيئة الثقافية*:وتتمثل في النمط الثقافي القائم، الشبكات الفضائية، والتعليم عن بعد، ومستخدمي الإنترنت، وثقافة العولمة.

وتؤكد مقولات المدخل البيئي المقارن عموما على اختلاف العوامل البيئية على المستويين الداخلي والخارجي، حيث إن المتمعن في الشكل:(1) يلاحظ بالفعل أن بيئة المجتمع المدني في دولة ما تختلف عن بيئة دولة أخرى، وذلك لاختلاف الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. فاختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة يعني وفق مقولات المدخل البيئي المقارن أن ما يصلح للغرب لا يصلح بالضرورة للدول النامية. بل إن أصحاب هذا المدخل يؤكدون أيضا على اختلاف بيئة المجتمع المدني بين الدول المتقدمة أو الدول النامية، وعليه فإن تنظيمات المجتمع المدني لا تختلف من دولة متقدمة إلى دولة نامية، بل إنها قد تختلف من دولة متقدمة إلى دولة متقدمة، ومن دولة نامية إلى دولة نامية.

ويشير الجدول: (1)عموما إلى البعدين الكمي والكيفي لبيئة المجتمع المدني، وهي بطبيعة الحال عوامل تختلف ليس فقط من دولة إلى أخرى، ولكنها تختلف من فترة زمنية إلى أخرى حتى في نفس الدولة. إن المتمعن في واقع الدول النامية المعاصر يلاحظ بجلاء اختلاف ظروف البيئة الداخلية والخارجية من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. فمعظم الدول النامية أجرت وتجري إصلاحات سياسية واقتصادية، ولكنها ليست بالضرورة مطابقة لما هو موجود في الغرب، مثل الدستور، الديمقراطية، الأحزاب السياسية، الخصخصة، ومستوى التنمية الاقتصادية. عليه، فإن ما يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية، نظرا لأن ذلك لا يتماشى ببساطة وظروف الدول النامية الداخلية والخارجية[1].

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، (المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق)،**مرجع سابق ذكره**، ص18

**تزايد الإهتمام بالمجتمع المدني**

اضحى مفهوم المجتمع المدني من بين اكثر المفاهيم شيوعا و اصبح يحظي بمزيد من الإهتمام في دول العالم كافة في الخطابات السياسية وفي البحوث الجامعية وفي وسائل الإعلام، وغدا هذا الفاعل يقدم إجابة عن العديد من المسائل، فهو الند لسلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الند للبيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية، وهو الرد على دكتاتورية العالم الثالث من جهة وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى.

وقد شهد عقد التسعينات تصاعدا ملحوظا في الاهتمام البحثي بموضوع المجتمع المدني، بحيث جاء هذا الاهتمام مواكبا لتطور أدوار ومسؤوليات هذا القطاع الذي يعكس مبادرات المواطنين سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وقد أسهمت عدة متغيرات في تزايد هذا الاهتمام.فمن ناحية ومع انهيار دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي، زحفت موجات الديمقراطية والمطالبة بمشاركة المواطن على دول شرق أوربا والدول النامية وكانت تقوية المجتمع المدني أحد معالم التحول الديمقراطي .ومن ناحية أخرى فإن التحول الاقتصادي نحو نظام السوق والأخذ بسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية أدى كذلك إلى تصعيد أدوار المجتمع المدني في عدة دول،كما دعمت مؤسسات التمويل العالمية هذه الرؤية انطلاقا من كون المجتمع المدني فاعل أساسي ذو آليات متعددة ومختلفة يسهم في التحول الديمقراطي.لقد عكس الخطاب السياسي العالمي- ممثلا في وثائق ومؤتمرات ومنتديات الأمم المتحدة المتتالية -قيمة الدور الفعلي الذي يلعبه المجتمع المدني في العالم ثم الدور المأمول له*[1]، وساد الخطاب مفهوم الشراكة بين الفواعل الثلاثة) الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني (كما أكد الخطاب العالمي على الدور التنموي

* *من بين أهم الوثائق التي صدرت عن الأمم المتحدة: عقد المنتدى العالمي للمجتمع المدني في الأمم المتحدة عام 2000 لطرح ومناقشة مهام المجتمع المدني في الألفية الجديدة، وثاني وثيقة هي إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، ولمزيد من المعلومات أنظر: أماني قنديل، مؤسسات المجتمع. المدني قياس الفاعلية ودراسة حالات (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005 )، ص. 14

[1] نادية،بونوة ، **مرجع سابق ذكره**، ص41.

وعلى قيمة مشاركة المواطن ،ودفعت المتغيرات العالمية السياسية والاقتصادية إلى تشكيل خطاب آخر يؤكد على الحريات وقيمة المبادرات التطوعية والمشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]

أما عن المنطقة العربية فقد طرح الخطاب السياسي العالمي لقيمة المجتمع المدني وشراكته في تحقيق غايات التنمية البشرية، طرح خطابا سياسيا عربيا يستخدم لأول مرة مفهوم المجتمع المدني والتوقعات من مشاركاته وشراكته، وصاحب هذا الخطاب تعديلات تشريعية وقوانين جديدة تنظم المجتمع المدني في كل من الجزائر، مصر، اليمن، المغرب، البحرين، فلسطين، وفي دول عربية أخرى ضغوط شعبية وبرلمانية لتعديل التشريعات (لبنان، الأردن، دول الخليج)[2] .وعموما يمكن أن نعيد أسباب تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني في الدول العربية إلى ما يلي:

-1 محاولة تقليد ومسايرة الغرب: فقد لعب المجتمع المدني دورا فعالا في تطوير المجتمعات الغربية وفي عملية التحول الديمقراطي، وأصبح ينظر إليه على أنه الحل الأمثل لمشاكل ومعضلات الواقع العربي وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام به.[3]

-2 تغير دور الدولة الحديث: فدور الدولة في القرن الواحد والعشرين شهد تقلصا في بعض الوظائف وتعمقا في الوظائف التقليدية كالأمن والقضاء والبيئة، وهذا ما أدى إلى تنامي الدعوة لتطوير وتقوية منظمات المجتمع المدني كشريك ثالث إلى جانب القطاع الخاص لمشاركة الدولة في مهمتها.

وتكمن علاقة المجتمع المدني بالسياسة العامة كونه فاعل من فواعل التأثير غير المباشر على السياسات العامة،

**علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر:**

[1] أماني،قنديل، **المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000، ص. 78

[2] أماني قنديل، مؤسسات المجتمع المدني قياس فاعلية ودراسة حالات ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 15

[3] أحمد،محمد،مرجان، **دور القضاء والمجتمع المدني في الإشراف على العملية الانتخابية**،القاهرة: دار الأزهر للطباعة،2007،ص116

إن الاهتمام البحثي أو الأكاديمي بالمجتمع المدني جاء مواكبا لتطور أدوار ومسئوليات هذا القطاع المهم. إن العالم شهد في عقد التسعينات اهتماما غير مسبوق بدور المجتمع المدني وقد أسهمت في ذلك متغيرات عالمية بعضها سياسي والآخر اقتصادي واجتماعي، فمن ناحية ومع انهيار الاتحاد السوفيتي زحفت موجات الديمقراطية والمطالبة بمشاركة المواطن وكانت تقوية المجتمع المدني أحد معالم التحول الديمقراطي والذي بدا آلية لتحقيق هذا التحول وتفعيل دور المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى فإن التحول الاقتصادي نحو نظام السوق أدى هو الآخر إلى تصعيد أدوار المجتمع المدني وما دعم هذا مؤسسات التمويل العالمية وذلك انطلاقا من اقتناعها بأن المجتمع المدني هو آلية تساهم في التحول الاقتصادي.

لقد طرح الخطاب العالمي في التسعينات الأدوار والمسئوليات الجديدة الملقاة على عاتق المجتمع المدني، وساد الخطاب مفهوم الشراكة بين القطاعات الثلاث (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، ولقد انعكس ذلك الخطاب على الدول النامية وشكل خطاب سياسي رسمي يبرز دور المجتمع المدني، ولم يكن العالم العربي بعيدا عن هذه المتغيرات والتي امتدت آثارها إلى المجال الأكاديمي لكي يبرز اهتماما عملي وعلمي بالمجتمع المدني.

وفي هذا الإطار نقدم هذه الدراسة التي تهدف إلى رصد وتحليل دور المجتمع المدني في رسم ورسم السياسة العامة في الجزائر.

إن مناقشة دور المجتمع المدني في إطار رسم السياسة العامة يكتسب أهمية كبيرة في ضوء مجموعة من الاعتبارات العلمية والأكاديمية، فمن ناحية الاعتبارات العملية تصاعد وزن الدور الواقعي والمأمول لمؤسسات المجتمع المدني في غالبية دول العالم فقد اتجهت مؤسسات المجتمع المدني في الألفية الجديدة إلى التزايد ومع هذا التطور في الحجم حدث تنوع في أنماط وأنشطة المجتمع المدني، ضف إلى ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية

والبناء الديمقراطي والحكم الراشد والسياسات العامة، ولا شك في أن الخطاب هو في شق منه انعكاس واستجابة لتوجهات الخطاب العالمي بشأن تدعيم دور المجتمع المدني في رسم السياسات العامة.

كما أنه توجد بعض الاعتبارات الأكاديمية تضيف أبعادا مهمة لهذا الموضوع فإذا كنا نناقش دور المجتمع المدني في إطار علمي فإن ذلك يفتح الباب واسعا أمامنا لطرح منهجية التقييم العلمي لدور المجتمع المدني. ضف إلى البعد الأكاديمي الذي يستحق المناقشة ويستحق دراسة خاصة وهو حقيقة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية رسم وتنفيذ السياسات العامة إذ أن هذا البعد يدخل بنا في عمق العملية السياسية ويتساءل عن آليات تأثير المجتمع المدني على رسم وتنفيذ السياسات العامة وعلى الإمكانيات المتوافرة لهذه المؤسسات لكي تلعب أدوارا أو تعكس مبادرات لتوجيه السياسات العامة، وهذا دون أن ننسى أهمية منظور السياسات العامة والذي يفتح الباب لتقييم الشراكة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص، كما أنه يكشف عن طبيعة النظام السياسي وديناميكيات العملية السياسية والقوى المؤثرة فيه.

**أهمية المجتمع المدني في رسم السياسة العامة**

تقوم عملية رسم السياسة العامة على المشاركة على أساس الجمع بين المعلومات المتجمعة من عدة أطراف فاعلة في هذه العملية، ولا شك في أن تمكين المجتمع المدني من المشاركة فيها سيمكنه من أسباب القوة حتى لا يبقى مجرد تشكيلات اجتماعية سلبية، فحركة المعلومات والمعطيات المتاحة لمنظمات المجتمع المدني تساعد صناع السياسة، كما أن إطلاع المجتمع المدني عن طبيعة السياسات الحكومية وميزانيتها يمكن أن تزيد من دوره في رسمها إضافة إلى مشاركته في تقييم مدى فاعلية السياسات المنتهجة وتشجيع الأفراد على المطالبة بحقوقهم و بتسيير أفضل لشؤون مجتمعهم.

وفي هذا الصدد يقول الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون ":(من السمات الأساسية لأسلوبنا في الحياة إيماننا بأنه عندما يعمد الحكام إلى الاستئثار المنظم للمعلومات التي هي حق خالص

للجمهور...سيفقدون الثقة في هؤلاء الذين يسيرون أمورهم[1]"... ،فنيكسون يرى بأن عملية اتخاذ القرارات لم تعد مقصورة على السياسيين حيث أن آراء الجماهير مهمة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما أن المشاركة لم تعد مقصورة في رسم السياسة بل في تنفيذها كذلك.

وفي نفس السياق يرى أمارتيا سن* أن الأمر الرئيسي هو جعل الناس يتخذون القرارات فيما يتعلق بحياتهم حتى يمكنهم أن يختاروا نوع الحياة التي يفضلونها، حيث يقول ":إن عملية التنمية القائمة على المشاركة سارة في الجزء الأكبر منها، ويمكن جعلها أكثر إمتاعا بالسماح )لكل شخص بالمشاركة فيها[2]."

كما يرى ريتشارد هامس بأن مؤسسات المجتمع المدني تمارس دورا وتأثيرا كبيرا على القرار السياسي من خلال التحليلات والإستشارات والتوصيات المختلفة والموجهة للقادة السياسيين.

**دور المجتمع المدني في رسم السياسة العامة في ضوء علاقة الدولة بالمجتمع المدني**

عندما نتحدث عن دور للمجتمع المدني في رسم السياسة، يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الأخر والأساسي في عملية رسم السياسة وهو الدولة. فعملية رسم السياسات من المهام الأساسية لأي دولة. بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات. وهذا الأمر مسلم به في أدبيات السياسة المقارنة منذ عقود عديدة، فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دوراً أساسياً في عملية رسم السياسة سواء من خلال صراعاتها مع بعضها البعض، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية رسم السياسة (منهج الجماعة)، أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من المدخلات (معلومات – مشاورات – خبرة – مطالب – تأييد .....) للنظام السياسي (منهج النظم)[3].

---

[1] أحمد،طيلب، " دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر"رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007 -2008،ص181 .

* باحث هندي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998

[2] نادية،بونوة ،"دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة–دراسة حالة الجزائر–"، **مرجع سابق ذكره**،ص94

[3] - Delve, S., *Political Thinking, Political Theory and Civil Society*, Boston :Allyn & Bacon, 1997.

وبناء على ذلك برزت أدوار جديدة وعديدة منوطٌ بها المجتمع المدني، بعضها متعلق بالتحول الديمقراطي والبعض الآخر ذو صلة برسم السياسة.

وعلى أية حال فإن تحليل دور المجتمع المدني في عملية رسم السياسة بأبعاده وحدوده وتقييم مدى فاعليته، مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل هي علاقة متبلورة تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل بين الطرفين؟ أم علاقة ما زالت في طور التشكل، وتتجاذبها توجهات متناقضة ما بين إيجابية وسلبية؟

إن كل نمط من أنماط هذه العلاقة من المتوقع أن يفرز أدواراً مختلفة للمجتمع المدني في رسم السياسة، ففي حين تتواجد علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الدولة والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها في الحالة الأولى (حالة الاعتماد المتبادل)، فإنه في الحالة الثانية غالباً ما ينحصر دور المجتمع المدني في القيام بمشروعات صغيرة هنا وهناك لمساعدة الفقراء و المهمشين، أو ما يطلق عليه ملء الفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها دون أن يمارس دوراً حقيقياً في رسم السياسة من حيث صياغتها وتنفيذها وأيضاً تقويمها. وفي الغالب – وهذا وضع كثير من دول العالم الثالث – يكون وراء إفساح بعض المجال للمجتمع المدني الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان، بالإضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها من المؤسسات الدولية وغيرها من أجل الاعتراف بوجود هذا المجتمع المدني والإقرار باستقلاله[1].

و لقد أسهمت مراكز الدراسات في سد الفجوة بين النطاق الأكاديمي من جهة، وبين مؤسسات الحكومة من جهة أخرى،وابراز مدى أهمية العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني وضرورة الربط بينهما ففي الجامعات الأمريكية يتم القيام بالأبحاث بخلفية نظرية ومنهجية بعيدا عن المشكلات السياسية اليومية، أما في داخل الأجهزة الحكومية يغرق الموظفون في المتطلبات اليومية لصناعة السياسات، بما

[1] مصطفى،كامل ،السيد، "مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية"، **سلسلة بحوث سياسية** ، القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.

يصعب عليهم العودة خطوة إلى الوراء للأخذ بعين الاعتبار المشهد الواسع للسياسة الأمريكية، فتقوم المراكز بسد الفجوة بين الفكر والتطبيق[1]"

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نبرز عدة مؤشرات نستند عليها في دراسة العلاقة التفاعلية

بين منظومة المجتمع المدني والسياسات العامة أهمها:

*في الحالة الأولى أي في مسألة الشراكة فإن الحديث سيقودنا إلى القول بأثير منظمات المجتمع المدني على التخطيط للسياسة بالإضافة إلى التنفيذ.كما تقودنا إلى القول بأن صنع السياسة العامة في هذه المجالات يتم من أعلى الحكومة إلى أسفل المنظمات المدنية المتعاونة.

إن المجتمع المدني يستطيع أن يبدي رأيه وأن ينبه السلطات إلى وجود حاجات تحتاج إلى إشباع أو وجود اختلالات تحتاج إلى معالجة وإلى إدراجها ضمن برامج الدولة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وذلك انطلاقا من التشاور مع كافة هيئاته باهتماماتها المختلفة وبشكل مباشر لتحال نتائج ذلك إلى صانعي السياسة العامة، فمثل هذه المبادرات والاقتراحات والحلول تعد نقطة البداية في وضع السياسات العامة.

إن نمط الإتصال والتداخلات والتشابكات والتفاعلات والشراكة تسهم في بلورة السياسات، فالمجتمع المدني بإمكانه تنظيم وتفعيل المشاركة التي تقرر مصير الفئات ومواجهة السياسات التي تؤثر في مصير أفراده، وما يقوم به من نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية والتأكيد على إرادة المواطنين والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمع على أن لا يبقى حكرا للنخب الحاكمة[2].

*أما المؤشر الثاني الذي نستند عليه فيتمثل في إسهام منظمات المجتمع المدني في سد ثغرات الحكومة في بعض السياسات العامة[3]، ولعل أبرزها السياسات الصحية والتعليمية والسياسة الاجتماعية، فقد أدت ظروف التحول الاقتصادي نحو الخصخصة وآليات السوق إلى إرتفاع شديد في تقديم خدمات

---

[1] . أحمد،عادل، **دور مراكز الدراسات والأبحاث في صناعة القرار**،القاهرة:مركز البصيرة للدراسات الإستراتيجية 2008 ،ص. 85 .

[2] الحبيب،الجنحاني، **المجتمع المدني بين النظرية والممارسة** ، دمشق : دار الفكر ، 2003 ، ص33 .

[3] أماني ،قنديل، **تقييم منظمات المجتمع المدني العربي** ، مصر : الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2007 ،ص 182.

عديدة من قبل منظمات المجتمع المدني كالخدمات الصحية والتعليمية،وأصبحت هذه المنظمات تقدم خدمات بنسبة عالية من إجمالي طالبي الخدمات.

*مؤشر آخر مهم للغاية يختبر التفاعل بين السياسات العامة ومنظمات المجتمع المدني يتعلق في محاولة تحديد دور هذه المنظمات في تنفيذ السياسات العامة، وذلك انطلاقا بما تقوم به من أدوار في مجال متابعة ومراقبة السياسات والتدخل أو الضغط لتعديل مسارها، ومن ثم فإن هذه المنظمات تكون فاعل جيد ومقبول للوصول إلى القواعد الشعبية من المواطنين ولتنفيذ سياسات معينة نظرا لاحتكاكها المباشر بالمجتمع، كما أن بعض الدول تسند عملية تنفيذ بعض السياسات العامة إلى منظمات المجتمع المدني.

*يتعلق المؤشر الأخير بدور المجتمع المدني في ترشيد وتقييم السياسات العامة، وذلك من خلال جعل السلطات عرضة للمساءلة والشفافية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، و لعل هذا يتضح من خلال حقه في رفع الدعوى ضد أي اعتداء على أهدافه ومصالحه التي يناضل من أجلها من جانب السلطة التنفيذية، وكذلك دوره في ترشيد عمل السلطتين القضائية والتشريعية من خلال التقويم أو التنبيه إلى الانحرافات في السياسات العامة المتخذة، فدور المجتمع المدني في تقويم السياسات يكمن في الدفاع عن مبدأ المشروعية من خلال تصديه لكل الممارسات المخالفة للقانون من أي سلطة كانت ومحاولة كشف الثغرات في السياسات الحكومية والتصدي للتلاعبات والتراخي في تنفيذ بعض السياسات التي تمس بمصالح المجتمع.

والجدول التالي يلخص أهم المؤشرات السابقة التي تفسر علاقة المجتمع المدني بالسياسة العامة:

| المؤشر | العلاقة التفاعلية بين المجتمع المدني والسياسة العامة |
|---|---|
| الشراكة | تأثير المجتمع المدني على وضع السياسة العامة وتنفيذها، فالسياسة العامة تتم من أعلى الهرم (الحكومة) وصولا إلى المنظمات المدنية. |

| | |
|---|---|
| سد الثغرات الحكومية | إسهام منظمات المجتمع المدني في سد ثغرات الحكومة في بعض السياسات العامة. |
| التنفيذ | دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال مراقبة ومتابعة السياسة العامة والتدخل أو الضغط لتعديلها. |
| التقييم | دور المجتمع المدني في التنبيه إلى الانحرافات في السياسات العامة المتخذة وترشيد وتقييم عمل الحكومة. |

الجدول رقم (2) مؤشرات العلاقة التفاعلية بين المجتمع المدني والسياسة العامة[1]

ومن خلال ما تقدم فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني إرتكازا أساسيا في عمليات التنمية و التحديث، كما أنها تعتبر من أفضل الفواعل للمشاركة في صنع القرار ورسم السياسات العامة التي تتعلق بنمط توزيع الثروة والقوة في المجتمع، وذلك من خلال ما تقدمه من دعم وجهد مادي ومعنوي وما تطرحه من مبادرات وحلول وما تقوم به من أدوار في مجال متابعة ومراقبة وتقييم السياسات العامة والتدخل والضغط لتعديل مسارها وتغيير استراتيجيات عملها.كما تبين أن تحقيق التنمية الإنسانية لا يتوقف على الدولة التي تحكم، والقطاع الخاص الذي يوفر الفرص، بل هناك قطاع ثالث يتمثل في منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعلات ضمن الشبكات الاجتماعية والسياسية وبناء القدرات وتنميتها وتعبئتها للمشاركة في السياسات العامة[2].

**آليات مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسة العامة ومحدداته**

1- آليات اشراك المجتمع المدني

في تقييم دور المجتمع المدني في التأثير على صنع السياسات العامة وعملية التنفيذ والتقويم، لا شك أنه تواجهنا نماذج رائدة في هذا السياق: كالتأثير في السياسات الصحية وتوجيه الإهتمام نحو قضايا

[1] نادية،بونوة ،"دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة–دراسة حالة الجزائر–"، **مرجع سابق ذكره**، ص97

[2] نادية،بونوة ،"دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة–دراسة حالة الجزائر–"، **مرجع سابق ذكره** ،ص97

بعينها وغير ذلك من نماذج، إلا أنه من المهم القول أن ضغوط واجتهادات المجتمع المدني للتأثير على السياسات العامة ينبغي أن تكون منظمة من خلال آليات أبرزها اللجان المشتركة خاصة مع البرلمان، الإتصال بالإعلام وغيرها. هذه الآليات وغيرها تشكل إحدى ضمانات التأثير في السياسات العامة. ومن أبرز آليات تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة نذكر:

* فتح البرلمانات أمام الجماهير: حيث تسمح العديد من البرلمانات للجمهور حضور الجلسات العامة لغرف البرلمان وتخصص فيها منصة للجمهور، وتذهب بعض البرلمانات إلى السماح لهم بالمشاركة في أشغال اللجان مثل برلمان التشيك وسويسرا.

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعين من يمثلها قانونيا بصفة ملاحظين لحضور الجلسات العامة لمناقشة بعض السياسات العامة، وتتمكن خلالها من مناقشة مجالات اهتماماتها.

* تعريف الأشغال إعلاميا: حيث يشكل الإرسال الإعلامي المباشر وغير المباشر أحد أنجع وسائل التعريف بالسياسات العامة المتخذة والمقترحة، وتمكن منظمات المجتمع المدني من الإطلاع على كل جديد لتنظيم مناقشات وحوارات وجلسات وتقديم الآراء والمقترحات حول السياسات.

* المشاركة: حيث تسمح بعض الدول المتقدمة للمواطن بالمشاركة المباشرة في العمل التشريعي، والمثال عن ذلك يأتي من النمسا ففي هذا البلد يمكن للمواطنين المشاركة في سن القوانين بتقديم مبادرات إلى المجلس الفدرالي أو المجلس الوطني، أما المنظمات الإجتماعية فهي تعرض آراءها على المجموعات البرلمانية التي تأخذها بعين الإعتبار وتدمجها ضمن السياسات العامة .

*كما تتم المساهمة بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال المساهمة في إعداد التقارير والدراسات والإستراتيجيات المتعلقة بالسياسات العامة للمجتمع. بالإضافة إلى بلورة مفهوم للتعاون يستند إلى مبدأ المشاركة الكاملة أي أن يكون القطاع المدني شريكا تنمويا كاملا عن طريق :

- المشاركة في وضع السياسات وبلورة الرؤى والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والتقييم .
- بلورة آليات للتشاور مؤسسة ومنتظمة بين الحكومة والمجتمع المدني .

* إستشارة المجتمع المدني بشأن صياغة السياسات العامة: إن الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني يتخذ شكل التأثير والضغط على صانعي السياسات العامة لبلورة سياسات محددة،أو تتصدى لبعض السياسات.

* تعيين مندوبين عن مؤسسات المجتمع المدني: وذلك من خلال قرارات إدارية أو على مستوى التعليمات القاضية بإشراك بعض النقابات منظمات المجتمع المدني كالنقابات في اللجان المختلفة لدى الوزارات.

* المؤسسات التي تنشأ بقوانين خاصة: أو ما يعرف بتشكيل المجالس الوسيطة بقوانين خاصة،وتعتبر هذه المؤسسات حلقات وصل بين الحكومة من جهة ومنظمات المجتمع المدني من جهة ثانية، وتضم هذه المجالس ممثلين عن القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني، وتلعب دورا هاما كوسيط بين الحكومة والمجتمع المدني وذلك من خلال التعاون وإستشارة منظمات المجتمع المدني في بلورة وصياغة السياسات الخاصة بمجالات عملها، ومن ثم رفعها للحكومة للموافقة عليها.

* عقد ندوات أو اجتماعات أو مؤتمرات وورش العمل: بحيث يدعو فيها القطاع الحكومي القطاع الخاص وممثلين من منظمات المجتمع المدني يطرح فيه بعض المسائل والقضايا والتي يتبلور عنها نتائج وتوصيات يتم رفعها للسلطة التنفيذية.

* أسلوب التظاهر والاحتجاج والحملات الإعلامية: بحيث تستطيع منظمات المجتمع المدني إبداء رأيها إزاء بعض القضايا من خلال هذا الأسلوب، واللجوء إلى التظاهر والاحتجاج تعبيرا عن رفضها لبعض السياسات الحكومية وتنديدا ببعض الممارسات التي تمس بمصالحها ومصالح بعض فئات المجتمع، ومحاولة إيصال ذلك لصانعي السياسات العامة لأخذه بعين الإعتبار أثناء صياغة السياسات.كما بإمكانها تعبئة الرأي العام وكسب تأييده من خلال شن الحملات الإعلامية التي من شأنها أن تؤثر على صانعي السياسات العامة.

* رفع الدعاوي لدى المحاكم: فمن خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها واستقصاء الحقائق تستطيع منظمات المجتمع المدني الكشف عن الثغرات الموجودة في بعض السياسات العامة، وعرضها على الحكومة ومسائلة ومحاسبة المعنيين بذلك من خلال رفع الدعاوي القضائية، كما بإمكانها اللجوء إلى هذا الأسلوب عند التعرض لبعض المضايقات والمساومات التي تؤثر على عملها.

* وعلى مستوى تنفيذ السياسة ، فإن النموذج الشائع حتى وقت قريب كان عملية إسناد مشروعات تنفذها منظمات المجتمع المدني كالإسهام في تطوير المؤسسات التعليمية والبيئة وتوجيه أنظار صانعي القرار إلى الثغرات في بعض السياسات ووضع أخرى في بؤرة الإهتمام.

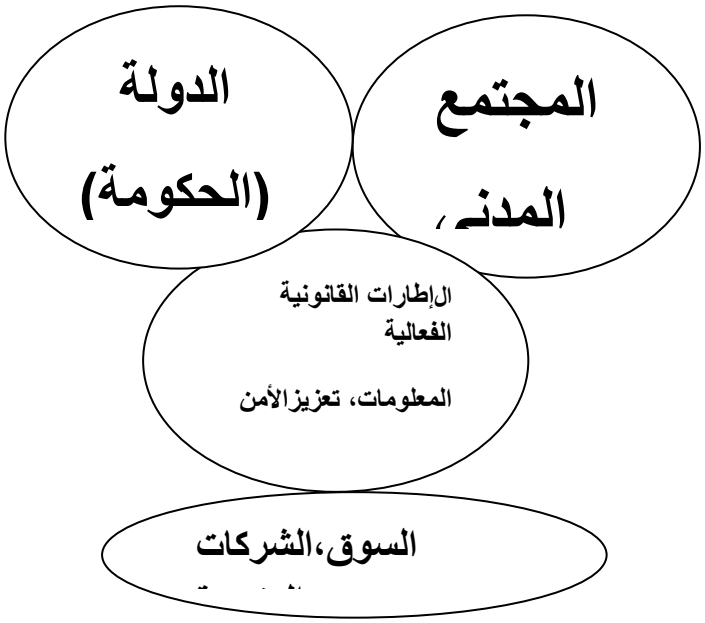
وعموما وكما هو مستقر في أدبيات السياسة المقارنة فإن أي سياسية هي مخرج نهائي لعملية ضغوط وضغوط متبادلة، وعليه فإن المجتمع المدني يؤثر على عملية صنع وتنفيذ وتقويم السياسات العامة من خلال عدة وسائل وآليات مثل تقديم المشورة والخبرة الفنية وبناء تكتلات وتحالفات للضغط على صناع السياسة، وتنظيم حملات دعوى وحملات إثارة لوعي الجماهير بقضية ما، فضلا عن طرح المطالب مباشرة وكذلك مراقبة الحكومات . فمن خلال النقاش الحر ونشر الأفكار والرؤى، وإقامة المؤتمرات والندوات العامة وطرح مشروعات التعاون الفكري في ممارسة الخلاف والتوافق وتقريب وجهات النظر ستتمكن الحكومة من اتخاذ القرارات الملائمة لجهة مصلحة الفرد والمجتمع.

كما برزت في الآونة الأخيرة فكرة الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومحاولة وضع أسس ومعايير لها، ذلك أن نجاح عملية الشراكة يتطلب أمورا عديدة منها إقامة شبكات* وتحالفات بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات مع مراعاة إشراك المنظمات القاعدية في هذه الشبكات، كما يشترط لنجاح الشبكة تطبيق ديمقراطية اتخاذ القرار، ومن ناحية ثانية فإن الشراكة الناجحة تتطلب توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين الدولة والمجتمع المدني في إطار السياسات العامة، مع مراعاة مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء

* يقصد بالشبكة : إطار طوعي أو اختياري يضم أفرادا أو جماعات أو منظمات بطريقة أفقية غير تراتبية، تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرة. والاتصال.أنظر : أماني قنديل ، المجتمع المدني العالمي، مرجع سابق ،ص . 14

التغيرات التي تطرأ على المجتمع، وقد يأخذ هذا الإطار شكل إتفاق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، أو إستراتيجية قومية للتنمية يشارك فيها الطرفان، أو أي شكل آخر، فالشراكة الناجحة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الشركاء وإحترام استقلال كل طرف وتوفير آليات التعاون وكل ذلك لترشيد السياسات العامة.والشكل التالي يوضح فكرة الشراكة بين الفواعل الثلاثة (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص).

الشكل رقم 02




Source : martin loamma sahas , l'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernonce ,léxpérience du programme coopératif en gour ver- nonce,otauva , institut sur la gouvernouce , juin ,1998 p.1[1].

إلى جانب العناصر الموضوعية التي تشير إلى النظام الاجتماعي أو العالم المؤسسي الذي ينظر إليه باعتباره منتجا اجتماعيا ، كما تقتضيه مقاربة التشكيل الاجتماعي ل "بيرار ولوموان "، ضمن عملية ديالتيكية تتطور فيها الأحداث في التشكيل الاجتماعي للواقع اليومي، الذي يمكن تفاعل الوجه للوجه كتفاعل حقيقي و واقعي، يتضمن الواقع الذاتي كحقيقة واقعية تفرض ذاتها على الوعي الفردي والواقع

[1] نادية،بونوة ،"دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة–دراسة حالة الجزائر–"، **مرجع سابق ذكره** ،ص101

الموضوعي، باعتباره حقيقة واقعية عامة ومعطاة ، في محاولة لتجسير المستوى التحليلي السوسيولوجي قصير المدى ) 091ضمن ثلاث آليات أو مراحل يظهر 094- ، والمستوى بعيد المدى ( والاس،1411 كل منها فاعلية المجتمع المدني كبنية فوقية لتشكيل الاجتماعي للواقع المحلي

الآلية الأولى:

التشييءExternalization :

يختصر " بيرار ولوكمان "مفهوم التشييء في عبارة " المجتمع نتاج إنساني " ومن، اللحظة الأولى في العملية الجدلية المستثمرة للتشكيل الاجتماعي للواقع ، حيث يخلق المجتمع المدني؛ المجتمع ويبتدعه من خلال المعايير الاجتماعية وتحقيق الفضيلة المدنية والاحترام المتبادل لتامين الحقوق الأساسية للآخرين ، والعمل كوسيط بين المجتمع وبين المجتمع والدولة ، وتوفير الاستقلالية والحرية لاختيارات الأفراد والجماعات، والحد من تمايزات القوة وضبطها، وتجنب الشروط المسبقة للثورة والصراع، من خلال فرض إرادة الذوات الفاعلة ، وإعادة الاعتبار إلى الإرادة البشرية في عملية التغيير على أساس إدراكي وتقويمي منظم، بحيث تخضع البنى الاجتماعية إلى إرادة الذوات الفاعلة لتصبح ذوات اجتماعية.[1]

وهذا يعني أن المجتمع المدني يتقبل النشاط الجمعي الاجتماعي، الذي يتشكل من خلال ولاء معياري يتفوق فيه على أي نوع من القوة ، وذلك لان الحيز البنائي للمجتمع المدني يفرض تحديات مشتركة ، وتحركا جمعيا نابعا من خصائصه البنائية ومنظومته القيمية، التي تعمل على تنظيم وظيفة الكمون ( إدارة التوتر وحفظ النمط )في المجتمع وبث الفضيلة المدنية في البناء الاجتماعي ، ويعمل من اجل تحقيق إجماع اجتماعي تكاملي بين المجتمع والدولة من خلال أداء وظيفة التوسط بين الفرد و البنى الكبرى مثل الدولة والسوق، ويعمل المجتمع المدني على إثرها على تهدئة أية ميول اجتماعية عدائية ترتبط بالدولة،

[1] محمد،عبد الكريم،الحوراني، **المجتمع المدني مقاربة البنى المعيارية للمجتمع المرن**، ط1 ، عمان :دار سعدلاوي للنشر والتو يع2013،ص21.

وتنتج رأسمال اجتماعي هام ، كما يعمل على نقل العادات والتقاليد والقيم ... ويسمح بالتحرك إلى ما وراء حدود المجالات الخاصة، ليشمل مجالات مرئية أكثر رحابة واتساعا.[1]

وبهذا يمكن أن نصور المجتمع المدني كمجال تضامني يولد فيه مؤسسات تتصف بالعمومية، وتعرف ثقافيا وتعزز مؤسسيا، وتحظى بدعم الرأي العام والرموز الثقافية العميقة والتنظيمات المميزة، ويركز وجوده ويشكل واقعه الاجتماعي من خلال ممارسات تفاعلية تاريخية ترتكز على المدنية والاحترام المتبادل، وامتلاك القدرة النقدية ومراجعة الذات التي يتطلب أن تعمل البنية المدنية على كشف العيوب والمشكلات وأوجه التقصير التي تتحمل مسؤوليتها أطراف معينة فكي المجتمع عن طريق الاعتراف بها ومواجهتها ،ليظهر المجتمع المدني كضرورة وظيفية تدعم بقاء الأنساق واستمرارها وبهذا يمكن للمجتمع المدني كبنية فوقية في المستوى التحليلي، على افتراض قدرته على صناعة البنى التحتية وتشكيل واقعها الاجتماعي ، من خلال فرض الإرادة الجمعية والمصلحة العامة على الدولة التي تشيئ المطالب المجتمعية، ويقوم بأدوارها للتكامل الاجتماعي لاستئصال التمايزات الاجتماعية والمصالح الفئوية التي تفرض هيمنتها على المجتمع والدولة باسم مجموعة من المنظمات الخاصة، والتي تتلاءم مع الهيمنة التي تمارسها الجماعة المهيمنة داخل المجتمع بكامله، أنها تشمل المحتوى الأخلاقي في الدولة ، وتشمل التنظيم المادي الموجه للحفاظ والدفاع وتطوير إيديولوجية الطبقة المهيمنة، كما يرى غرامشي.[2]

الآلية الثانية:

الموضعة: Objectivation

تعني الموضعة :بأن المجتمع يمثل واقعا موضوعيا له نتائج بالنسبة للفرد، لأنه يعود بالتأثير على مبتدعه Acts back on وصانعه، ويحدث ذلك ضمن عملية يدرك المجتمع المدني كفاعل بواسطتها الحياة اليومية

---

[1] الحوراني محمد عبد الكريم المجتمع المدني ، **نفس المرجع السابق**،ص22.

[2] عبد العالي ، دبلة، علي الطراح، "العنف السياسي كمحصلة لغياب أو ضعف المجتمع المدني" ، **ورقة مقدمة للملتقى الدولي العنف والمجتمع مداخل معرفية متعددة** ، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم علم النفس وعلم الاجتماع، أيام 9 و 10 مارس، ص3.

باعتبارها منظمة ، وواقعا مرتبا مسبقا يفرض نفسه الذي يمتلك التوجهات القيمية، لكنه مستقل عن المجتمع المدني الذي يمتلك التوجهات القيمية الإدراكية، التي تشمل المعتقدات والأفكار المرتبطة بتعريف المجتمع المدني للاشياء كفاعل، والموجودات والمكونات الاجتماعية التي تتفاعل معها،إنها لا تعكس فقط فهم ودلالة الواقع بالنسبة للمجتمع المدني كفاعل ، بكل تعكك كذلك قيمة الموجودات بالنسبة للفاعل ، ولذلك تحفز دلالة الحرية والعمل وقيمتهما الوجودية.

لان بنية الثقافة المدنية تفتح بنية الإدراك والمعتقد، وإطار المعنى بوجه عام ليشمل الحرية والإرادة الحرة والآخر والكل الاجتماعي والمصلحة العامة ، باعتبارها قيم وجودية تشكل نظام مكن الموضوعات قبل ظهورها على مسرح الحياة اليومية الذي يظهر واقعه مموضعا بشكل مسبق .يبرز تكامل بين المجتمع المدني والمجتمع ككل على مستوى المعنى والقيمة من الناحية الإدراكية ، وبهذا يكون المجتمع ككل حاضرا في عقول أعضائه، وهذا يعني أنه موجود بالنسبة لهم، وفق المعنى الظاهراتي للإدراك الاجتماعي.

حيث يشتمل اللغة الوسيلة التي تصنف بواسطتها الموضوعات على نحو ما، ويوضح بيراور ولوكموان أن الموضعات Objectivations العامة للحياة اليومية تصان بشكل التي تتمركز حول ضبط ، أساسي بواسطة التغيرات اللغوية الانفعالات وتهذيبها في السياق العام، بما يتوافق مع طبيعة المواقف، ويظهر ذلك في ضبط النفس وإدارة التفاعل والإدارة السليمة للصراع، كما تظهر بصورة الغيرة والحمية على مصالح الكل الاجتماعي، ولابد من الإشارة إلى أن الانفعالات في هذا السياق تنضبط بموجب القيم الإدراكية والتقويمية، فتعريف المواقف والحكم عليها هو ما يثير الانفعالات إزاءها أو بضبطها وهذا فإن فهم اللغة؛ أساسي بالنسبة لأية عملية لفهم واقع الحياة اليومية، فعندما يستخدم المجتمع المدني اللغة لتصنيف ووصف ركائز المجتمع المتضامن، باعتباره واقعا اجتماعيا، فإن الناس تفهم ما يعنيه دور المجتمع المتضامن، حيث يتم استخدام الموضعة لتحليل مكانة ودور المجتمع المتضامن، الذي يكون بنية تفاعلية تتيح للذات أن تنمو بحرية، وأن تبر جميع طاقاتها، وتعبر عن مكوناتها، أي أنها تظهر الذات الحرة المؤثرة، أكثر مما تظهر الذات المستجيبة، الأمر الذي يمهد الأرضية المواتية لولادة مجتمع مدني فعال،

بحيث تتسق مع غاياته وتوجهاته الإدراكية، التي ساهمت في تحضير الأعضاء وتشكيل حافزيهم للانخراط في المجتمع المدني مشكلة رأسمال اجتماعي، حيث توفر شبكة علاقات مفتوحة تفاعلية من ناحية كما تسير للافراد استمرار ذواتهم، واستثمار غايات ذات جدوى ذاتية ، اجتماعية من ناحية أخرى .[1]

وبالتالي فإن المعرفة عن المجتمع تنبثق من تحليل العمل اليومي للمجتمع المدني، ليدرك الناس دور ومكانة هذا المفهوم في الواقع الموضوعي، الذي له نتائجه بالنسبة للناس الذين فهموه، وهذا ما يأخذنا للمفهوم التالي:

الآلية الثالثة:

الاستدماج: Internalization

المرحلة الثالثة في العملية الديالكتيكية هي الاستدماج وتمثل نوعا من التنشئة الاجتماعية، التي يتم بواسطتها ضمان شرعية النظام المؤسسي بالنسبة لبيرار، فإن التنشئة الناجحة تعني أن هناك درجة عالية من التساوق بين الواقع الموضوعي والذاتي، وبين الهوية الموضوعية والذاتية وهذا ما تبرزه دراسة أدوار المجتمع المدني في الواقع العربي بعامة والجزائر بخاصة التى تقوم بأنشطة وممارسات تحمل دلالات تعمل على نزيف الوعي لا نشره، إذ تعتبر هذه أنشطة وممارسات معرفية وأيديولوجية تمارسها الجمعيات وسط المجتمع لنشر الثقافة المدنية، وهذه المعرفة والأيديولوجية هي نوع من القوة تسيطر بها على فكر الجماهير ، كما يرى ميشال فوكو لأنها لا تخرج عن إيديولوجية وثقافة المصلحة التي تمارسها كسلطة غير رسمية، ويد تبطش بها السلطة متى أرادت ذلك. [2]

بدليل أن من سن القوانين هذه النوادي والجمعيات وقام بإنشائها ووجهها إلى المجتمع هي الدولة ولم تكن ناشئة من حركة مدنية قادمة من المجتمع .إلى جانب غياب التنسيق بين السلطات المحلية وهذه

---

[1] الحوراني،محمد،عبد الكريم،المجتمع المدني ، **مرجع سابق الذكر**،ص24.

[2] عبد الرحمن، عبد الله،محمد،**النظرية السوسيولوجية المعاصرة** ،ج1، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،،د.ت.ن ص27.

الجمعيات عند إنشاء العديد من المشاريع كما تبينه الدراسة الميدانية حول دور الجمعيات البيئية والرياضية.

هذه الجمعيات التي تبين أن هناك تضارب بين الدور الذي نضطلع به الجمعيات والنوادي الرياضية والبيئية، وما تقدمه فعليا مكن مجهودات على الواقع، الشيء الذي يقيد ديناميكيتها في تطور وصناعة الثقافة المدنية، وجعلها غير قادرة على مواكبة ما يجري حولها، وما دامت لم تنهض من واقع ومرجعية اجتماعية محلية، وعاشت في كنف قوانين أفقدتها بعض الشروط التي يقوم عليها المجتمع المدني، وأحد مقوماته الثقافية المدنية كنظام قائم بذاته، يتأثر بباقي الأنظمة في تأدية وظيفته العضوية.

ويعود ذلك إلى فقدان الدافعية للانجاز لدى اغلب النوادي والجمعيات الرياضية والبيئية، بسبب طبيعة النشأة القومية ومحدودية أساليبها الإعلامية والاتصالية، لنشر برامجها وأهدافها وأنطتها وسط المجتمع .مما يولد علاقة اللامبالاة بين هذه الأطراف، إلى جانب نقص التعاون وتشجيع السكان لنشاط الجمعيات والنوادي، والذي يقف كعائق في وجه دورها وحركتها في الواقع، وغياب التنسيق بين المواطن والمسؤول في الجمعيات أو في السلطة عند التخطيط للمشاريع المدنية، إلى جانب غياب وعي السكان واللامبالاة اتجاه الثقافة المدنية.

الشيء الذي يتطلب تنشئة مدنية للإنسان كعملية لاحقة تدخل الفرد المنشأ مسبقا إلى قطاعات جديدة من العالم الموضوعي لمجتمعه، وتمثل طورا لاحقا في عملية اكتساب المعرفة وتهتم بأدوار أكثر تحديدا ودقة، وذلك بدليل ما توضحه نظرية التشكيل الاجتماعي للواقع، بأنه متى انخرط الأفراد في الاستدماج فإنهم يتكيفون مع توقعات المؤسسات الاجتماعية الموجودة، وكذلك فإنهم يعدون استبداع وضع المؤسسة الاجتماعية.

حيث تواز ي عملية الاستدماج عند بيرار عملية التنشئة الاجتماعية بالنسبة لبارسونز،والتي يقوم فيها الأفراد باستدراج الواقع الاجتماعي الموضع، مع نتيجة أن ككل واحد تقريبا يمثل ما كان ينبغي أن يكون عليه، أي استدماج المعايير والقيم الاجتماعية، وما تتضمنه من حكم وتفسير مرتبط بالاختبار بين

مسارات مختلفة للفعل، بحيث يتضمن الأخلاق المدنية، ومراعاة حقوق الآخرين، واحترام انتماءاتهم ومعتقداتهم، وتغليب العام على الخاص، هذه التنشئة المدنية( الاستدماج )التي تعمل على التكيف مع متطلبات التوجيه المعياري للمجتمع ككل محققين علاقات ارتباطيه للمجتمع المدني مع المجتمع، بل تنضبط آداتيه الفاعل وفق مقتضيات الأخلاق والمصالح الكلية، ومكن خلالها يتحول الأفراد إلى ذوات فاعلة وواعية بحريتها ومسؤوليتها إزاء مصالحها الخاصة والمصالح العامة، ومقاومة لتفشي الفساد والاستقلال من خلال آليات الضبط الذاتية لدى الفاعلين

2- محددات مشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة

كما هو مستقر عليه في أدبيات السياسة المقارنة أن أي سياسة هي مخرج نهائي لعملية ضغوط وضغوط متبادلة. تؤثر المنظمات غير الحكومية على عملية صنع السياسة من خلال عدة وسائل وآليات مثل تقديم المشورة والخبرة الفنية، وبناء تكتلات وتحالفات للضغط على صنَّاع السياسة، و تنظيم حملات دعوى، وأيضاً حملات إثارة لوعي الجماهير بقضية ما. فضلاً عن طرح المطالب مباشرة وكذلك مراقبة الحكومات. كما برزت في الآونة الأخيرة فكرة الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، هذه الشراكة التي تبدأ من مراحل مبكرة في صنع السياسة وقبل أن تلتزم الحكومة بأي التزامات. والأمر المثير للانتباه الاهتمام المفرط في هذه البلدان من قبل الباحثين والنشطاء على السواء بوضع أسس ومعايير لهذه الشراكة. فنجاح عملية الشراكة يتطلب أمور عديدة منها إقامة شبكات وتحالفات بين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض، بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات مع مراعاة إشراك المنظمات القاعدية في هذه الشبكات. كما يشترط لنجاح الشبكة تطبيق ديمقراطية اتخاذ القرار. ومن ناحية ثانية فإن الشراكة الناجحة تتطلب توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية مع مراعاة مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع. قد يأخذ هذا الإطار شكل اتفاق بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية أو استراتيجية قومية للتنمية يشارك فيها الطرفان أو أي شكل أخر. وفي هذا الاتفاق . فضلا عن تحديد أسس

التعاون . تقر الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية. فضلاً عن الالتزام باحترام استقلالها وحقها في ممارسة أية أدوار دفاعية يبتغيها، وحقها في توجيه الانتقادات إلى الحكومة بل ورفضها التعاون معها. فالشراكة الناجحة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الشركاء واحترام استقلال كل طرف وتوفير آليات للتعاون.

إن الوصول بالشراكة إلى هذا المستوى يعني إقرار الحكومات بعدم قدرتها على إنجاز المهام المطلوبة منها بكفاءة وفعالية في ضوء تزايد هذه المهام بدرجة غير مسبوقة. ففي السويد مثلاً هناك إقرار أن المنظمات غير الحكومية جزء من النظام السياسي والإداري للدولة. وفي فرنسا تشارك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وتنفيذها، وأيضاً في تخصيص الموارد وتحديد الفئات المستهدفة من خلال لجنة التعاون التنموي والتي تضم ممثلين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

إن قدرة المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة يتطلب أموراً عديدة؛ أولها متعلق بالدولة، والثاني متعلق بالمنظمات غير الحكومية، والثالث متعلق بالعلاقة بين الطرفين.

في ما يتعلق بالدولة، إن نجاح المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة مرتبط بالإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط هذه المنظمات، بمعنى هل هو إطار قانوني منظم أم مقيد؟ كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب والضغوط القادمة من المجتمع ومؤسساته[1].

تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير على عملية صنع السياسة. أول هذه المحددات ما تتمتع به هذه المنظمات من قدرات إدارية ومؤسسية ( بناء الهياكل التنظيمية – تنمية روح العمل الجماعي- مهارات الاتصال – التخطيط الإستراتيجي) أو ما يطلق علية عملية بناء

[1] هويدا،عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**، الإسكندرية:مركز دراسات الوحدة العربية (المعهد السويدي) ، نوفمبر 2005، ص10.

القدرات، هذه المهارات المرتبطة بالجيل الثالث للمنظمات غير الحكومية[1]. أما المجموعة الثانية من المحددات فترتبط بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات في ما بين المنظمات الحكومية وبعضها البعض، وأيضاً مع كافة الأطراف الفاعلة فى عملية التنمية سواء على المستوى الوطني أو العالمي.*

وأخيراً مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على تحديد احتياجات مجتمعاتها المحلية، وهذا يتطلب إشراك هذه المجتمعات في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها. وهذا الأمر ليس هين إذ يحتاج إلى مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية. وجدير بالإشارة إن مصدر شرعية أي منظمة غير حكومية استنادها لقاعدة شعبية.

تتعلق المجموعة الثالثة من المحددات بطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، وهي في الواقع قضية مرتبطة بكل المحددات السابق الإشارة إليها تواً. وعلى أية حال هناك أكثر من سيناريو، فإما أن تكون هذه العلاقة تعاونية وتستند للاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار، وفي هذه الحالة من المتوقع أن تقوم علاقة شراكة ناجحة وفعالة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع السياسة. وعلى النقيض يأتي السيناريو الثاني إذ يشوب العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية الصراع ويحكمها الخصومة، فأي مكسب تحققه المنظمات غير الحكومية يكون على حساب الدولة والعكس صحيح. وعلى أية حال من الصعب في الواقع المعاش افتراض وجود أي من العلاقتين بشكل مطلق، فالمجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية مجتمع غير متجانس في الرؤى والمصالح وبالتالي العلاقة بالدولة.[2]

**إمكانية التعويل على المجتمع المدني**

---

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، **كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة**، القاهرة، مركز البحوث العربية، دون تاريخ 46ص

* يقصد بالشبكة إطار طوعي أو اختياري يضم أفراداً أو جماعات أو منظمات بطريقة أفقية غير تراتبية، تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرة والاتصال.

[2] هويدا،عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، **مرجع سابق الذكر** ،ص10

من واقع تقييم دور المنظمات غير الحكومية في مدى قدرتها على إنجاز التنمية في المجتمعات التي تعمل بها، بدأت حركة مراجعة شاملة لدورها وفاعليتها. فعلى الرغم من كثير من النجاحات الصغيرة التي حققتها هذه المنظمات في المجتمعات التي عملت بها، فإن هذه التأثيرات ظلت محدودة وجزئية، والسبب أن النظم والهياكل التي تحدد توزيع السلطة والموارد داخل هذه المجتمعات ظلت كما هي[1]. وربما من أهم العوامل المؤدية إلى هذا الوضع إخفاق المنظمات غير الحكومية في إقامة روابط بين عملها على المستوى القاعدي، وبين الأنظمة والهياكل الأوسع التي تعد جزءاً منها، فقد ركزت في عملها على تقديم خدمات الغوث والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالصحة الوقائية وتنظيم الأسرة. ورغم أهمية هذه المشروعات لكنها لا تخلق إلا جزر من الرفاهية النسبية في غِمار بحرٍ معاكس وبيئة غير مواتية، وما يعنيه ذلك من أن الآثار المفيدة للمشروعات والبرامج التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية على المستوى الجزئي غالباً ما كانت تفقد جدواها بفعل تأثير السياسات الكلية. فوفقاً لكلارك لن تتحقق المشاركة الشعبية الحقيقية إلا من خلال إدخال إصلاحات على الهياكل الرسمية، وليس مجرد مضاعفة أعداد المشروعات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية[2]

وبالفعل هناك اختلافات في الاقترابات التي تتبناها كل من المنظمات غير الحكومية والحكومات في عملها، فعلى الرغم من كفاءة وفاعلية المنظمات غير الحكومية في ممارستها لنشاطها في مجتمعاتها المحلية، إلا أن نشاطها محدود النطاق جغرافياً، فضلاً عن تبنيها لمفاهيم جزئية للتنمية تستجيب للمصالح ذات الطابع المحلي. وعلى النقيض من ذلك فإن الحكومات تعمل على نطاق أكثر اتساعاً وتستهدف المجتمع ككل بالمعنيين الاجتماعي والجغرافي، إلا إنها قد تعجز عن رؤية العلاقات الفعلية عن

---

[1] Edwards, M. & Hume. D., ***Making a Difference, NGOs and Development in a Changing World***, London Save the Children, Earthscan Publications Ltd., 1992, p 13:

[2] Clark , J., ***Democratizing Development***, *The Role of Voluntary Organizations*, London, Earthscan, 1991, p 120.

قرب، ولذلك تصل إليها المعلومات كمعلومات عمومية تنقصها الخبرة الميدانية، وهذا قد يؤدي لعدم ملاءمة قراراتها لفئات اجتماعية معينة.[1] وما يعنيه ذلك من حاجة كل طرف للآخر.

وربما كان هذا التقييم هو السبب الرئيسي لتطور المنظمات غير الحكومية والحديث عن أجيال لهذه المنظمات، لكل جيل اقتراب مختلف في التعامل مع التنمية.

مرت المنظمات غير الحكومية بعدة أجيال في تطورها. يمثلك:

الجيل الأول جيل الإغاثة، حيث إن العديد من المنظمات غير الحكومية مثل منظمة إنقاذ الأطفال وغيرها كانت تتولى عمليات الإغاثة وتقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء. وتعد جهود الإغاثة استجابة للمواقف الطارئة سواء كانت بفعل الطبيعة أو البشر، ولكن دون العمل مباشرة في التنمية، أي التعامل مع أعراض المشكلة من خلال تخفيفها. أما الجيل الثاني وهو جيل الاعتماد على الذات، فقد ظهر هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية نتيجة عدة عوامل أهمها إدراك عدم جدوى التعامل مع أعراض المشكلة من دون أسبابها. قام هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية (وبالتحديد في دول الشمال) بمشروعات استهدفت زيادة القدرات المحلية للمجتمعات المحلية، والسيطرة على الموارد الضرورية والمطلوبة لتحقيق التنمية المتواصلة. إن نشاط هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية لم يركز على الضغط من أجل مزيد من المعونات بقدر تركيزه في السعي إلى إزالة القيود التي تحول دون تنمية العالم الثالث.

كان الجيل الثالث بمثابة نقلة كيفية في التعامل مع التنمية وصنع السياسات العامة. أدرك هذا الجيل أن أي عملية إنمائية معتمدة على الذات ستكون قابلة للانهيار والاختراق إذا لم يتوافر إطار مؤسسي وسياسي يشجع المبادرات المحلية. وقد أدرك هذا الجيل من المنظمات ضرورة تطوير سياق وبيئة دافعة لتحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة الفئات الأضعف في المجتمع. وعلى هذا فإن الاستراتيجية الإنمائية التي يطرحها الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية، تتطلب ديمقراطية صنع

---

[1] Frantz, D., **The Role of NGOs in the Strengthening of Civil** Society, **World Development,** Vol 15, 1987,p33.

القرار والمشاركة الكاملة من جانب الأفراد في صياغة احتياجاتهم الإنمائية . وهكذا كان لهذا الجيل الفضل في طرح فكرة ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة. كما أدرك أن نجاح هذا الأمر مرهون بالقدرة على إقامة تحالفات وشبكات وليس بالعمل الفردي. وأخيراً يؤمن هذا الجيل من المنظمات غير الحكومية أن عملية الدفع الرسمية للتنمية المستدامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والحكومات، لن يكون لها قيمة حقيقية من دون وجود قدرٍ أكبر من المشاركة من جانب المجتمع ومنظماته.[1]

وفي هذا السياق بدأ الاهتمام بطرح أفكار متنوعة واقتراح أطر متعددة لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة وخاصة المتعلقة بالرفاهة الاجتماعية.

**علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر**

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي.

كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضاً تقديم حوافز له. وعلى الصعيد المقابل

---

[1] Korten, D., **Third Generations, NGOs Strategies: A Key to People-Centered** Development, *World Development***,** No. 15, 1987,p45.

فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية رسم السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها[1].

وفي هذا المبحث سنحاول تأصيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر من خلال البحث في طبيعته من خلال النشاة والتطور ومدى إسهامه في عملية رسم السياسة العامة من جهة والدور المنوط به في تحقيق التنمية وكذا الدور المستقبلي الذي من الممكن أن يقوم به.

**نشأة وتطور المجتمع المدني في الجزائر**

نحاول من خلال هذا العنصر تحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر مع تشخيص الوضع الراهن .لكن بالنظر إلى تعدد التنظيمات، العمليات والهياكل التي عادة ما تدخل ضمن تحديد بنية المجتمع المدني(الأحزاب السياسية، الحركات الاجتماعية المتنوعة، التنظيمات الأهلية، الاتحادات المهنية،والرابطات...الخ)، فإننا سنركز على عنصرين من عناصر تكوين المجتمع المدني في الجزائر وهما الأحزاب السياسية والحركة الجمعوية) المقصود الجمعيات والتنظيمات المختلفة الممثلة لشرائح ومجموعات اجتماعية معينة والعاملة في مختلف حقول الحياة الاجتماعية [2].(ويعود تركيزنا على هذين العنصرين إلى الأهمية الاستثنائية لهما في التجربة الجزائرية وكذلك لضيق المجال المطلوب لمعالجة بقية العناصر المكونة للمجتمع المدني .كما سنقدم في نهاية الورقة تقويما سريعا نستشرف من خلاله آفاق المجتمع المدني انطلاقا من الظروف المميزة للواقع الراهن.

وقد عرفت التعددية السياسية في الجزائر منذ تأسيسها بموجب دستور فبراير 1989 وكذلك قانون الجمعيات السياسية لنفس السنة عدة مآزق ومنزلقات وشاركت في ذلك عدة قوى وأطراف سواء من السلطة أو من المعارضة .في البداية وحتى غاية 1990 تاريخ إجراء أول انتخابات تعددية استمرت سيطرة جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم) رئاسة الجمهورية، البرلمان، الحكومة، مجالس السلطة المحلية .( وفي الفترة الممتدة من 1991 إلى 1997 تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية كانت التعددية السياسية مجرد

---

[1] عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي، **مرجع سابق ذكره**، ص 14-15

[2] صادق،الأسود، الرأي العام :ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية،بغداد :دار الحرية للطباعة والنشر،1993 .،ص3.

واجهة خارجية لحكم عسكري من خلال مجالس وهيئات معينة مباشرة من قبل النظام مثل المجلس الوطني الانتقالي) البرلمان (أو مجالس السلطة المحلية في البلديات والولايات .وهي الفترة التي عرفت تصاعد أعمال العنف والإرهاب السياسي من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة .كما أنها الفترة التي تميزت بفرض حالة الطوارئ، ورغم أن الأحزاب السياسية لم تتوقف رسميا عن النشاط، إلا أنها عرفت تقليصا ملحوظا في نشاطها وصل حد توقيف البعض منها لكل نشاط سياسي، ورجوع البعض إلى حالة السرية ) مثل حركة التحدي ذات التوجه الشيوعي(تحت التأثير المزدوج للقوانين الاستثنائية من جهة، وتدهور الوضع الأمني إلى درجة قصوى من جهة ثانية.

أما الفترة الثالثة التي بدأت منذ 1997 فقد شهدت سيطرة الحزب الجديد للنظام) التجمع الوطني الديمقراطي (الذي حصل على الأغلبية في الانتخابات التشريعية جوان 1997 ، والمحلية أكتوبر 1997 ، ولم تتورع السلطة عن اللجوء إلى تزوير الانتخابات على نطاق واسع في الحالتين من أجل ضمان سيطرة حزبه على مقاليد الحكم .لكن الجديد في هذه المرحلة من مسار التعددية السياسية هو دخول أحزاب التيار الإسلامي إلى البرلمان) حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة (بل ومشاركتها بعدد معتبر من الوزراء في حكومة ائتلافية 7وزراء من حركة حمس .(ونفس الشيء بالنسبة إلى بعض أحزاب التيار الديمقراطي التي دخلت البرلمان)( التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال .(ثم مشاركة البعض منها في الحكومة إلى جانب الأحزاب الإسلامية مع بداية سنة 2000 وهي سابقة لم يجر تصور وقوعها في الجزائر قبل ذلك[*] .

وقد عانت التعددية السياسية منذ البداية من مناورات الأطراف المتعددة وفي مقدمتها استعمالها بطريقة ذرائعية من قبل النظام لضرب القوى والتشكيلات السياسية بعضها ببعض في محاولة لإضعافها والحد من تأثيرها على الحياة السياسية .وكانت للنظام عدة أهداف يرمي لتحقيقها من وراء قبول فكرة التعددية السياسية ولو أنها في واقع الأمر صورية ومقيدة، منها على الخصوص:

[*] الأحزاب العلمانية المشاركة في الحكومة منذ بداية سنة 2000 هي، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والتحالف الوطني الجمهوري. أما الأحزاب الإسلامية فهي حركة مجتمع السلم (حمس) و حركة النهضة، إضافة إلى حزب التجديد ذو التوجه الإسلامي العصري.

1. إنعاش أجهزة وهياكل النظام التي أعيتها سنوات طويلة من الحكم البيروقراطي المركزي والأحادي الذي عرف انتشار الفساد والرشوة وصراع الزمر حول السلطة والامتيازات .وكان استراتيجي و النظام يعتقدون أن الانفتاح الديمقراطي سوف ينفخ روحا جديدة في هياكله وتنظيماته بما في ذلك جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال9 .

2. كان هدف مخططي النظام إقامة تعددية شكلية ومقيدة من خلال ضمان سيطرة أحزاب النظام) جبهة التحرير ثم التجمع الوطني الديمقراطي (حيث يسمح لتشكيلات سياسية أخرى بتزيين الساحة السياسية الوطنية دون أن يكون لها تأثير فعال وحقيقي على مجريات الأحداث . أحزاب تفتقر إلى قاعدة شعبية قوية وتقاليد نضالية وخبرة تنظيمية، الشيء الذي يسهل استقطابها في لعبة يتصرف فيها النظام من خلال استعمال وسائل الترغيب) توزيع مكاسب الريع النفطي والمناصب في هياكل الدولة (والترهيب بواسطة سن قوانين غير ملائمة للنشاط السياسي التعددي مرورا باحتكار وسائل التعبير الجماهيري، وصولا إلى القمع.

3. الغاية البعيدة للنظام من وراء قبول التعددية وتشجيع تكوين الأحزاب هي تفتيت القوى المعارضة وامتصاص الغضب الشعبي المتزايد الذي استطاعت بعض تلك التنظيمات) بخاصة تشكيلات التيار الإسلامي (استغلاله لصالحها في ظل توسع رقعة الاحتجاج الاجتماعي ضد سياسة الإقصاء والتهميش والتفقير التي عرفتها فترة الثمانينات.

لم يكن النظام لوحده سببا في تطويق الانتقال الديمقراطي وإفشال تجربة التعددية بل ساعدته في ذلك المعارضة، وبالذات التيار الإسلامي الراديكالي .فقد عبرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ البداية عن رفضها للديمقراطية ولم تقبل بالمشاركة في اللعبة السياسية سوى لأنها كانت واحدة من السبل التي توصلها إلى الحكم.

وكان رفضها واضحا لكل القوانين المؤسسة للتعددية التي سمحت لها بالوجود والنشاط العلني وفي مقدمتها دستور 1989 وقانون الأحزاب .وقد صرح زعيم الجبهة عباسي مدني أكثر من مرة" أن الجبهة

الإسلامية ليست جمعية سياسية بل إطارا يجد فيه الشعب الجزائري مجالا للتعبير عن طموحاته وتحقيقها ."وقد بسط التيار الإسلامي الراديكالي هيمنته على شرائح واسعة من المجتمع بواسطة المساجد والخطاب الناري المتطرف في نقده للنظام.

ولعله من مفارقات التعددية السياسية في الجزائر أن كثيرا من الأحزاب التي ظهرت بموجب القوانين الجديدة المؤسسة للتعددية تتصرف وكأنها أحزاب وحيدة وتعيد إنتاج الفكر والخطاب الشعبوي الأحادي ليس على مستوى الحياة الداخلية لها فحسب، بل وفي مستوى المشروع الاجتماعي الذي تسعى لتحقيقه . وتأتي في مقدمة تلك الأحزاب تشكيلات التيار الإسلامي وبخاصة جبهة الإنقاذ التي تقدم كبديل عن الأيديولوجيا الشعبوية الوطنية لجبهة التحرير الوطني أيديولوجيا شعبوية أخرى ولكنها دينية هذه المرة . وتهاجم قياداتها صراحة الديمقراطية معتبرة إياها كفر، وهذا عباسي مدني يقول بصريح العبارة "لن نقبل أن يكون المنتخب متناقضا مع الإسلام،الشريعة، وعقيدته، وقيمه."[*] وقد تصاعدت أجواء التطرف وعدم التسامح ومظاهر العنف الرمزي والمادي منذ 1989 بشكل مثير للانتباه .وكان عنف النظام يغذي باستمرار عنف التيار الإسلامي الراديكالي الذي وصل به الأمر لحد إنشاء ميليشيات خاصة تتعرض للنساء غير المتحجبات، وقاعات الحفلات، وشواطئ السباحة،ومحلات بيع المشروبات الكحولية...الخ .وكانت تلك بداية ظهور العنف المسلح الذي طال مخافر الشرطة، والدرك ثم المحاكم، وبعدها ثكنات عسكرية.

وقعت كثير من أعمال العنف هذه في سنة 1989 قبل توقيف الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي يعتبرها كثيرون سبب لجوء التيار الإسلامي للعنف المسلح وأسلوب الإرهاب .وقد تأكدت نزعة العنف لدى التيار الإسلامي ورفضه للعمل الديمقراطي بعد ذلك في سنة 1991 عندما حاول الإطاحة بالنظام من خلال لجوئه إلى تنظيم الإضراب العام، وعندما فشل في ذلك لجأ إلى أسلوب العصيان المدني باحتلال الشوارع والساحات في معظم المدن والقرى عبر الوطن .وكانت المسيرات الحاشدة تجوب الشوارع خلال

[*] تعبير "الديمقراطية كفر" لزعيم جبهة الإنقاذ علي بلحاج الذي عبر عن ذلك أكثر من مرة في تصريحاته. أما تصريح عباسي مدني فأورده

Djeghloul Abdelkader, L'Algérie en état d'anomie. Le Monde diplomatique, mars 1990 p8.

النصف الثاني من شهري ماي وإلى غاية منتصف جوان من سنة . 1991 ومن شعارات تلك المسيرات المنظمة على طريقة الأحزاب الفاشية في ألمانيا وإيطاليا في الثلاثينات من هذا القرن " :لتسقط الديمقراطية"،" دولة إسلامية بلا انتخابات"،" لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول"، " لا إله إلا الله، عليها نحيا وعليها نموت، وعليها نلقى الله ."وكانت تلك بداية المواجهة العنيفة بين الجبهة الإسلامية وبين النظام الذي لم يتردد في الاستنجاد بالجيش لإعادة الاستقرار وإخلاء الشوارع والساحات باستعمال السلاح.وحتى الأحزاب المسماة ديمقراطية لم تساهم بشكل كبير في ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل صفوفها وبين أعضائها حيث تميزت الحياة الحزبية فيها بسيادة نزعة سلطوية، واحتكار مجموعات بل أفراد للقيادة الشيء الذي أدى إلى ظهور انقسامات عديدة في صفوفها وعطل الحياة الحزبية السليمة،واستنفذ طاقتها في الصراعات الجانبية بين الأفراد والزمر من أجل الزعامة.

كما شهدت الساحة السياسية في الفترة الأخيرة ( 1999 ) تغيرات من بينها ظهور أحزاب جديدة يقودها عدد من الشخصيات السياسية المعروفة التي ترشحت في الانتخابات الرئاسية المسبقة التي جرت في 15 أفريل1999منهم أحمد طالب الإبراهيمي الذي حظي بتأييد صريح من قبل قسم من التيار الإسلامي حيث يجري الاعتقاد بأنه جمع حوله شتات الحزب المحل جبهة الإنقاذ، وقد انشأ لذلك حزبا باسم حركة الوفاء والعدل .بينما يستهوي مولود حمروش رئيس الحكومة الأسبق فئات الطبقة الوسطى وخاصة الشباب، وجزء من قاعدة جبهة التحرير الوطني .لكن تجربته في الانتخابات الرئاسية أضعفت حظوظه لعدة أسباب منها؛ تفضيل الجبهويين البقاء في المعسكر القوى والمضمون للجبهة على الانشقاق والقيام بمغامرة غير مضمونة العواقب بالارتماء في أحضان تشكيلة جديدة .كما أن فئات الطبقة الوسطى العصرية تخلت عنه بفعل اقترابه المستمر من الإسلاميين ومغازلة قواعدهم كما بينت الانتخابات الرئاسية المسبقة . هنالك أيضا أحمد غزالي رئيس حكومة سابق ومرشح للانتخابات الرئاسية المسبقة الذي لم ينجح في تخطي مرحلة الفرز الأولى .وقد أنشأ بالفعل حزبا لجبهة الديمقراطية ليدخل في منافسة مباشرة مع مجموعة الأحزاب الديمقراطية القائمة، وهو الأمر الذي يقلص كثيرا من حظوظه في النجاح في هذه المهمة

.[*] ويعرف الحقل السياسي منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم بعد أفريل 1999 انتكاسة كبيرة حيث استطاع أن يجمع حوله عددا من الأحزاب الفاعلة في ائتلاف حكومي منذ بداية سنة 2000 يضم كل من جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حزب التجديد الجزائري ) تيار وطني(، حركة مجتمع السلم،حركة النهضة( تيار إسلامي)، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، التحالف الوطني الجمهوري )تيار علماني أو ديمقراطي .(بينما انطوت باقي أحزاب المعارضة على نفسها وأغلق المجال الإعلامي أمام نشاطها على ندرته مما جعل الساحة السياسية تبدو في حالة ركود كامل عدا النشاطات الرسمية للرئيس.

لعل أهم ما ميز تجربة الانتخابات في عهد التعددية السياسية هو التباين في درجة استعداد مختلف القوى الاجتماعية والتيارات السياسية لقبول قواعد اللعبة الديمقراطية .واستمرار تأثير العوامل التقليدية التي تشكل المجموعات على أسس جهوية، وانتماءات عرقية أو ثقافية .ورغم ذلك فإن التوجه العام لدى مختلف القوى مشجع بغض النظر عن تكتيك التحالفات الظرفية واستراتيجيات التموقع في الخارطة السياسية .لكن الأهم من كل ذلك هو استمرار النزعة القوية لدى قطاع من النخبة الحاكمة في رفضها للممارسة الديمقراطية غير المشروطة وغير المقيدة، أي التي يمكن أن تبعدها عن السلطة .لذلك تستمر الممارسات والأساليب القديمة الرامية لغلق الحقل السياسي ومراقبته بشدة بترسانة من القوانين التي تعيق الانفتاح الديمقراطي، واللجوء إلى تحالفات مشبوهة بين قسم من النظام والتيار الإسلامي في محاولة لقطع الطريق أمام الأحزاب الأخرى المسماة" الديمقراطية "من جهة، بل واستعمال المناورة لكسر الأحزاب القوية وإضعافها سواء كانت من الإسلاميين أو العلمانيين .وفي نهاية الأمر اللجوء المستمر و المنتظم إلى الممارسة الممقوتة المتمثلة في تزوير الانتخابات بشكل واسع ومفضوح.

شهدت الساحة ارتفاعا مطردا في عدد الجمعيات والرابطات سواء منها النشطة في الحقل المهني مثل النقابات والاتحادات المهنية، أو العاملة في حقل العمل الخيري، والبيئة أوالمهتمة بترقية حقوق مجموعات

[*] ترفض السلطة لحد اليوم تقديم الاعتماد الرسمي للحزبين اللذين أنشاهما كل من احمد طالب الإبراهيمي وسيد احمد غزالي( من الوزراء السابقين) دون

أن تقدم مبررات واضحة وصريحة، وهو ما يمثل خرقا للدستور وقانون الأحزاب السياسية.

اجتماعية معينة مثل النساء والشباب والمرضى الخ ....وقد صدر بشان تنظيم هذه الجمعيات قانون خاص رقم 90-31 بتاريخ 24 ديسمبر 1990 وتشير الإحصائيات الرسمية لسنة 1992 إلى وجود 36173 جمعية ورابطة محلية(تنشط على المستوى البلدي والولائي)، وما يقارب 619 جمعية ورابطة وطنية سنة 1994، تأتي في مقدمتها الجمعيات المهنية 31.1 %ثم الجمعيات الثقافية 11.9 %تليها الجمعيات الرياضية 10.1 %والجمعيات الخيرية والإنسانية.9.6 % .[1]

لكن الحركة الجمعوية في الجزائر ليست وليدة فترة التسعينات أو مرحلة ما بعد الاستقلال لأن وجودها يعود إلى الفترة الاستعمارية .ورغم خصوصيات مرحلة الاستقلال والفترة الحالية بالذات إلا أنه من غير الممكن فهم كثير من خصائص هذه الحركة سواء في تكوينها وحجمها أو في علاقاتها مع مؤسسات المجتمع الأخرى وفي مقدمتها الدولة دون العودة إلى الوراء قليلا.

بدأ تكوين الجمعيات في الجزائر المستعمرة مع بداية القرن العشرين وبالذات في سنة 1912 مع إنشاء أول جمعية رياضية للسكان الأهالي في مدينة معسكر، وتزايد تكوين الجمعيات من منتصف الثلاثينات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية .ثم أخذ بعدا جديدا زمن الحرب التحريرية حيث شجعت جبهة التحرير الوطني مختلف شرائح المجتمع على إنشاء جمعيات منها المهنية مثل الاتحاد العام للعمال للجزائريين، وجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، وجمعية التجار والحرفيين وجمعيات رياضية وشبانية ونسوية الخ.

وكانت الخاصية الأولى للجمعيات خلال فترة الاحتلال هي تأكيد الهوية الثقافية المختلفة عن الآخر الأوروبي المحتل .ويبدو أن هذه الخاصية قد استمرت حتى بعد الاستقلال حيث تقوم الجمعيات بتأكيد الهوية الثقافية المتميزة عن الآخر المختلف عقائديا، أو لغويا، أو سياسيا.

أما بعد الاستقلال فبرغم تزايد عدد الجمعيات مقارنة بالفترة الاستعمارية حيث سجلت الإحصاءات الرسمية وجود 11000جمعية ما بين 1962-1987 (بمعدل 440 جمعية سنويا)[2]،إلا أن هذا الرقم يبرز

---

[1] الرياشي، وآخرون،الأزمة الجزائرية ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1996 ،ص17.

[2] انظر بخصوص هذه النقطة مقال

استمرار الضعف العددي للجمعيات وتأثير البنى الاجتماعية القديمة التي تحاصر عملية ظهور مجتمع مدني بالمعنى الحديث للمفهوم إذ كما يقول دي توكفيلA. de Tocqueville في كتابه" الديمقراطية في أمريكا"، " لا حاجة للرجال للاتحاد كي يفعلوا شيئا ما، لأنهم مرتبطون ببعضهم."

كما تبدو الحركة الجمعوية في الجزائر اليوم منقسمة على نفسها إلى تيارين كبيرين :الأول يستلهم مثله العليا من إطار مرجعي حديث تغذيه فلسفة الأنوار والليبرالية والماركسية) الثقافة الأوروبية بكل تنويعاتها الكلاسيكية والحديثة منها .(أما التيار الثاني فيستلهم مثله وقيمه من إطار مرجعي عربي-إسلامي، وإسلامي بالذات .يعود إلى عهد النبوة والخلافة الراشدة والتجربة الإسلامية عموما، لكن تغلب عليه النظرة السلفية للموروث الثقافي والعقائدي الذي يستلهمه .ويشكل التمايز والاختلاف عن الآخر والخصوصية محاور ومرتكزات أساسية في خطابه وممارساته .لا بد من الإشارة أيضا إلى أن هذا الانقسام ليس حديث العهد كما قد يعتقد البعض ممن يربطونه بالصراعات العقائدية التي ظهرت في الجزائر بعد الاستقلال، بل أنه ظاهرة قديمة عرفتها الحقبة الاستعمارية وإن بأشكال مختلفة حيث وجدت الجمعيات ذات التوجه العصري المتأثرة بالثقافة الأوروبية(لشيوعيون، الليبراليون )والأخرى المتمسكة بهويتها المختلفة( جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.)

وبالرغم من هذا الاختلاف فإن هناك خاصتين تميزان الحركة الجمعوية في الجزائر بتياريها:

- الأولى تتمثل في الضعف العددي للجمعيات وقلة أعضائها وذلك منذ الاحتلال.
- الثانية تتمثل في عملية إعادة إنتاج البنى الاجتماعية التقليدية واستمرار تأثيرها على الحركة الجمعوية.

وهناك علاقة جدلية بين الظاهرتين تشكل الجسر الذي يسمح بانتقال المجتمع من وضعية الفاعل الجمعي المتحدي communautaire إلى وضعية الفاعل الاجتماعي الحديث المتحدي acteur social[1] .

---

Communication au séminaire ; Mouvement associatif, CREAD, ,Vie associative et urbanisation en Algérie ,Lakjaa, A .Alger 9-10 Juin 1999 p 8

[1] نفس المرجع السابق،ص9.

ويشير المهتمون بالحركة الجمعوية الحديثة في الجزائر إلى أنها ظاهرة مرتبطة بالمدينة والحضر بالأساس،بينما تبقى التنظيمات الأهلية القديمة مسيطرة في الريف .وبالنسبة للجزائر تمثل بلاد القبائل والأوراس والجنوب الصحراوي مناطق منتخبة لاستمرار تأثير التنظيمات القديمة دون أن ينفي ذلك ظهور الحركات الحديثة، مما يعني أنها مناطق تعايش وازدواجية لأشكال قديمة وحديثة من تنظيمات المجتمع المدني[1] .

لكننا نعتقد أن هذه الازدواجية المظهرية تخفي تناقضا عميقا لآن قطاعا معتبرا من الجمعيات الحديثة لايمكن اعتبارها كذلك سوى من حيث الشكل، بينما تبقى أسسها وأهدافها ووظائفها مماثلة ومطابقة لتلك التي تقوم عليها التنظيمات الأهلية القديمة .ونقصد بالذات الجمعيات والرابطات المنتمية أو الواقعة تحت تأثير الإسلام السياسي .حيث تجمع هذه التنظيمات بين تقليدية المرجعيات والأهداف والوظائف من جهة، وحداثة الوسائل وأشكال التنظيم عموما .كما أنها رغم تقليديتها المظهرية ليست لها جذور عميقة في المجتمع التقليدي في الريف والقرى بقدر ما تستمد قوتها وعنفوانها من المدن بين الشرائح الاجتماعية الحديثة بمختلف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية، ابتداء من المهمشين والمقصيين إلى الشرائح الوسطى) كوادر موظفين، أصحاب المهن الحرة مثل الأطباء والمحامين، وبين أساتذة وطلبة الجامعات(...هذه الوضعية تطرح إشكاليات حقيقية أمام الملاحظ .هل ينبغي وضع هذه التنظيمات في خانة الحركة الجمعوية الحديثة بالنظر إلى خصائصها التنظيمية .وإذا فعلنا ذلك كيف نتعامل مع مثلها وقيمها ومرجعياتها وكذلك أهدافها التي تستبعد فكرة الفرد والحرية الفردية وتمجد الجماعة بالمعنى السلفي للكلمة أي الأمة ومثلها الأعلى وهدفها الأسمى هو إعادة بناء المجتمع المثالي" للمدينة الفاضلة ."

[1] حيث تتعايش الزوايا وهي تنظيمات دينية طرقية قديمة جنبا إلى جنب مع تنظيمات حديثة مثل جمعيات الشباب والنساء والجمعيات الدينية ذات التوجه الحديث والجمعيات الثقافية...الخ. أنظر دراسة لقجع. وكذلك مقال الكنز وجابي، "الجزائر: البحث عن كتلة اجتماعية جديدة" مركز البحوث. العربية، سلسلة المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مكتبة مدبولي، القاهرة 1998

ليس المهم إذن التساؤل عما إذا كان هناك عودة للشكل التقليدي للتنظيمات أم لا، بقدر ما يهمنا التعرف على مرجعياتها ودلالاتها وتمثلاتها، وهي العوامل المسيطرة والموجهة لعملية تطور هذه التنظيمات.

بهذا الصدد، جدر الهمية إلى أهمية اللجوء لمقاربة علم الاجتماع الأنثربولوجي بدلا من المقاربة المؤسساتية من أجل تحليل نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، لأن المقاربة الأولى تأخذ في الحسبان البعدين الاجتماعي والثقافي .إذ تمثل الجمعيات من جهة البعد الاجتماعي وسيلة لمواجهة صعوبات الواقع والتأقلم معه بسبب ضعف أو فقدان الرابطة الاجتماعية المميزة للنظام الاجتماعي القديم .وبذلك تؤدي وظيفة الإدماج الاجتماعي في النظام الجديد ) جمعيات الشباب، البطالين، النسوة، المرضى، الأحياء، أولياء التلاميذ .(...أما من جهة البعد الثقافي فإنها تشكل أداة مثلى لعملية التثاقف:

تعلم أساليب وطرق عمل وحياة جديدة، أسلوب جديد في النظر إلى المجتمع والتعامل معه، والتموقع فيه والمشاركة في الشأن العام...الخ .

و حول الحركات الاجتماعية في الجزائر، يشير علي الكنز إلى سيطرة الطرح الثقافي الرمزي على خطابها وممارساتها .ويجمل خصائصها على النحو التالي :الاختلاف الحاد حول الثقافي الرمزي، مقابل شبه إجماع حول الاجتماعي وسكوت حول الاقتصادي .

وفي الحقيقة ، فالاجتماعي لا يستقطب الإجماع، بل هو الآخر موضوع سجال ونزاع بين التيارات والقوى الاجتماعية الموجودة على الساحة .كما أن السكوت المزعوم حول الاقتصادي مصدره الحصار الذي تمارسه السلطة ومجموعات الضغط الموالية لها والمستفيدة من سياستها الاقتصادية على الرأي المخالف لتوجهاتها وبرامجها، وليس السكوت من قبل المعارضين لسياساتها .[*]

أما من ناحية تأكيد الباحثين المهتمين بالحركات الاجتماعية، مثل الكنز وجابي، على طابعها الحضري كونها تنظيمات تتموقع من ناحية الفضاء في المدينة وليس في الريف، فإن ذلك ليس بالصفة الجديدة على

[*] تكفي الإشارة هنا إلى المواجهة غير المعلنة تارة والصريحة تارة أخرى بين الحكومات المتعاقبة منذ نهاية الثمانينات من جهة، وتنظيمات القوى العاملة وجمعيات أصحاب العمل وكذلك جمعيات مدنية عديدة (النسوة، البطالين، المتقاعدين، المعوقين...) بسبب اختلاف الرؤى حول السياسة الاقتصادية المنتهجة. والنتائج المترتبة عنها، وقد زادت حدة الخلاف منذ البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي صاغه صندوق النقد الدولي للجزائر سنة 1994

الحركة الجمعوية في الجزائر، كما أنها ليست صفة خاصة بهذا البلد دون غيره .ونعتقد انه من قبيل المغالطة عندما يؤكدان على انتقال مركز ثقل هذه الحركة من الريف إلى المدينة بحيث تراجعت أهمية الحركات التي كان منبعها وحقلها الريف .نعتقد أن في هذا الحكم مغالطة في وصف الواقع وتقديره وكذلك انزلاق نظري في تحليله .ذلك أن المدينة اكتسبت في المجتمعات الحديثة، بما في ذلك البلاد المتخلفة، بفعل عوامل تاريخية واقتصادية دورا متعاظما في إستراتيجية الأنظمة السياسية على اختلاف انتماءاتها العقائدية وصيغها التنظيمية .ذلك أن العلاقة بين المدينة والريف في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي المهيمن عالميا في صالح المدينة وتخضع الريف تماما لمنطق الأولى .فالمدينة مركز السلطة والقوة حيث تتموضع السلطة ماديا) الإدارة، أجهزة الدولة، مؤسسات التعليم والتكوين، وصناعة الرأي، الشركات والمنشآت الاقتصادية المنتجة للثروة( ... ، وهو بذاته الأمر الذي يجعل القوى الاجتماعية المدينية تتميز بحد أدنى من التعبئة حول القضايا والمسائل المتعلق بمصالحها الحيوية.

ويبدو أن تلك هي الصورة النمطية القديمة التي ميزت العلاقة بين المدينة والريف في المجتمعات الأوروبية خلال المراحل الأولى لتكوين الرأسمالية والتي وصفها عدد كبير من المؤرخين والمحللين الاجتماعيين، ونجد الصورة على سبيل المثال لدى ماركس عند تعرضه لإشكالية الوعي الطبقي لدى الفلاحين.

وتبدو العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية معقدة ومتعددة الأبعاد منها ما يتعلق بإشكاليات عامة تخص ممارسة السلطة واحتكار القوة، ومنها ما يتعلق بأوضاع خصوصية تتصل بالتكوين التاريخي للدولة الوطنية والأزمات التي تعرضت لها خلال مراحل تكوينها .وحيث أن الأمر لا يسعنا لنعرض بالتفصيل المسائل المتعددة المتصلة بهذين البعدين سنكتفي ببعض الإشارات السريعة التي تساعدنا على فهم الخطوط العامة لهذه العلاقة المعقدة.

ففي بلاد المغرب على حد قول المؤرخ الاجتماعي غاليسو Gallissot هناك تداخل كبير بين ثلاث ظواهر مجتمعية هي؛ الحركات الاجتماعية، التكتلات الجمعوية والحركة الوطنية ذات الطابع الهوياتي .وتأخذ

الحركة الجمعوية قبل الوطنية صيغ دينية، ومتحدcommunautaire تحت تأثير العلاقات القرابية والنزعة الموروثية ويتجسد ذلك في الحركات المعروفة في بلاد المغرب" بالزوايا "(جمعيات الطرقية) .ولا تنجو حتى الحركة الوطنية من هذه النزعة التقليدية المتحدية لأنها في تكوينها كانت ذات طبيعة تضامنية هوياتية تقوم على الاتحاد والانتماء العرقي، لتنتقل بعد ذلك في وقت لاحق إلى جماعة سياسية قائمة على الانتماء العقائدي الطوعي للأفراد .ويشير غاليسو إلى الازدواجية المميزة للحركة الجمعوية المنقسمة بين تيارين أحدهما حداثي يدفع نحو (المشاركة والتحرر) جمعيات الحقوق السياسية والمدنية، والآخر تقليدي وشعبوي ذو نزعة دينية ووطنية[1] .

بالرغم من أهمية هذه الملاحظات التي أبداها غاليسو فإن موقفه لم ينج من تأثير نزعة التمركز الأوروبي الذي يعتبر جميع الحركات الدينية والوطنية بالضرورة ذات نزعة تقليدية رجعية مناهضة للحقوق السياسية والمدنية .لأن ضعف هذا الموقف قد كشفت عنه التحولات والتطورات التي وقعت في مواقف الحركات الدينية المنتمية لما يسمى بالتيار الإسلامي الإصلاحي وحتى التنظيمات الدينية التقليدية مثل "الزوايا ."

لقد كانت العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية مثار اهتمام وانشغال لدى الباحثين في مختلف المجتمعات، ذلك أن مبدأ حرية إنشاء الجمعيات لا يهم الأفراد بقدر ما يهم الجماعات ويصبح هذا المبدأ بموجب ذلك مصدر التوتر المستمر القائم بين الجمعيات والدولة ممثلة في أجهزة النظام .ويقول بشأن ذلك بعض الباحثين " :إن مشكل حرية التجمع لا يخص بالفعل الحرية الفردية فحسب، أي حرية انتماء الفرد إلى جمعية، واحترام حقوقه الأساسية، بل يتعلق الأمر بأكثر من ذلك، أي الاعتراف من خلال ذلك المبدأ بحرية المجموعات داخل الدولة وفي مواجهة الدولة .وتحترس سيادة الدولة باستمرار من القوى المنافسة التي لا تؤطرها .بحيث أن كل جماعة منظمة هي بمثابة منافس للدولة، وطبيعي أن يميل الحكام

[1] العياشي،عنصر ،"المشروع القومي والمجتمع المدني"، ورقة مقدمة لمؤتمر المجتمع المدني، جامعة دمشق،تنظيم قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،2008،ص8.

إلى منعها أو تحديد فعاليتها ومراقبتها ولا تخرج الحركة الجمعوية عن هذه النزعة "وبالنسبة للجزائر يشير غاليسو إلى إمكانية تفسير نزعة المعارضة المميز لموقف الحركات الاجتماعية تجاه الدولة من خلال عامل تاريخي يخص العلاقة بين الحركة الجمعوية والتيار الوطني والدولة الاستعمارية .فوضعية الاحتلال والعنف والقمع عوامل جعلت الدولة تقع خارج دائرة المجتمع الأهلي، بل جعلتها كيانا معاديا وغريبا عن الجسم الاجتماعي .وقد تغذى ذلك الواقع وترسخ في الذاكرة الجمعية بفعل تأثير خطاب الحركة الوطنية المناهض للاستعمار والمنادي بالاستقلال.

إذا كان وصف غاليسو هذا يصدق على الحقبة الاستعمارية فإن فترة الاستقلال لم تكن بعيدة تماما عن ذلك، فالتغيرات الطفيفة التي مست هياكل الدولة الموروثة عن فترة الاحتلال) الإدارة، القوانين، الأجهزة ( وكذلك ممارسات النخب الجديدة أو الأسياد الجدد) لأنهم في الواقع تصرفوا مع الناس بعقلية الفاتحين ( لم تغير كثيرا من تلك العلاقة المبنية على نزعة سلطوية من قبل النظام السياسي وأجهزته ومؤسساته تجاه المجتمع .لذلك بقيت نزعة المعارضة والاحتجاج من السمات المميزة للحركة الجمعوية وقد تجسد ذلك في طبيعة العلاقات المتوترة التي سادت بين الدولة والمجتمع طوال فترة الاستقلال مؤدية أحيانا كثيرة إلى المواجهة والصراع بينهما مرة بشكل مفتوح ومرات أخرى بشكل مضمر طوال السنوات الماضية[1].

لعل ما يقوي هذه العلاقة هو الممارسة القمعية لسلطة الدولة الوطنية من قبل نخب ترفض كل محاولة لظهور تنظيمات أو حركات اجتماعية خارج إطار هيمنتها الأيديولوجية وبعيدا عن سيطرتها البيروقراطية . وهو ما يؤكد الخوف المتأصل لدى النخب الجديدة) العسكر والبيروقراطية (من احتمال تكوين مجتمع متحرر ومنعتق بعيدا عن سيطرة الدولة وهيمنة الأقليات السلطوية المتنفذة فيها.

لكن لا ينبغي أن يمنعنا كل هذا من ملاحظة التغير الذي جرى في علاقة الدولة بالحركات الاجتماعية والجمعيات بالخصوص .فالطلب على الدولة قوي جدا من قبل مختلف شرائح المجتمع وذلك لأسباب عديدة من بينها سيطرة الدولة على الاقتصاد وتحكمها في توزيع الثروة) الريع النفطي .(وهذا الطلب

[1] نفس المرجع السابق،ص11

الاجتماعي المتزايد على الدولة بإمكانه أن يلقى إشباعا، كما بإمكانه البقاء دون إشباع مما يقوي حالة الإحباط والشعور بالحيف والإقصاء من قبل شرائح متزايدة من المجتمع.

وتكتسي هذه العملية أهمية قصوى في ضوء العلاقة التاريخية المتميزة بين الدولة الوطنية والحركة الجمعوية حيث ظهرت هذه الأخيرة ) بمختلف فصائلها؛ نقابات، جمعيات مهنية ورياضية (بفعل عملية التعبئة الواسعة التي قامت بها الحركة الوطنية فينضالها ضد الاستعمار، وقد استمرت نفس العلاقة في مرحلة ما بعد الاستقلال لفترة طويلة رغم المحاولات الفاشلة للحركة الجمعوية لتقليص تلك السيطرة وتحقيق قدر ولو يسير من حرية المبادرة بعيدا عن هيمنة الدولة البيروقراطية بأجهزتها الإدارية والسياسية ) الحزب الواحد.(لذلك كانت الخاصية المميزة لتلك الحركية الواسعة لتكوين الجمعيات والرابطات في مرحلة الاستقلال هي كونها جرت بطريقة بيروقراطية وتحت السيطرة المباشرة للدولة وأعوانها وأجهزتها.

وهكذا تميزت الحركة الجمعوية في مختلف الفترات بفقدان استقلاليتها وموقعها كقوة مضادة تسمح بتحقيق توازن نسبي في مواجهة النزعة السلطوية للدولة الوطنية التي ألحقتها بها واستعملتها كأجهزة إضافية لتحقيق سيطرتها الكاملة على المجتمع .ولم تكن تبعية الجمعيات ذات طبيعة عقائدية فحسب بفعل الروابط القديمة بينها وبين الحزب الذي قاد الثورة والمؤسسات الانتقالية للدولة الوطنية .بل إنها كانت وما تزال مادية كذلك بفعل المساعدات والامتيازات العديدة المالية والعينية) عقارات، رخص، حقوق امتياز (...التي تحصل عليها قيادات الجمعيات الموالية للسلطة وخطها السياسي.

يشكل موضوع تمويل الحركة الجمعوية مصدر توتر وصراع مستمر سواء بين الجمعيات ذاتها أو بين هذه الأخيرة والسلطة[1] .وتعبر عملية التمويل كعلاقة بين الدولة والجمعيات عن:

1) [1] القاسي، محمد عبد الرؤوف، **التنظيمات المسجدية في الحركة الجمعوية في الجزائر: الواقع والآفاق، الجزائر** :دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية،2005 ،ص11.

- أولا، اعتماد الدولة على عملية التمويل لبسط نفوذها وتعظيم تأثيرها على اتجاهات ونشاطات الجمعيات واستعمالها كأدوات لتحقيق أهداف وسياسات النظام القائم.

- ثانيا، درجة استقلالية الجمعيات وهامش المناورة الذي تتمتع به في علاقتها بالسلطة، وهي بالتالي مؤشر على درجة دمقرطة المجتمع المدني وتحرره من السيطرة المباشرة للدولة .وتشير بعض المعلومات المتوفرة لدينا حول عينة من الجمعيات في مدينة وهران )ثاني أكبر المدن في الجزائر (أن 95 بالمائة من الجمعيات تحصل على اعتمادات ومساعدات مالية وتشكل الدولة أكبر مانح حيث تمثل حصتها 80% من إجمالي المساعدات .مما يشير إلى قوة التأثير الممارس من قبل السلطة على الجمعيات وهو واقع تعترف به قيادات تلك الجمعيات ذاتها .وتذهب مساعدات الدولة بشكل خاص نحو الجمعيات النشطة في المجالين الاجتماعي والثقافي( % 28و % 25 على التوالي من مجموع المساعدات)، وهو اختيار ليس بريئا بالنظر إلى أهمية هذين الحقلين في سياسة السلطة، في ضوء هذا التحليل يمكننا فهم النزعة الاحتجاجية لدى الجمعيات على ضعفها وندرتها كتعبير عن عدم الرضا تجاه أسلوب توزيع الريع ) الامتيازات والخدمات (وليس بمثابة رفض للطبيعة السلطوية للنظام ومؤسساته .إنها حرب المواقع في سبيل تحصيل مزيد من الامتيازات أو الحفاظ على المكتسب منها، وكذلك وسيلة للتموقع ضمن الساحة السياسية المغلقة من قبل السلطة التي تفتحها لمن تشاء وتغلقها على من تشاء .لذلك فإن جل الجمعيات الموجودة على الساحة بعيدة عن كونها كيانات تلعب دور القوة المضادة للسلطة التي تحفظ التوازن[1].

إن اختراق الدولة للمجتمع وسيطرتها عليه يمثل سيرورة دولنة étatisation وهي عملية تطال إن الحركات الاجتماعية والحركة الجمعوية بالخصوص في كل المستويات المحلية والوطنية من خلال آليات متعددة منها التبعية المالية أو بفعل سيطرة قيادات موالية من زبائن النظام يمثلهم وجهاء محليين، قدماء

[1] فيلالي، صالح،إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية، في الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، ط .2 . بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1999 ،ص21.

المجاهدين، تنظيمات أبناء الشهداء، وقيادات الأحزاب الداعمة للنظام ) جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي (والمتحالف معه ) حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية،التحالف الوطني الجمهوري (... وغيرها من الأحزاب الصغيرة التي تنتظر دوما إشارة من السلطة للقيام بدور البوق الذي تنفخ من خلاله هذه الأخيرة أفكارها ومشاريعها في لبوس ديمقراطي شكلي محض بفعل المساندة غير المشروطة التي توفرها الأحزاب والجمعيات لكل مبادرة تأتي من فوق[1].

وقد سمحت سيطرة الدولة على الجمعيات بتشكيل فضاء واسع لحركة جمعوية شكلية ومقيدة توفر مجالا لنشاط طقوسي وممارسة احتفالية ونخبوية بالأساس تستعملها الدولة والنخبة الحاكمة لتحقيق أهدافها وتمرير سياساتها .ولكنها تقلص في ذات الوقت فرص تبلور مجال مفتوح لممارسة الحقوق السياسية والحريات المدنية مثل حرية التنظيم والتعبير...الخ .بل تعمل على تقويض مثل تلك المجالات إن تكونت * لكن ذلك لا ينفي أن الجمعيات تعرف فترات معينة تتمتع فيها بحد أدنى من المبادرة ومن التطور والتوسع، وهي فترات الأزمة التي يمر بها النظام السياسي والاجتماعي .حيث تتقلص قدرة الدولة نسبيا على ممارسة الرقابة والتقييد بفعل ما يصيب أجهزتها جراء الاضطرابات الاجتماعية والأزمات السياسية الناتجة عن المواجهة بين المجموعات المتنافسة داخل الدولة من أجل السلطة.

سوسيولوجيا تعتبر الحركات الاجتماعية الحديثة في الجزائر تنظيمات نخبوية تستقطب أعضاءها من الشرائح الوسطى بالأساس؛ المثقفون، الموظفون، أرباب العمل، الطلبة، النساء العاملات، الشباب المتعلم العاطل عن العمل...الخ، ووبصرف النظر عن المواقف التي قد تتخذها من السلطة سواء كانت بالرفض والاحتجاج أو القبول والخضوع، فإنها تقع باستمرار ضمن الحيز الذي تسيطر عليه الدولة والسلطة القائمة.

---

[1] نفس المرجع السابق،ص11

* أحسن مثال على ذلك موقف السلطة من الأحزاب الرافضة لمنطق التدجين الذي تمارسه وكذلك الشأن بالنسبة للتنظيمات النقابية المستقلة والجمعيات غير المهادنة مثل النقابة المستقلة لموظفي الإدارة العمومية، نقابة أساتذة الجامعات، نقابة الطيارين، جمعية الناشرين، الجمعيات الثقافية غير الموالية،جمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات النسوية المناهضة... الخ.

نفس هذه التنظيمات تحافظ رغم تباين مواقفها على روابط قوية مع الأحزاب السياسية، بل أن بعضها يوجد في حالة تبعية كاملة لأحزاب معينة مما يعرضها لانقسامات عديدة بسبب تعدد ولاءاتها وتنافس قياداتها على الزعامة والسلطة الشيء الذي يضعفها ويجعلها سهلة الانقياد والاستعمال كأدوات لخدمة استراتيجيات المجموعات والزمر المتنافسة داخل مؤسسات وأجهزة الدولة) الجيش، الرئاسة، الإدارة العمومية، المجالس التمثيلية.

بالنظر إلى علاقة التبعية والسيطرة الممارسة من قبل النظام على تنظيمات الحركات الاجتماعية الحديثة )أحزاب، رابطات، اتحادات (...فإن الاحتجاج والمقاومة الحقيقية للنزعة السلطوية للنظام تأتي من الأطراف أو الهامش الذي يمثل غالبية المجتمع؛ العمال، العاطلون، الشرائح الوسطى التي تدهورت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير مسبوق بسبب سياسة الانفتاح و"الليبرالية الوحشية "التي أدت إلى نتائج كارثية بحيث تم غلق مئات المؤسسات العمومية وسرح آلاف العمال الذين أضيفوا إلى القائمة الطويلة للعاطلين عن العمل من الشباب ) أكثر من % 50 من السكان البالغ عددهم 34 مليون تقل أعمارهم عن عشرين سنة آنذاك وتشير المصادر الرسمية إلى أن 14 مليون من السكان بحاجة إلى مساعدة منهم 4.5 مليون دون دخل .وقد زادت حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في السنوات الأخيرة لتتراوح بين 1 و 12 بمقاييس الاستهلاك الفردي.

وسجل اختلال كبير في توزيع الدخل الوطني حيث أن % 10 من السكان يحصلون على % 32 من الدخل الوطني، بينما لا تتجاوز حصة % 40 منهم سوى % 6 من الدخل الوطني[1] .

من الطبيعي والوضع على هذه الحال أن تستفيد التنظيمات السياسية الراديكالية من سخط واحتجاج هذه القطاعات الواسعة من المجتمع، وفي مقدمتها التيار الإسلامي الراديكالي ) سواء بجمعياته الخيرية، والثقافية،أو الأحزاب السياسية( ، لكن ذلك لا يلغي علاقات التبعية والولاء التي تربط عديدا من الجمعيات مع الأحزاب الأخرى، ذات النزعة الوطنية واليسارية .وبهذا الصدد تبين بعض الإحصائيات على

[1] هذه الأرقام قدمها رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في ندوة صحفية، وباعتبار المجلس هيئة استشارية حكومية.

المستوى المحلي لمدينة وهران علاقة الارتباط القائمة بين الأحزاب والحركة الجمعوية رغم منع القانون لها صراحة مهما كان طبيعتها [1]

**المنظمات المدنية وعلاقتها بالدولة في الجزائر**

تعتبر الدولة الحديثة ظاهرة مصاحبة في تكوينها وتطورها لعمليات التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي الذي عرفته البلاد الأوربية منذ القرن الخامس عشر .كما يمكن القول أن الآليات التي تقف وراء نشوء الدولة الحديثة في شكلها الديمقراطي الليبرالي هي ذاتها التي قادت إلى تكوين المجتمع المدني بتنظيماته السياسية الأحزاب والمجالس المنتخبة(، الاجتماعية) الجمعيات المهنية، النقابات(، الثقافية )المدارس والجامعات ووسائل الاتصال (ومؤسساته الاقتصادية ) المنشآت، الشركات، البنوك .(فهل يمكننا الحديث بنفس الطريقة عن المجتمع والدولة في البلاد العربية؟ الجواب قطعا بالنفي.

فالدولة في البلاد العربية ظاهرة مستجدة ليست نابعة عن سيرورة التغير الاجتماعي المحلي، بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلاد خلال مراحل تاريخية معينة.كما أنها شكلت أداة ووسيلة التحديث الرئيسية التي أنتجت بقية المؤسسات والتنظيمات المختلفة التي احتاجت إليها لفرض هيمنتها وسيطرتها ككيان غريب وقع غرسه في جسم المجتمع المحلي ذي الطابع التقليدي بالنظر إلى بنيته الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية .وكان دور تلك المؤسسات والأجهزة في عهد الاحتلال والحماية، ولا يزال كذلك في عهد الاستقلال مع فارق تأميمها وإدارتها من قبل نخب محلية، هو ممارسة الرقابة على المجتمع وإخضاعه لسلطوية دولة ذات طابع موروثي جديد عائلية، عسكرية وبيروقراطية.

وهكذا تشكل مؤسسات الدولة وأجهزتها سواء على المستوى الوطني أو المحلي) المجالس المنتخبة، إن وجدت، والبلديات، وأجهزة الإدارة المحلية والإقليمية (أدوات إضافية للجهاز البيروقراطي المركزي للدولة أكثر منها مجالس ورابطات ومؤسسات محلية تتصف بحد أدنى من الاستقلالية والتمثيلية، تسعى لخدمة الأفراد والمجموعات وترعى مصالحهم.

[1] أنظر قانون 04 ديسمبر 1990 الخاص بإنشاء الجمعيات المادة 11 ، فصل 2 ، الجريدة الرسمية عدد 1438

كما تتأثر علاقة المجتمع المدني بالدولة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما، ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة، كأن يكون ديمقراطيا أو تسلطيا أو شموليا، أما عندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول، كالتحول نحو الديمقراطية، فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية داخل هذا النظام، كون أن الأنظمة المتحولة نحو الديمقراطية قد تجمع بين سلوكات ديمقراطية وأخرى تسلطية في آن واحد، وهذا لأن التخلص من الميراث التسلطي لا يتم بسهولة وبسرعة.

ولما كانت الجزائر تمر بمرحلة تحول ديمقراطي، وتجربة تغيير حديثة نوعا ما، فإن معرفة تلك العلاقة تمر عبر تفحص حالة مختلف التنظيمات المدنية والتجسيد الواقعي لعلاقتها بالجهات الرسمية، ومن بين أهم تلك التنظيمات على الساحة الاجتماعية والسياسية الجزائرية والتي سيتم التركيز عليها :الجمعيات، النقابات، وسائل الإعلام الحرة...

1-وسائل الإعلام" الحرة:"

تتواجد على الساحة الإعلامية الجزائرية ترسانة من وسائل الإعلام الخاصة المكتوبة والمسموعة والمرئية والتي تمارس وظيفتها الإعلامية، ولكنها لا تتمتع باستقلالية تامة عن الدولة من جهة، أو الشخصيات والأحزاب المعارضة من جهة ثانية، وحتى عن بعض القادة العسكريين حتى قيل أن : (وراء كل جريدة جنرال) كما أن بعض الصحف حتى تلك التي كانت تعرف بأنها معارضة أصبحت تمارس الدعاية لصالح النظام الحاكم بشكل كلي أو جزئي..

وتمارس الدولة الجزائرية ضغوطا كبيرة على وسائل الإعلام تلك من خلال قوانين الإعلام

والعقوبات ...وباستخدام الإمكانيات المالية والمادية والتسهيلات وسلطات الحل والحظر ...وكل تلك الممارسات مؤشر على أن وسائل الإعلام" الحرة "ليست مستقلة تماما عن الدولة في الجزائر وما زالت تخضع لهيمنتها وتسلطها، مع الاعتراف في المقابل بهامش حرية التعبير المميز مقارنة بدول عربية أخرى.

2-الجمعيات:

عدد كبير من الجمعيات ينشط في مختلف المجالات والمستويات، ولكن نظرا لعدة عوامل:

سياسية وقانونية وثقافية واقتصادية ...فإن النسيج الجمعوي في الجزائر يبقى ضعيف الفعالية و خاضعا لسلطة الدولة وهيمنتها وتوجيهها، وآراء ومواقف قياداته غالبا ما تصاغ وتعلن وفق هوى السلطة ولصالحها.

فالجمعيات الجزائرية رغم عددها الكبير تكاد تكون غائبة على الساحة السياسية، ولا تنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية، أو بدافع براغماتي شخصي لقياداتها عند اقتراب المواعيد الانتخابية.

3-النقابات:

النقابات المستقلة مهمشة وتبحث لها عن دور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالدولة لا تعترف بها كطرف محاور أو شريك، وتقتصر في حوارها على" المركزية النقابية "التي يشهد لها بوفائها التام للسلطة الحاكمة.ورغم أن السنوات الأخيرة شهدت حضور اجتماعي قوي لبعض النقابات التي استطاعت، إلى حد ما،أن تفرض مطالبها أو بعضها على السلطات الجزائرية، إلا أن العمل النقابي بشكل عام لا يزال ضعيفا بفعل غلبة التيارات الموالية للسلطة الحاكمة، أو السائرة في فلكها.ومن معاينة واقع التنظيمات المدنية الأساسية السابقة وتفاعلاتها مع الدولة في الجزائر يمكن القول أن تلك العلاقة مطبوعة بطابع هيمنة الدولة القوية وصاحبة الإمكانيات والسلطة على المجتمع المدني الضعيف والمتشتت والمنقسم على ذاته، والفاقد للإمكانيات.

وهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحديد علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر بالشكل المشار إليه نذكر منها:

- حداثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة :فالمجتمع المدني لم يعرف تطورا ملحوظا في العدد والفعل إلا في بداية التسعينات مع انفتاح الجزائر على التعددية، في مقابل سلطة قائمة منذ عقود.

- قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني :تملك مؤسسات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني، في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع

- المدني الجزائري لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية.

- الدولة هي الممول الرئيس لأغلب تنظيمات المجتمع المدني :تفتقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائرية للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها، وضعف والقيود على حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي والدولي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، ما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها.

فالتبعية المالية والمادية لأغلب الجمعيات مثلا إزاء الدولة، تسمح لهذه الأخيرة يفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات، وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية، بدل العلاقة ( الإيجابية، في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجات المنخرطين [1].

- التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات المدنية :العناصر السابقة أكسبت الدولة الجزائرية قدرة كبيرة على التدخل في نشاطات التنظيمات المدنية والتأثير على قراراتها المصيرية، والتضييق عليها باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي مكنها من ضبط قوة المجتمع المدني والإبقاء عليه ضعيفا إلى الدرجة لا يمكنه معها تهديد ومصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.

- الوضع الأمني الذي عرفته البلاد مع بدايات المجتمع المدني :أعطى حيزا كبيرا ونوع من الشرعية للدولة للتضييق على المجتمع المدني بمختلف تنظيماته، وهو ما حدث مع عدد كبير من الدول التي

[1] عبد الناصر،جابي،" العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر :الواقع والآفاق ."**مجلة الوسيط** .عدد 06،السداسي الثاني . 2006 ،ص6 .

تأثرت بالحرب على الإرهاب (حيث ساهمت تلك الحرب بشكل غير مباشر في نمو هياكل قانونية أكثر حزما مما يساعد الحكومات في الضغط على المنظمات غير الحكومية.[1]

- طبيعة النظام السياسي الجزائري :فالنظام السياسي الجزائري ما زال في مرحلة تحول نحو الديمقراطية، ورغم أن عناصر الديمقراطية الشكلية متوفرة تقريبا، إلا أن بعض الممارسات غير الديمقراطية والتسلطية ما زالت تطفو إلى السطح من فترة لأخرى، وإذا أخذنا في الاعتبار فارق الإمكانيات في السلطة والقوة بين المجتمع المدني والدولة، إن العلاقة بينهما ستكون حتما لصالح هيمنة وسيطرة هذه الأخيرة، وستعطي دفعا ودعما معنويا للنظام الحاكم للسيطرة على المجتمع المدني حفاظا على بعض المكاسب ما أمكن، مع الظهور بمظهر الحكومة الديمقراطية.

- مجتمع مدني غير ديمقراطي :يتسم عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدني بخصائص غير ديمقراطية، إذ تشهد أغلبها صراعات على المراكز القيادية وحركات انشقاقية، وغياب التداول على السلطة، الأمر الذي يعطي في كل مرة مبررا للسلطة للتدخل فيها، وحسم الخلاف لصالح الطرف الذي يبدي استعداد وولاء تاما لها.

- عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني :فالنظام السياسي الجزائري، على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى يشهد أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة وقد ساهم انعدام الثقة في خلق شعور لدى الأنظمة العربية مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن، بل هو عبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء، ومتى تشاء[2]،وتقوم بسحبها إذا توفر لها اعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة تحول عديد المنظمات غير الحكومية إلى منظمات تابعة بشكل شبه كلي إلى الحكومات، فيما بات يعرف

---

[1] الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، الدفاع عن المجتمع المدني: التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، رؤى قادة المجتمع المدني. تشرين الأول، 2007 . ص 09

[2] صالح،زياني ، ""واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**. (جامعة باتنة)، العدد 03 ،جانفي 2004،ص78 نقلا عن: أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ). ص 136

حاليا ب" :المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومات"، وهو ما أثر بشكل كبير على استقلالية مجتمعاتنا المدنية وسهل مهمة سيطرة الدولة عليها.

فالعوامل السابقة الذكر أدت إلى تكون علاقة شديدة التعقيد والغموض، ولكن يغلب عليها طابع تدخل الدولة وهيمنتها، وتحالفها الطوعي أو الإكراهي مع المجتمع المدني، و وضع المجتمع المدني في الجزائر مميز، فهو ليس ليبراليا ومستقلا تماما، كما أنه لا يخضع بأكمله لسيطرة وتحكم الدولة، ولكنه يضل عرضة لتدخلاتها ومحاولاتها ترويضه متى اقتضى الأمر ذلك.

والخلاصة أنه رغم الانفتاح على تنظيمات المجتمع المدني الذي عرفته الجزائر منذ نهاية الثمانينات، إلا أن هذا الأخير لا يملك الإمكانيات ولا الثقافة ولا الإطار السياسي والاجتماعي المناسب ليكون مستقلا عن الدولة، ويشكل ثقلا موازنا لها.

مما سبق، طبع علاقة تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بالدولة بطابع الهيمنة والسيطرة لصالح هذه الأخيرة في مقابل تبعية الأولى، حيث يشكل موقف معظم تنظيمات المجتمع المدني سندا لموقف السلطة في مختلف الرهانات والاستحقاقات، حتى بات وكأنه يشكل تحالفا ضد أية معارضة محتملة للنظام الحاكم، ويجعل من الأخير تحت تصرف السلطة تستدعيه لخدمة أغراضها متى شاءت[1].

**1. مدى فاعلية المجتمع المدني في الجزائر:**

إن الدراسة الكمية للحركة الجمعوية وتصنيفاتها المختلفة، بإمكانها تقديم مؤشرات هامة عن تطورها منذ بداية التحول الديمقراطي في الجزائر، إلا أن هذه الدراسة تبقى ناقصة إذا لم ترافقها دراسة تهتم بالتطور الكيفي والمؤسسي الذي وصلت إليه مؤسسات المجتمع المدني، وهو الذي يسمح لها بالنشاط والفاعلية، وفي هذا الإطار قدم صامويل هنتغتون بعض المؤشرات الموضوعية التي من خلالها يمكن تقييم فاعلية منظمات المجتمع المدني وهي:

[1] منير،مباركية ،"علاقة الدولة بالمجتمع المدني وتاثيرها على العملية الانتخابية"، **مجلة دفاتر القانون**،عدد خاص أفريل، 2011 ،ص418

1- القدرة على التكيف : يقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة بها، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، كما أن هذا التكيف يجب أن يتم على ثلاث مستويات هي:

-التكيف الوظيفي :وهو قدرة المؤسسة أو الجمعية على إجراء تعديلات على أنشطتها ووظائفها.

-التكيف الزمني :أي استمرار الجمعية لفترة طويلة من الزمن، فالديمومة عنصر مهم لفاعليتها، ومؤشر لصمودها أمام الظروف وقدرتها التنظيمية.

-التكيف الجيلي :فالاستمرارية تسمح بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها،وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار.

2- الاستقلالية : وهو أن لا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، ويعد الاستقلال المالي ضرورة لا بد منها لاستقلال القرارات والأهداف.

3- التعقد : بمعنى تعدد هيئات التنظيم، ووجود تنظيم سلمي داخلها من ناحية، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من ناحية أخرى.

4- التجانس : ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه، فكلما كان سبب الانقسامات بين الأجنحة والقيادات راجع إلى أسباب فكرية، وكان الحل سلميا بعد الحوار والنقاش، كان ذلك دليلا على تطور التنظيم، والعكس صحيح، أي كلما كانت الانقسامات لأسباب شخصية وكان الحل عنيفا فذلك دليل على تخلف المؤسسة أو التنظيم[1*].

---

[1] الحبيب،الجنحاني ، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، الطبعة الأولى , دمشق:دار الفكر, 2003 ، ص 36.

* في هذا الإطار نقدم مثالا حول جمعية رعاية وترقية الشباب التي بدأت عملها كجمعية تهتم بتشغيل الشباب، وتوجيه الشباب العاطل أو الذي لا يستطيع مواصلة الحياة التعليمية في المؤسسات التربوية، لكن باحتكاكها بهذه الفئة، استطاعت أن تتحسس مشاكل اخطر يعاني منها الشباب مثل المخدرات أو الهروب من الأسرة، لهذا غيرت مجال اهتمامها لحماية الشباب من هذه المخاطر مثل العمل على إنشاء مركز صحي للوقاية من المخدرات.

من خلال إسقاط هذه المعايير على مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر نحصل على المؤشرات التالية:

أ- معيار التكيف : على الرغم من حالة الجمود والتردد التي عرفتها الحركة الجمعوية منذ بدايتها، إلا أنها ظهرت بقوة خلال السنوات الأخيرة، وهذا من اجل طرح قضاياها والمساهمة بمواقفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال الندوات الوطنية التي عرفتها الجزائر منذ سبتمبر 1996 ، وسلسلة الحوارات الخاصة بالحياة السياسية والاقتصادية مع الدولة، لتنتهي بعقد ملتقى الجمعيات أو الحركة الجمعوية على مستوى العاصمة في شهر أفريل 1997 ، ثم عقد أول منتدى وطني للحركة الجمعوية الوطنية المنعقد ما بين 11 و 12 أفريل 1997 ، وهذا يجسد خطوة أولى نحو تكريس الديمقراطية من خلال إشراك المجتمع المدني في تصور الحلول الممكنة للأزمة التي مرت بها البلاد، لهذا عملت الجمعيات والمنظمات الوطنية على تكييف نشاطها ووظائفها وفق الظروف والمشاكل المتواجدة في الحياة العامة[1].

فمن خلال المعاينة الميدانية وتجربة السنوات السابقة، نجد أن بعض الجمعيات عملت على إدخال تعديلات على وظائفها تكيفا مع مستجدات ومتطلبات البيئة، في حين نجد جمعيات أخرى محتفظة بأهداف معينة لا تتغير، وأحيانا تنحصر هذه الأهداف في اسم الجمعية فقط، وعلى خلاف جمعيات أخرى نجدها لا تسعى إلى توسيع نشاطها، بل تحصره في ملتقيات أو ندوات أدبية الأمر الذي لا يسهل لها عملية التقرب من الواقع الشعبي.

إن التكيف الوظيفي للجمعيات، يطرح إلى جانب آخر التكيف الزمني لها، أي استمرارية الجمعية، حيث يمكن اعتباره مؤشر هاما على تطور الجمعية ومصداقيتها، وفي الجزائر نجد الكثير من الجمعيات لا تستمر، إذ تتسم بطابع المرحلية، وذلك للأسباب التالية:

[1] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة الأولى،: مركز دراسات الوحدة.49 - العربية, بيروت ، 2000،ص 40-

-العراقيل البيروقراطية :هذه العراقيل تمت ملاحظتها على مستوى الجهات الرسمية المعنية بالتسجيل والاعتماد، حيث علق رئيس جمعية المكفوفين على ذلك بقوله":العراقيل البيروقراطية وادارة تقتل الجمعية في مرحلتها الجنينية، أحيانا يقطع الواحد منا آلاف الكيلومترات إلى الجهة المعنية بالامر دون أن يستقبل، وأحيانا ينتظر لساعات طويلة دون الحصول على الموعد[1]."

-الإمكانيات المادية والمالية :نجد العديد من الجمعيات قد توقف نشاطها نظرا للصعوبات المالية التي تعاني منها، ففي حين توجد جمعيات تملك مقرات وأجهزة عمل، هناك جمعيات أخرى لا تملك إلا الاسم.

-غياب الوعي بحقيقة العمل الجمعوي وانتهازية بعض الأشخاص :إن سهولة الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات فسح المجال لبعض التجاوزات ممن لا يملكون صلة بالعمل الجمعوي، ولا الوعي بالمشاركة الاجتماعية، وذلك بهدف الاستفادة من هذه الشروط للحصول على مقرات وأموال بطرق مختلفة، وبمجرد نفاذ هذه الإمكانيات يشل عمل هذه الجمعيات وتحل، وهذا ما يطرح إشكالية ارتباط الجمعية بمؤسسات حيث تذهب بذهاب الشخص، مما يؤكد هشاشة قاعدتها الاجتماعية، هذا على عكس الجمعيات الطلابية التي نجدها مستمرة في العمل رغم تعاقب الدفعات الطلابية.

-الظروف السياسية الصعبة :التي مرت بها البلاد، حيث أدى عدم الاستقرار الأمني إلى تهديد العمل الجمعوي، وحال دون مواصلة نشاط الجمعيات في مختلف مناطق الوطن.

ب- معيار الاستقلالية : إن تمويل الجمعية هو أحد عناصر فاعلية الجمعية وأساس استقلالية قراراتها، فإذا كان مشكل التمويل غير مطروح لدى بعض الجمعيات، كالجمعيات المهنية خاصة الاقتصادية منها، والجمعيات المدعمة من طرف بعض الأحزاب وحتى المدعمة من طرف الدولة، فانه يشكل عائقا بالنسبة للبعض الآخر من الجمعيات بشكل يجعلها وسيلة تستغل في المناسبات ويفقدها استقلاليتها.

[1] نفس المرجع السابق،ص38

كما أن تبعية الجمعيات للجهة الممولة لها، يفقدها استقلالية قراراتها، ويجعل خطابها منبثقا من خطاب الجهة التابعة لها، وابرز دليل على ذلك الاتحادات الطلابية التابعة لبعض الأحزاب السياسية.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى نوع من الجمعيات التي تنشط بكثرة أثناء فترة الحملات الانتخابية وبصورة فعالة، كما تعمل على البحث في حل مشاكل مختلفة، وتحقيق بعض الأهداف التي أنشئت من اجلها، ولكن بمجرد انتهاء الفترة الانتخابية يقل نشاطها إن لم ينعدم، وهذا ما يفسر بتبعية هذه الجمعيات للجهات المعنية بفترة الانتخابات كالأحزاب السياسية، ويمثل دليلا على عدم استقلاليتها.

ث- معيار التعقد : بالنظر إلى الحركة الجمعوية من الناحية التنظيمية في الجزائر، فان حداثة التجربة لدى بعض من هذه الجمعيات لم يسمح لها ببنية تنظيمية متعددة المستويات، لكنها تحتوي على بنية متوسطية، أي أنها لم تصل بعد إلى إدخال التخصص الكبير في وظائفها، وهذا بسبب نقص الخبرة والإمكانيات، ومع هذا كانت هناك جمعيات حاولت العمل على توسيع وظائفها، وتحسين عملها خاصة الجمعيات الاجتماعية.

والإنسانية من خلال إدماج مختصين كخطباء ونفسانيين، وباحثين في علم الاجتماع، و إعلاميين.

كما أن التعقد التنظيمي للجمعيات يظهر في توزيعها الجغرافي، ومدى وصولها لأغلب المناطق في الوطن، وفي هذا الشحن يلاحظ تمركز قسم كبير من الجمعيات الوطنية في القسم الشمالي من الجزائر، وبالأخص المدن الكبرى وتلك القريبة من العاصمة، ويرجع ذلك إلى الظروف الأمنية الصعبة، وقلة الوسائل المادية( باعتبار المدن الريفية مهمشة نوعا ما من الدعم الذي تمنحه الدولة للمجتمع المدني )، كما أن ضعف نسبة التعليم، وسيطرة التنظيمات غير الرسمية القائمة على الروابط التقليدية والعشائرية، تشكل في مجملها عوامل تحول دون وجود تنظيم مدني حديث.حيث لا يعقل في المنطق العشائري أن يجتمع أفراد من عشائر مختلفة حول أهداف واحدة.

ت- معيار التجانس : على غرار الصراعات التي عرفتها الجمعيات ذات الطابع السياسي، والتي كان اغلبها لأسباب شخصية، والتي أدت إلى حلها وانقسامها إلى أجنحة

مختلفة،تعرف الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي نفس الظاهرة، من جانب غياب التنسيق والتجانس بين القيادة ورؤساء الجمعيات، نظرا لاختلافات بين الأشخاص حول التوجهات أو طرق تسيير الجمعية، والمنافسة الشديدة التي تنتهي في كثير من الأحيان بأعمال عنف أو انسحاب بعض الأطراف، كما أن الصراعات داخل الجمعيات تكرس غياب النقاش الديمقراطي خاصة في الجمعيات العامة لها، أو عند انتخاب المجال التنفيذية، حيث يبرز الصراع واضحا، فكثيرا ما ينتهي عملها في الأخير بالفشل.

فكيف للحركة الجمعوية الجزائرية، كلبنة أساسية في بناء المجتمع المدني الجزائري، أن تحقق الديمقراطية والمشاركة الواسعة وهي غير قادرة على احترام هذه القواعد داخلها، ولا احترام وتطبيق ابسط مبادئها[1].

2. آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر.

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص، يمكن تفعيل دور هذه المنظمات من اجل القيام بالدور المنتظر منها ألا وهو تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال الخطوات التالية:

1-ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدني العربي سيظل خاضعا لتوجهات الدولة العربية لمدة عقدين قادمين، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد.

[1] عيسى،نهوند،القادري، "المجتمع المدني حقل مناورة باسم الراي العام"، **بحث مقدم إلى ندوة: "المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي"**،بيروت: 18-20 نيسان/أفريل 2004 ، ص 79 .

لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام.

2-ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني، حيث تمثل الإطار المناسب لحقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام، حرية التعبير وحق الاجتماع.

3-التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في ابسط الأمور.

4-زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي، والتوعية باهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات.

5-تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.

6-تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية.

7-إن التخفيف من المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن (لأن هذه المشاكل تحتي في مقدمة اهتمام الفرد بدل الانخراط في الجمعيات) ، يسهم بشكل كبير في رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية، وهذا الدور لا يمكن أن تضطلع به الدولة فقط بل مؤسسات المجتمع المدني كذلك.

8-تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما ياتي التعريف باهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات ونشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية .[1]

[1] نفس المرجع السابق،ص83

**قائمة المراجع المعتمدة:**

أولا : النصوص التنظيمية

1) الجريدة الرسمية عدد 1438، فصل 2 ،أنظر قانون 04 ديسمبر 1990 الخاص بإنشاء الجمعيات المادة 11.

ثانيا: الكتب

أ- باللغة العربية:

2) إهرنبرغ ، جون، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ،ناظم الطبعة الأولى، ، لبنان :المنظمة العربية للترجمة، الحمراء ،2008الأسود،صادق ، الرأي العام :ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية،بغداد :دار الحرية للطباعة والنشر،1993 .

3) بدر،أحمد ، الرأي العام - طبيعته و تكوينه و قياسه و دوره في السياسة العامة ،القاهرة:دار قباء، 1998 .

4) بشارة، عزمي، المجتمع المدني(دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع العربي)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

5) بشارة ، عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية ، الطبعة السادسة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 .

6) الجنحاني، الحبيب، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ، دمشق : دار الفكر ، 2003 .

7) الجنحاني ، الحبيب، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، الطبعة الأولى , دمشق:دار الفكر, 2003 .

8) جيمس،أندرسون، صنع السياسات العامة.الطبعة الأولى،(ترجمة.عامر الكبيسي)،عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع،1999.

9) جرجس، عدنان، حول مصطلح المجتمع المدني :مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه،لبنان:الثقافة العالمية ،2001.

10) دوفرجيه،موريس، مدخل إلى علم السياسة ،ط1،تر.سامي الدروبي وجمال الأتاسي،الإمارات:مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، 2009.

11) وناس، يحي،المجتمع المدني وحماية البيئة دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات،الجزائر : دار الغرب للنشر والتوزيع،2003

12) هولوواي ،هاري وجون،جورج، الرأي العام،تر: أمين سلامة، القاهرة: دار غريب، 1977.

13) حديد ، موفق ، محمد، الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة ورسم السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية،ط1، عمان: دار الشروق،2007.

14) حديد، محمد،موفق، إدارة الأعمال الحكومية،عمان: دار المناهج،2002.

15) الحوراني، محمد عبد الكريم،المجتمع المدني مقاربة البني المعيارية للمجتمع المرن، ط1 ، عمان :دار سعدلاوي للنشر والتووبع 2013.

16) حميد،رشيد، عبد الوهاب،التحول الديمقراطي والمجتمع المدني،دمشق:دار المدى للثقافة والنشر،2003 .

17) حسن، خليفة، فريال، المجتمع المدني (عند توماس هوبز وجون لوك) ،القاهرة :مكتبة مدبولي، 2005.

18) الطيب، أبشر، حسن،تحليل السياسات العامة،القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،د.ت.ن.

19) ليلة، علي،المجتمع المدني العربي :قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ،القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية،2007 .

20) المديني، توفيق،المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي،دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997 .

21) المنوفي، كمال،دراسة السياسة العامة" في تحليل السياسات العامة في الوطن العربي"المحرر:سلوى الشعراوي جمعة،القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2004 .

22) مرجان، أحمد،محمد، دور القضاء والمجتمع المدني في الإشراف على العملية الانتخابية،القاهرة: دار الأزهر للطباعة،2007 .

23) متروك ، الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدينة، ط1، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 .

24) سعد الدين، إبراهيم،المجتمع والدولة في الوطن العربي،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1988 .

25) السيد، درويش عبد الكريم، دراسات السياسة المقارنة،القاهرة، د.د.ن،2000.

26) عادل، أحمد، دور مراكز الدراسات والأبحاث في صناعة القرار،القاهرة:مركز البصيرة للدراسات الإستراتيجية 2008.

27) عبد الرحمن، عبد الله،محمد،النظرية السوسويولوجية المعاصرة ،ج1، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،د.ت.ن.

28) عبد الصادق، على، مفهوم المجتمع المدني(قراءة أولية) القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007.

29) عدلي، هويدا، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، الإسكندرية:مركز دراسات الوحدة العربية (المعهد السويدي) ، نوفمبر 2005.

30) علوب ، عبد الوهاب، الموجة الثالثة"التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20 ، القاهرة: دار سعاد الصباح 1991 .

31) عليوة ،السيد، و عبد الكريم درويش،دراسات في السياسات العامة و صنع القرار،القاهرة:مركز القرار للاستشارة،2000 .

32) الفالح، متروك،المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت:ددن،2002 .

33) الفهداوي ،فهمي، خليفة ، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل، عمان : دار المسيرة،2001.

34) الصبيحي، شكر، أحمد،المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1998 .

35) الصوراني،غازي، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، القاهرة :مكتبة جزيرة الورد ، الطبعة الثالثة 2010.

36) قنديل، أماني، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000.

37) قنديل، أماني ، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي ، مصر : الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2007 .

38) قرنفل، حسن ، المجتمع المدني والنخبة السياسية(إقصاء أم تكامل)، ط2 ،المغرب:إفريقيا الشرق، 2000.

39) الرياشي، وآخرون،الأزمة الجزائرية ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1996 .

40) شعراوي سلوى جمعة وآخرون، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ، القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2002.

41) توريدي ،علي ، محمد ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.

42) الخزرجي، كامل، محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة.عمان:دار مجدلاوي،2004.

43) الخشيم، مصطفى،عبد الله أبو القاسم،مبادئ علم الإدارة العامة، بنغازي:دار الكتب الوطنية،2002 .

ب- باللغة الاجنبية

44) Andrew, arato, civil society against the state poland 1980-1981,polonie:toles,1981-1982 .

45) Clark , *democratizing development, the role of voluntary organizations*, london, earthscan, 1991.

46) Delve, s., *political thinking, political theory and civil society*, boston :allyn & bacon ,1997.

47) Dey ,thomas.r, public policy, englewood clffs, prentice-hall,2end,1975.

48) Edwards, & hume. d., *making a difference, ngos and development in a changing world,* london: save the children, earthscan publications ltd., 1992,.

49) Frantz, the role of ngos in the strengthening of civil society, world development, vol 15, 1987.

50) Korten, third generations, ngos strategies: a key to people-centered development, *world development*, no. 15, 1987.

51) Levin,martin a., and barbara,fredman,*the political hand: policy implementation and youth employment programs.* newyork: pergamon1985.